جامعة الأزهر ـ غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ماجستير دراسات الشرق الأوسط

تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سوريا (2011 – 2013)

The Evolution of the Political Situations of the Kurdish Minority in the light of the Struggle for Power in Syria " (2013 – 2011)

إعداد الباحث:
سامح محمود محمد الفرا

إشراف الدكتور:
رياض محمود الأسطل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
جامعة الأزهر ـ غزة

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من قسم التاريخ ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ جامعة الأزهر ـ غزة

1436هـ-2015م

{ وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً }

(الإسراء :85)

الإهـــــداء

إلى الأشرف منا جميعاً ، شهداء فلسطين .

إلى روح الشهيد القائد ياسر عرفات أبو عمار .

إلى أسرانا الأبطال .

إلى من ضَحى بسنين عمره ، وبذل الغالي والرخيص .

إلى من علَمني معنى الحياة والصبر .

إلى أبي ، أطال الله في عمره وأدامه فخراً وذخراً .

إلى من سهرت الليالي ، إلى القلب النابض بالحب والحنان

إلى أمي ، أطال الله في عمرها .

إلى سندي وعوني بعد الله ، إلى الشموع التي تنير دربي

إخوتي ، أصدقائي ورفاق دربي .

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة

أهـدي هذه الرسالة

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

الشكر (أولاً) لله عز وجل على نعمته وفضله، وعلى عونه لي دائماً وأبداً، فلك الحمد والشكر يا ربي على ما أنا به من نعمة.

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جامعة الأزهر – غزة، التي أتاحت لي الفرصة لإكمال دراسة الماجستير، وأخص بالشكر كلية الآداب والعلوم الإنسانية وأساتذة برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، على ما قدمَوه لي من عون فترة الدراسة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والحب والامتنان إلى كُل من:

الدكتور رياض محمود الأسطل على ما أبداه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وعون، وعلى الثقة التي منحني إياها فترة الدراسة، وإعداد الرسالة.

أعضاء لجنة المناقشة والحكم: الأستاذ الدكتور ناجي شراب والأستاذ الدكتور سامي أحمد، لقبولهما وتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

والشكر أيضاً موصول للدكتور خليل عبد الفتاح حماد على ما قام به من تدقيق الرسالة لغوياً.

ولا يسعني في الختام إلا أن أشكر كل من وقف إلى جانبي وساندني ونصحني فترة إعداد رسالة الماجستير.

كل الحب والتقدير والاحترام.

الباحث

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع تطور الأوضاع السياسية للأقلية الكردية في ظل الصراع على السلطة في سوريا (2011–2013)، وهي الفترة التي برزت فيها المطالب الكردية بصورة كبيرة بالانفصال عن سوريا، والالتفات إلى تطلعاتها القومية والاجتماعية بتكوين كيان سياسي مستقل، حيث استغلت الأقلية الكردية الظروف التي تمر بها سوريا (الربيع العربي) في زيادة الرغبة في الانفصال.

وقد جاءت الرسالة في ستة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي والاستنتاجات والتوصيات، تناول الفصل الأول أدبيات لبحث الدراسة ومنهجها، وتناول الفصل الثاني الجذور التاريخية للأقلية الكردية في سوريا،، بينما ركز الفصلان: الثالث والرابع على الحركة السياسية الكردية وموقفها من الحراك الشعبي السوري. وتناول الفصل الخامس، البعد الإقليمي والدولي لأكراد سوريا. أما الفصل السادس فقد تناول رؤية مستقبلية لمستقبل المسألة الكردية في سوريا من خلال ثلاثة سيناريوهات مختلفة لما يمكن أن يؤول إليه مستقبل الأكراد.

هذا وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي يقوم بتوضيح التطورات التي مرت بها هذه المسألة، وأهم الأحداث التي تمسها بطريقة مباشرة. أيضاً تم استخدام المنهج الوصفي في دراسة ظاهرة الأكراد ووصفها وصفاً دقيقاً. كما سيتم توظيف نظرية الصراع ومنهج دراسة الحالة في تحليل تاريخ الصراع القائم بين النظام من ناحية وبين الأقلية الكردية من ناحية أخرى.وقد تمَ أيضاً استخدام نظرية الهوية في إبراز التحديات والمخاطر التي واجهت سوريا جراء استخدام مصلح الهوية بين السوريين أنفسهم.

وخلصت الدراسة إلى أن الأقلية الكردية كانت تتطلع منذ زمن بعيد إلى تشكيل كيان سياسي يعبر عن هويتها، لكنها كانت تتحين اللحظة المناسبة لذلك. وقد جاءت الأحداث السورية فرصة مناسبة للإعلان عن هذا التطلع على أرض الواقع.

Abstract

This study examined the evolution of the political situation of the Kurdish minority in a struggle for power in Syria Between 2011- 2013. the Kurdish community asks for his right to be an independent and totally separated from Syria. Especially The social right، and the political independent right were the main points. Since Syria was going through a lot of political issues at this time. This paper included four different chapter that describes the up and down times the Kurdish community had faced from the start. There point of view is to have a better future. I have used historical programs that would show stages of what the Kurdish community have faced to get there gal of being independent.

There are some changes that directly effect and describe the Kurdish community. Also show there identification in Syria. Big fights happened around this area. Some tribes in Syria and also the Kurdish community were trying to have a solution to solve the problems. The conclusion for the Kurdish community was to be totally independent، and stop the fighting. Also to have their own rolls because the Syrian government is not solving their problems. Which made the fighting worse، and problem harder to be solve. That because the Syrian government was against their right. This kind of behaviors had effected the Syrian safety. The Syrian government had turned their back on the Kurdish community، and did not want to understand what are the Kurdish community is trying to do. The Kurdish community did not give up their dream of being independent. Some tribes and foreign countries have been strongly supportive of them.

The conclusion، is that political fight in Syria is going to make big changes regarding the Syrian government، and there history to be a democratic government. It will make a big changes، and describe their life style better. Also solve the Kurdish community fight

الفهرس

الإهـــداء ..... ب
الشكر والتقدير ..... ت
ملخص الدراسة ..... ث
Abstract ..... ج
الفهرس ..... ح
الفصل الأول: أدبيات الدراسة ومنهجها 2
المقدمـة 2
أولا : مشكلة الدراسة 3
ثانياً: تساؤلات الدراسة 3
ثالثاً: فرضيات الدراسة 4
رابعاً – أهداف الدراسة 4
خامساً –أهمية الدراسة 5
سادساً : منهج الدراسة 5
1- المنهج التاريخي 5
2- المنهج الوصفي 5
سابعاً : حدود الدراسة 6
ثامناً: الدراسات السابقة 6
تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة 10
عاشراً : مصطلحات الدراسة 11
الفصل الثاني: الأبعاد التاريخية لأكراد سوريا 17
المبحث الأول: الجذور التاريخية للأقلية الكردية في سوريا 18
أولا: الواقع الجغرافي والسكاني للأكراد السوريين 18
ثانياً: نشأة الحركة السياسية لأكراد سوريا 20
أولاً: النشاط السياسي لأكراد سوريا في جمعية خويبون 20
ثانياً: الأقلية الكردية في سوريا منذ الاستقلال حتى عام 1970م 21
مشروع الحزام العربي في ظل الحكم البعثي 25

المبحث الثاني: الوضع الكردي في سوريا في ظل حافظ الأسد: 1971 – 2000.....28
المبحث الثالث: النمو القومي لأكراد سوريا في ظل حكم بشار الأسد (2001 –2011).....31
انتفاضة القامشلي 2004 وأثرها على أكراد سوريا 32
الفصل الثالث: الأحزاب السياسية الكردية وموقفها من الحراك الشعبي السوري.....38
المبحث الأول: نشأة الأحزاب الكردية في سوريا (1946 –2011) 39
1. جمعية حرية ووحدة كردستان**.....40**
2 . جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد.....40
3. الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية (البارتي). **.....41**
المبحث الثاني: خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا إبان الحراك الشعبي 48
المجلس الوطني الكردي في سوريا 48
أولا: المجلس السياسي الكردي في سوريا 49
ثانيا: المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا 55
ثالثاً: الأحزاب المنفردة..... 56
رابعاً: الأحزاب الأخرى.....58
الفصل الرابع: موقف الحركة السياسية الكردية من الحراك الشعبي السوري 61
المبحث الأول: الملامح الرئيسة للمشهد السياسي للحراك الشعبي السوري 62
1– احتجاجات 2011 السلمية.....62
2 – تشكيل الجيش السوري الحر.....63
3 – تشكيل المجلس الوطني السوري 64
4 – الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية 65
5– إشكالية الصراع على السلطة داخل قوى المعارضة السورية 65
6 – بروز دور الحركات والتنظيمات الإسلامية.....67
1 – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام 68
2 – جبهة النصرة لأهل الشام.....71
3 – الجبهة الإسلامية السورية.....71
4 – تجمع أنصار الإسلام في دمشق وريفها 71
5 – جبهة تحرير سورية 72

6 – كتائب الأنصار 72
المبحث الثاني: دور الحركة الحزبية الكردية في الثورة السورية 73
1 – أثر اتفاقية أربيل على الموقف الكردي في سوريا 75
2 – مشاركة الأحزاب الكردية في نشاط الجيش الحر 78
3 – مشاركة أكراد سوريا في البرلمان والائتلاف الحكومي 80
4 – مشروع الحكم الذاتي في المناطق الكردية بسوريا.....85
5 – القواسم المشتركة بين الحركة الكردية والحركة الوطنية السورية 89
الفصل الخامس: الأبعاد الإقليمية والدولية لقضية أكراد سوريا 94
المقدمة.....95
المبحث الأول: البعد الإقليمي لقضية الأكراد في سوريا.....96
أولاً: دول الجوار الإقليمي ومشكلة الأكراد بها 96
إيران وعلاقتها مع الأكراد في سوريا.....96
أكراد العراق وعلاقتهم مع أكراد سوريا 101
أكراد تركيا وعلاقتهم مع أكراد سوريا 104
المبحث الثاني: البعد الدولي لقضية الأكراد في سوريا.....111
أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية 111
ثانياً: دور روسيا تجاه الأكراد في سوريا 114
الفصل السادس: الاتجاهات العامة لتجسيد الهوية السياسية لأكراد سوريا 117
مقدمة.....118
المبحث الأول: تيار الدعوة للمشاركة في دولة سورية الفدرالية: 119
المبحث الثاني: التيار الداعي لكيان فيدرالي في إطار الدولة القومية الكردية 126
المبحث الثالث: التيار الداعي للدولة الكردية القطرية في سوريا المقسمة.....128
الخاتمة 134
النتائج والتوصيات 134
أولاً – النتائــج 136
ثانياً – التوصيــات 137
قائمة المراجع 138

أولاً: الكتب العربية.....138
ثانياً : الرسائل العلمية.....141
ثالثاً : المجلات والدوريات 141
رابعاً: التقارير.....143
خامساً: مواقع الكترونية.....144
سادساً: كتب أجنبية 149
الملحق الأول: خريطة توزيع الأقلية الكردية في سوريا.....150
الملحق الثاني: المدن التي يسيطر عليها المسلحون.....151
الملحق الثالث: مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي 152

الفصل الأول

أدبيات الدراسة ومنهجها

أولا : مشكلة الدراسة

ثانيا: تساؤلات الدراسة

ثالثا: فرضيات الدراسة

رابعا ـ أهداف الدراسة

خامسا ـأهمية الدراسة

سادسا : منهج الدراسة

الفصل الأول

أدبيات الدراسة ومنهجها

المقدمــة :

تتميز الدولة السورية مثلها مثل غالبية دول الشرق بتنوع مكوناتها العرقية التي تشكل بمجملها الهوية الاجتماعية والثقافية لهذه الدولة، وهي ليست وليدة حالة طارئة مؤقتة، ولكنها نتاج تشكّل وتطور عبر قرون من الزمن. فإلى جانب التنوع القومي هناك التنوع الطائفي والمذهبي، حيث العرب والأكراد والأشوريون والأرمن والسريان والتركمان، واليهود والمسيحيون والمسلمون بطوائفهم ومذاهبهم.

وتعد المسألة الكردية في سوريا من أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع السوري. باعتبارها مشكله تتشابك فيها العوامل التاريخية والجغرافية والداخلية والخارجية. كما تحمل هذه المسألة مخاطر عديدة تتجلى في برامج تطرحها بعض القوى السياسية، أو الحزبية، أو الشخصيات السياسية المستقلة في سوريا، والتي تستغل واقع الثورة السورية ومسارها الصعب مبلورة رؤى تقسيمية تتجاهل حالة الاندماج الوطني والثقافي التي تجذرت في مرحله النضال ضد الاستعمار ومرحلة بناء الدولة السورية ما بعد الاستقلال.

لقد كان قيام الثورة السورية بمثابة فرصة تاريخية للأكراد، دفعتهم للعمل نحو تجسيد هويتهم السياسية الخاصة، التي طالما حلموا بها، في إطار منطقة حكم ذاتي في شمال البلاد، وذلك تمهيداً للإعلان عن دولة كردية مستقبلية تكون بمثابة وطن قومي، لأكراد سوريا، بالتنسيق مع غيرهم من أكراد الإقليم. وقد شرعوا فعلاً، في التخطيط لتشكيل "حكومة مستقلة لإدارة مناطق وجودهم بشكل مؤقت حتى انتهاء الأزمة السورية.

ولقد فرضت السلطات السورية المتعاقبة عدداً من الإجراءات ضد الشعب الكردي، وذلك بعد أن تنبهت لوجود تململ كردي في مناطق شمال سوريا. لقد عانت شرائح كردية واسعة من مسألة الحرمان من الجنسية السورية، علماً بأن الأغلبية الساحقة منها ولد هو وآباؤه في سوريا، ولم يعرف له وطناً سواها. وقد وصل عدد هؤلاء السوريين الأكراد أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن كردي، مما اضطر الرئيس بشار الأسد إلى الاعتراف بحقهم في الجنسية.

وعلى الرغم من أن أكراد سوريا يبلغ عددهم 1،7 مليون نسمه أي نحو 10% من إجمالي عدد السكان، فإنهم كانوا على خلاف دائم مع النظام السوري، مع أن أغلبيتهم رفضت الاشتراك في

القتال المسلح ضد هذا النظام. ويذكر أن فصائل كردية مسلحة تقاتل مع الجيش الحر في عدد من المناطق، لكن عددهم محدود. أما أغلبية الفصائل الكردية الأساسية فرفضت الانجرار إلى القتال ضد الجيش النظامي السوري، لأن أولويتها تكمن في نيل حريتها وحكمها الذاتي، ومن ثم اصطدمت مع معارضين مسلحين، في مناطق مختلفة، منها عفرين والأشرفي.

وقد أثر الملف الكردي السوري على تركيا والعراق، فقد كان لافتاً أن حزب العمال الكردستاني قد كثف عملياته الأمنية ضد أهداف تركية، مما أسفر عن العديد من القتلى والجرحى. ومن الضروري الإشارة إلى أن تركيا، تواجه بلبلة إثنية ومذهبية داخلية، نتيجة موقفها المنحاز إزاء الملف السوري، وأن 20%من شعبها من الأكراد. وهو ما جعل أنقرة تخشى أن ينتهي الصراع في سوريا إلى إقامة دويلة كردية على حدودها، الأمر الذي سيشجع أكراد تركيا على إعلان الانفصال للحاق بنظرائهم في كل من العراق وسوريا، وبخاصة أن إعلان استقلال أكراد العراق قد دق أجراس الإنذار في المنطقة، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات بين أكراد سوريا وبقية القوى السياسية السورية المشاركة في الثورة، وجعل مستقبل الأكراد السوريين يمر بحالة من الغموض، وهو ما يجعل دراسة هذه القضية مسألة بالغة الأهمية.

أولا : مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في معاناة الأقلية الكردية في ظل النظام السوري الحاكم، في عهد أسرة الأسد، (حافظ وبشار)، حيث لاقت المسألة الكردية في سوريا كثيراً من الجحود والتهميش، وعدم الالتفات إلى تطلعاتها القومية ومطالبها الاجتماعية. وبناء عليه واجهت سياسة النظام السوري بعدة محاولات لتحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية، وقد تطورت قضية الأكراد السوريين؛ نتيجة لجملة من المتغيرات المحلية والإقليمية، في ظل الحراك الشعبي العربي عامة والسوري على وجه الخصوص، حيث شكلت تطلعاتهم القومية وممارساتهم الملتبسة متغيراً كبيراً أثَر على طبيعة علاقاتهم مع سائر قوى المعارضة السورية من جهة، وعلى صياغة الخطط الاستراتيجية لمستقبل سوريا من جهة أخرى. وبناء" عليه أصبحت قضية الأكراد في سوريا مشكله تستحق الدراسة.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

تدور الدراسة حول تساؤل رئيس مفاده:

ما أبعاد الوضع السياسي لأكراد سوريا في ظل الحراك الشعبي السوري خلال الفترة من 2011 – 2013؟.وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

1-ما الجذور القومية لمشكلة الأكراد؟

2-ما علاقة الأكراد بنظام الحكم في سوريا؟

3-ما المحددات المؤثرة في موقف أكراد سوريا من النظام السياسي السوري؟

4-ما دور الجماعات الكردية في سوريا في الحراك الشعبي السوري؟

5-ما أثر أقاليم ودول الجوار على طبيعة تطلعاتهم السياسية، وعلى علاقاتهم ببقية القوى السياسية الأخرى؟

6-ما مستقبل الوضع الكردي في سوريا في ظل الحراك الشعبي السوري؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة :

1-إن القضية الكردية لم تكن وليدة الأحداث الجارية في سوريا (الحراك الشعبي)، ولكنها قضية ضاربة في القدم.

2-إن الدولة مارست الاضطهاد والظلم بحق الأكراد في سوريا حتى لا يفكروا في الانفصال عنها.

3-إن العلاقة بين النظام السوري والأكراد كانت (دائماً) تتسم بالحذر بسبب المطالب الكردية الدائمة بالانفصال جزئياً أو كلياً.

4-إن دول الجوار لعبت دوراً كبيراً في تحريك الأكراد في سوريا تبعاً لمصلحتها.

5-إن الحراك الشعبي السوري كان له الدور الأكبر في دفع أكراد سوريا إلى تشكيل كيان متمتع بالحكم الذاتي، وإلى المطالبة بالانفصال عن الدولة.

6-إن أكراد سوريا سيحققون قدراً من الاستقلال الذاتي في ظل تشكيل أية حكومة جديدة خلفاً للنظام القائم.

رابعاً – أهداف الدراسة :

1- استعراض جذور الوجود الكردي في سوريا منذ بداية القرن العشرين إلى الوقت الحاضر.

2- الكشف عن موقف النظام السوري من الجماعات الكردية في سوريا.

3- إبراز دور الأكراد في الحراك الشعبي السوري الذي اندلع منتصف العام 2011.

4- إبراز دور دول الجوار الإقليمي في تأجيج النزعة الطائفية لدى الأكراد في سوريا.

5- استشراف ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الكردية في سوريا بعد الحراك السوري الذي أعطى للأكراد مجالاً كبيراً في المطالبة بالانفصال الجزئي أو الكلي عن وطنهم الأم، (سوريا).

خامساً -أهمية الدراسة :

يستمد الموضوع أهميته من خلال ارتباطه بإحدى أهم القضايا الأكثر تعقيداً وبروزاً في المرحلة الحالية من جهة، ومن جهة أخرى فموضوع التقسيم في سوريا وربطه بمسألة الاستقرار في المنطقة التي يعيشون فيها من أهم الموضوعات التي تطرح عند الحديث عن موضوع الأقليات باعتبار أن الأكراد يمثلون أكبر أقلية قومية في سوريا.

ولا شك في أن مثل هذه الدراسة يُتوقع منها أن تسد نقصاً في المكتبة العلمية العربية بشأن الأكراد عموماً، وأكراد سوريا على وجه الخصوص.

ودراسة المسألة الكردية في سوريا في فترة الدراسة يفيد صناع القرار السياسي والباحثين في هذا الشأن، ويفتح آفاقاً جديدة للباحثين في مجال العلوم السياسية من خلال تسليطها الضوء على تحولات جديدة ومهمة بين جميع الأطراف.

سادساً : منهج الدراسة :

ستعتمد الدراسة على عدة مناهج :

1- المنهج التاريخي الذي يساعدنا في توضيح وتتبع التطورات التاريخية التي مرت بها هذه المسألة، وكذلك أهم الأحداث التي تمس (بطريقة مباشرة) موضوعنا هذا.

2- المنهج الوصفي، وذلك لبلوغ الهدف من هذه الدراسة ستعتمد الدراسة وحسب طبيعة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وبطبيعة الحال تحتاج مشكلة الأكراد لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعمق في دراسة هذه المشكلة من جميع الجوانب وتحليلها للوصول إلى نتائج مهمة تبنى الدراسة عليها.

وفي هذا الإطار سيتم توظيف نظرية الصراع، ومنهج دراسة الحالة، حيث سيتم تحليل تاريخ الصراع الموجود بين النظام وبين الأكراد، سواءَ كان هذا الصراع خفياً غير معلن، أم

كان معلناً، وبالتالي التعمق في كشف طبيعة هذا الصراع، وما يمكن أن ينتهي عليه، وما مستقبل هذا الصراع في ظل الحراك الشعبي السوري.

سابعاً : حدود الدراسة :

1- **الحدود الزمنية:** تبدأ الدراسة من حيث الفترة الزمنية عام 2011 وهي الفترة التي انطلق فيها الحراك الشعبي في سوريا، والتي تعتبر بدورها فترة زمنية مهمة في تاريخ الحركة الكردية في سوريا لأن الأكراد تنفسوا الصعداء بعد سنين طويلة من ظلم وجور النظام ضدهم، وتنتهي الدراسة عام 2013، وهي الفترة التي أصبحت ولا زالت فيها الحركة الكردية تتطلع لإقامة دولة مستقلة منفصلة عن سوريا الأم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ستعود إلى جذور المسألة الكردية في سوريا وبخاصة في ظل حكم كل من حافظ الأسد وولده بشار.

2- **الحدود المكانية:** انحصرت حدود الدراسة المكانية في "سوريا" بشكل أساسي، ولكنها تتسع في بعض المواضع لتشمل البعد الإقليمي للمنطقة في إطار الشرق الأوسط.

ثامناً: الدراسات السابقة :

1. دراسة محمد خالد أبو الريش، بعنوان: **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003 – 2011م)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2013، حيث هدفت إلى توضيح مدى تأثير الاحتلال الأمريكي على الأوضاع السياسية لأكراد العراق، وكيف ساهمت الإدارة الأمريكية في إعادة صياغة الدستور العراقي وفق أسس طائفية وعرقية، إذ أقرت الفيدرالية التي تفَرد بها الأكراد في شمال العراق، كما تناولت الدراسة مدى التطور السياسي الكردي في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي من حيث صياغة الدستور الكردستاني، ومدى اتفاقه أو اختلافه مع نصوص الدستور الاتحادي، بالإضافة إلى الانتخابات الكردستانية، وصولاً إلى استشراف مستقبل العراق فيما بين الفيدرالية والكونفيدرالية والانفصال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، كان أبرزها:

1. وفرت قضية حلبجة وضربها بالسلاح الكيميائي، فرصة ثمينة للأكراد الذين وظفوها لصالح قضيتهم، حيث وجدت تضامناً دولياً غير مسبوق.
2. تقديم الأكراد لعامل القومية على عامل الدين.

3. لم يجد الأكراد حرجاً في التحالف مع الإدارة الأمريكية قُبيل وإبّان حربها على العراق، في سبيل تحقيق ما كانوا يصبون إليه منذ عقود.

وقادت هذه النتائج إلى وضع توصيات لكل من الأكراد وحكومة بغداد، للوصول إلى حالة الاستقرار، واستخلاص العبر من الماضي، والعمل على ترسيخ دعائم الديمقراطية، والتعددية والشراكة السياسية، والتداول السلمي للسلطة.

2. دراسة محمد جمال باروت وآخرون بعنوان، **مسألة أكراد سوريا، الواقع – التاريخ – الأسطرة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير، 2013، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى حالة الأكراد في سوريا، وما يطلق عليه اسم المسألة الكردية، إذ تناولت في قسمها الأول تاريخ الأكراد الحديث في سورية، ونشوء مجتمع كردي محلي جديد في منطقة الجزيرة السورية (محافظة الحسكة لاحقاً)، في السياق الديمغرافي والجغرافي والسياسي، باعتباره تاريخاً غير منفصل عن تاريخ سوريا، أما القسم الثاني فركز على انطلاق الحركة السياسية الكردية في سوريا، ونشوء أحزابها وتطورها وبرامجها وعلاقاتها بالقوى السياسية الأخرى في سورية، ويُفصل القسم الثالث حراك الأكراد في الثورة السورية، ودرجة مشاركتهم فيها وتقاطعهم معها وافتراقهم عنها، ويقارب الانخراط الشبابي ونشوء التنسيقيات في مقابل التحفظ الحزبي عن المشاركة، كما رصد هذا القسم خريطة التحالفات الحزبية الكردية في الثورة وعلاقاتها بقوى المعارضة السورية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج ومقترحات للتعاطي مع هذه المسألة، وأهمها ما يلي:

1- نتج من مجمل صيرورة نشوء المجتمعات الكردية المحلية السورية في بلاد الشام تمييز مجتمع أكراد الدواخل الذين كانوا مندمجين في المنظومة الاجتماعية والإدارية الشامية عن أكراد الأطراف الشمالية من بلاد الشام ومحيطها اللصيق.

2- عمل المجال الكردي السوري في تاريخه من أجل غيره، أي من أجل المجتمعين الكرديين في تركيا وشمال العراق، وحوصرت رؤيته لنفسه بضغط المؤثرين الكردستانيين العراقي والتركي، وبالتالي شغل وظيفة المجال الوسيط.

3- لا يسمح هذا التوزع بأي طرح لحل "المسألة الكردية السورية" على قاعدة مفهوم "كردستان الكبرى" خارج الإطار الوطني السوري، من دون إرباك وإعادة ورسم الحدود السياسية القائمة للدول الراهنة.

4. دراسة نوال عبد الجبار سلطان، **بعنوان: توجهات المعارضة السياسية في سورية المعاصرة، 2007**، صدرت عن مجلة دراسات إقليمية، السنة 3، العدد 6،

تناولت الباحثة فيها واقع المعارضة السياسية السورية المعاصرة،، ودورها في الخارطة السياسية السورية، ابتداءً من أواسط السبعينات من القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كالأحزاب السياسية، والأقليات مثل الأكراد الذين يمثلون جزئاً أصيلاً من الشعب الكردي، حيث تطرقت الدراسة إلى مطالبهم في السلطة، ومطالباتهم المتكررة بالإصلاحات سواء في عهد الرئيس حافظ الأسد، أم ابنه من بعده الرئيس بشار الأسد، وهو يسلط الضوء على أسلوبها في العمل وتطوره، وأبرز جوانب أفكارها في سبيل تحقيق الديمقراطية، في فترتين مختلفتين: الأولي أثناء فترة حكم حافظ الأسد التي وجدت نفسها ملزمة لإجراء تغييرات سياسية من أجل الاحتفاظ بالسلطة، أما الفترة الثانية فبعد استلام بشار الأسد السلطة، وما نتج عنه من نشاط ملحوظ للمعارضة الوطنية السورية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وإرهاصات الدعوة إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية وسياسية، وبروز ما سمي بمصطلح (الشرق الأوسط الكبير). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج عدة أهمها:

1- إن المعارضة الوطنية السورية لا تريد أن يكون التغيير خارجياً كما حدث في العراق، حيث تداعت إلى رص صفوفها من أجل خلق قنوات ربط واتصالات مع السلطة من أجل تبادل السلطة بشكل ديمقراطي وسلمي.

2- إن بعض عناصر المعارضة التي ترى في أن التغيير يجب أن يكون خارجياً، لا تشكل أكثر من عناوين فضفاضة تحتل العديد من واجهات الإعلام، ولا تمتلك بأي حال قاعدة جماهيرية واسعة.

3- سعي النظام السياسي السوري الحالي بسرعة إلى حل مشاكله الدولية والإقليمية، حيث حل كثيراً من المعضلات التي يواجهها النظام وفك العديد من القيود خاصة بعد أن قدم النظام العديد من التنازلات والمعطيات الجديدة للتفاعل مع مواقع الحال الجديد في المنطقة.

4. دراسة ويفي خيرة، **بعنوان: تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، حيث عرضت الباحثة المسألة الكردية بشكل عام بسبب التأثير الكبير التي تحدثه هذه القضية محلياً وإقليمياً ودولياً، وقد

انقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تعرض الفصل الأول منها إلى مقدمة نظرية لموضوع الأقلية، من خلال تعريف الأقلية وتوضيح بعض المصطلحات القريبة منه، ومن ثم تحديد أهداف الأقليات، وطبيعة العلاقة بين الأقليات والاستقرار السياسي، أما الفصل الثاني فتطرق إلى الوضع الإقليمي للأكراد من خلال أعدادهم وأماكن تواجدهم وحالتهم السياسية منذ الحرب العالمية الأولي إلى ما بعدها وبروز مشكلتهم الدولية وغير ذلك. وتوضيح دور الأطراف الخارجية مثل بريطانيا والولايات المتحدة في تأجيج مشكلة الأكراد. ثم انتقل الفصل الثالث لتطور المشكلة الكردية وأبعادها الإقليمية، وآفاق هذه المشكلة مستقبلاً. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن المسألة الكردية تستمد أهميتها وأساسها من طبيعة المجموعة الكردية ذاتها، هذه المجموعة التي تعد من أكبر وأهم الجماعات القومية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتمتع بطابع عرفي وخصائص لغوية وثقافية تميزها عن بقية القوميات المتواجدة في المنطقة من عرب وفرس وأتراك بشكل خاص.

2- بالرغم من التواجد التاريخي للمجموعات الكردية في المنطقة، إلا أنه لم تظهر مشكلة أو مسألة تسمى بالمسألة الكردية إلا بعد التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تسوية للأوضاع في المنطقة.

3- لم تنحصر المسألة الكردية بعد ظهورها داخل هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى في كونها مسألة تخص إحدى الأقليات التي عملت على المطالبة بحقوقها القومية، بل تطورت لتتخذ طابعاً صراعياً مع ظهور النزاعات الكردية داخل الدول المعنية خاصة تركيا والعراق وإيران.

4 – لم تقتصر تأثيرات المسألة الكردية على المستوى الداخلي للدول، بل تجاوزتها إلى المستوى الإقليمي وهو الأمر الذي جعل من هذه المسألة مسألة إقليمية وحتى دولية.

5- دخلت المسألة الكردية في العراق مرحلة جديدة منذ الاحتلال الأمريكي له، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول مهمة في تطور هذه المسألة، سواء كان داخل العراق أم داخل الدول المجاورة خاصة تركيا.

5. دراسة عايدة العلي سري الدين، **بعنوان: المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**، دار الآفاق الجديدة، يناير، 2000، حيث تطرقت الدراسة إلى توضيح الخلافات بين أنقرة ودمشق حول عدد من القضايا ذات الصلة بالموقع الجيوبوليتيكي والدور الإقليمي لكل من

تركيا وسوريا على قاعدة التحولات الجارية في الساحة الشرق أوسطية الناتجة عن عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وأحد مواضيع الخلاف، هي القضية الكردية التي (في جوهرها) تشكل أحد مكونات الأزمات الداخلية التاريخية التركية والتي تعمل النخب التركية الحاكمة على إنكار وجودها وعلى تمزيقها وتحويلها إلى مجرد قضية "إرهاب داخلي ونزعات انفصالية".

6. دراسة حامد محمود عيسى، **بعنوان: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها** حتى العام 1991، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، حيث إن هذه الدراسة تعتبر أول بحث علني في تاريخ الأكراد والحركات الوطنية الكردية، فالمكتبة العربية تعاني نقصاً كبيراً في هذا النوع من الكتب، وقد تطرق الباحث في دراسته لتاريخ الأكراد منذ بداية القرن التاسع عشر حتى حرب الخليج التي انتهت بتوريط الأكراد على الثورة ضد النظام العراقي. وتعرض الكاتب في دراسته للحديث عن أكراد العراق وإيران وسوريا وتركيا، مبيناً كفاح الأكراد وثوراتهم ضد الأنظمة التي يتبعون إليها في هذه الدول في سبيل التحرر، وإقامة دول مستقلة عن هذه الدول.

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة توصل الباحث إلى عدة الملاحظات منها:

1. إن الدراسات والكتب السابقة تعتبر من أهم الدراسات التي بحثت في موضوع الأكراد بشيء كبير من التعمق والتحليل، وبالتالي فهي من أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها من السياسيين والكتَّاب والمحللين.
2. بعض الدراسات السابقة تتعرض للشأن الكردي في جوانب عامة، وليس لدور الأكراد في الحراك الشعبي السوري.
3. بعض الدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث كان حدها الزماني أقدم من فترة دراسته، ولكنها تعرضت للجانب التاريخي للأكراد، وهذا الجانب يعتبر أرضية خصبة للانطلاق إلى تحليل الجوانب الأخرى في أوضاع الأكراد في سوريا.
4. كثير من الدراسات تناولت القضية الكردية في الشرق الأوسط، ولكن القليل منها تدخل في خصوصيات هذه القضية وتعمق فيها، فغالبية هذه الدراسات قد تطرقت لعموميات القضية الكردية، وهو ما يمكن أن يؤخذ على هذه الدراسات.

ونظراً لأهمية دراسة الأوضاع السياسية لأكراد سوريا في ظل الحراك الشعبي السوري من عدة جوانب، خاصة مع تحول العلاقة بين الأكراد وبين النظام السوري، فقد رأي الباحث أن يتناول هذا

العنوان ليغطي مرحلة مهمة وصعبة في تاريخ الأكراد خاصة في هذه المرحلة المعاصرة. ويمكن القول إن هذه الدراسة ستتفرد عن غيرها بما يلي:

1. إنها تتفرد بدراسة دور أكراد سوريا في الحراك الشعبي السوري.
2. إنها تدرس أثر المتغيرات المحلية والإقليمية في الحراك الكردي في إطار الحراك السوري العام.
3. إنها تحاول تفكيك الالتباس في ناقضات الموقف الكردي وتوزعه بين الانتماء للحراك الشعبي والانتماء للنظام والانتماء لقوى إقليمية.
4. إنها تسعى لاستشراف مستقبل أكراد سوريا في ظل متغيرات المعطيات السياسية والتاريخية والقومية والجيوسياسية.

عاشراً : مصطلحات الدراسة:

1. البشمركة:

تعود أصول البشمركة إلى أربعينيات القرن العشرين حين كانت تشكل حركة مقاومة مسلحة ضد النظام العراقي المركزي في بغداد. وعلى مدى هذه العقود، تنامي حجم الحركة، وأصبحت ذات بنية متطورة وحسنت تقنياتها القتالية. وفي عهد الرئيس صدام حسين، تنامت أعداد البشمركة على نحو مثير، ووصلت بإقليم كردستان إلى حالة أقرب إلى الحكم الذاتي عام 1991. وشهدت التسعينيات افتتاح مركزي تدريب في قالا جوالان (محافظة السليمانية) وزاكو، في مسعى لتحويل المقاتلين الأكراد إلى جنود، ولتنظيم الحركة في نظام رتب عسكرية. وفي عام 2003 أدى التعاون مع القوات الأمريكية إلى تحسين تدريب البشمركة، وإلى تدعيم صورتها كجيش نظامي. وتحمل البشمركة اليوم العديد من خصائص الجيش النظامي، فلديها هرمية داخلية محددة جداً، وجميع نظم المراسم والتشريفات الرمزية اللازمة، ومعسكرات التدريب المتخصصة، ومجموعة كاملة من الألبسة الموحدة[1].

2. التطهير العرقي:

مصطلح يطلق على عملية الطرد بالقوة لسكان غير مرغوب فيهم من إقليم معين على خلفية تمييز ديني أو عرقي أو سياسي أو إستراتيجي أو لاعتبارات أيدولوجية أو مزيج من الخلفيات

[1] محمد خالد أبو الريش، (2013)، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003 – 2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، برنامج دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر– غزة، فلسطين، ص 9.

المذكورة من خلال السجن، القتل أو التهجير الذي تقوم به مجموعة عرقية تشكل الغالبية على مجموعة عرقية أخرى تشكل الأقلية من أجل الحصول على مناطق تقطنها المجموعة الثانية التي تنتمي لها الأغلبية. وقد تكون عمليات التطهير العرقي وفي حالات عديدة مرافقة لمجازر ترتكب ضد الأقلية المستهدفة. ويذكر أن هذا المصطلح قد درج استخدامه بعد سنة 1990 خلال عمليات التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة ومذابح رواندا[1].

3. حزب البعث:

هو التنظيم القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا وهو الحزب الحاكم فيها منذ مارس 1963. أسس حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا سنة 1947 وبذلك يعتبر التنظيم السوري الأقدم في العالم العربي. شهد فترة الستينات عدة صراعات وانقسامات بين القيادة القومية والقيادة القطرية، ثم بين تيار يساري وآخر يميني، قبل أن يتسلم حافظ الأسد قيادة الحزب والدولة في نوفمبر 1970 إثر ما سماها بالحركة التصحيحية. في سنة 1972 شكل الحزب الجبهة الوطنية التقدمية مع أحزاب قومية وتقدمية، إلا أن الحزب بقي هو المهيمن، إذ تقول المادة الثامنة من الدستور "إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية"[2].

4. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي:

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (PYD) هو فرع سوري من حزب العمال الكردستاني المتشدّد (PKK). وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكردية في سوريا، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، ومجلس شعب غربي كردستان.

يدعو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية و"الحكم الذاتي الديمقراطي"، ويرفض النماذج الكلاسيكية مثل الفيدرالية والإدارة الذاتية. وفي حين يدين الحكم السلطوي في دمشق، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي هو المسؤول عن تعطيل الجهود الكردية لتشكيل جبهة معارضة موحدة[3].

5. الحكم الذاتي:

---

(1) الموسوعة الحرة، وكيبيديا، **تطهير عرقي**، انظر: http://goo.gl/cVlMZ1

(2) الموسوعة الحرة، وكيبيديا، **حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)**، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/GO8i

(3) **حزب البعث الديمقراطي الكردستاني**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر: http://www.carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528

هو حق الدولة أو منطقة رئيسة منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ودون الخضوع لتوجهات أو أمر أي دولة خارجية. والحكم الذاتي بهذا المعنى كان دائما خطوة أولى وطبيعية نحو الاستقلال الكامل، وذلك على الأقل كما أثبتته التجارب السياسية المعاصرة، وكما عنته قرارات الأمم المتحدة. ويتحول الحكم الذاتي إلى استقلال كامل عندما تستعيد الدولة ذات الحكم الذاتي سيادتها على الشؤون الخارجية والدفاعية من الدولة المهيمنة أو المنتدبة أو المستعمرة.

والحكم الذاتي هو صلاحية لكل دولة أو إقليم في الدول الاتحادية، بحكم ذاته عبر حكومة ومجلس وقوانين لا تخضع لرقابة الحكومة الاتحادية[1].

6. الفيدرالية:

وهو النظام الذي ينشأ إما باندماج عدة دول مستقلة في دولة واحدة، وتتفكك أجزاء دولة موحدة إلى عدة دويلات، تتمتع بقدر من الارتباط وقدر من الاستقلال بعد تحولها للاتحاد الفدرالي، وفي الحالتين ينظم الدستور الاتحادي العلاقة بين دولة الاتحاد والأقاليم الداخلة في تكوين الاتحاد[2].

والفدرالية، هي نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات الصغيرة في أغلب الأحيان عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا، موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية. والفدرالية السمة الأساسية في الأنظمة الحديثة التي تعمل على حل مشكلاتها القانونية والتنظيمية والسياسية التي تعقدت بفعل التبدل الاجتماعي والعلاقات الدولية. فالفدرالية تتعلق بالنظام السياسي وبالتنظيم الإداري وبتقسيم صلاحيات السلطات الحاكمة وتنظيم العلاقات فيما بينها، وتأمين انسجامها لتمنع تغلب طرف على طرف آخر. وفي القرن العشرين ارتبطت ظاهرة الفدرالية بمبادئ الدفاع عن حقوق الأقليات والإثنيات القومية والدينية الصغيرة بالتوجه نحو إضعاف مفهوم الدولة المركزية، فتكثر الأنظمة الفدرالية حيث يكثر التنوع القومي والإثني والديني. وقد اختلف مفهوم الفدرالية وكيفية تطبيقها من دولة إلى أخرى، وبما أنها مفهوم سياسي يتعلق بالنظام السياسي والسلطة، وبما أن الديمقراطية والتمثيل السياسي وتقرير المصير، هي من المقومات الأساسية للفدرالية فإنها بذلك دائما عرضة لسوء الفهم والتطبيق، ومعيارها الوحيد هو

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، (1990)، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج2، ص 562 – 563

(2) سارة يونس كاكل، (2011)، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص 7

الديمقراطية واحترام المصالح والسيادة للدول والقوميات. ويكاد مفهوم الفدرالية يترادف مع قول الفيلسوف جفرسون في القرن الثامن عشر: إن الدولة التي تحكم جيداً هي تحكم أقل[1].

7. قوات الحماية الشعبية المسلّحة:

قوات أو وحدات حماية الشعب وتعرف اختصاراً YPG، وتعرف محليا باسم الأبوجية أو البككة، وهي قوات شعبية كردية تختص بحماية المدنيين الأكراد في سوريا. يزعم تبعيتها إلى حزب العمال الكردستاني، وتحظى بقاعدة شعبية في مناطق تواجدها بسبب المعارك ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهي إحدى عناصر الصراع في الشام، ويقدر عددها بين 45–50 ألفاً[2].

8. القومية:

يرتبط مفهوم القومية في الدلالة السياسية بمفهوم الأمة، من حيث الانتماء إلى أمة محددة. والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر، مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة...إلخ.

بدأ مفهوم القومية بالانتشار في أواخر القرن الثامن عشر بعد ظهور الحركة الرومنطيقية الألمانية كرد فعل من المثقفين والأدباء والشعراء والمفكرين الألمان على هزيمة وطنهم أمام الفرنسيين. وفي الوقت نفسه كان مفهوم القومية من حيث اللحظة التاريخية رفضاً ثورياً لحدود البلدان الأوروبية التي كانت مخططة تبعا لاعتبارات إقطاعية، لذلك أصبح مفهوم القومية محركاً جذرياً للقوى السياسية وبفضله تقوضت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة. امتد تأثير المفهوم وانتشاره إلى أفريقيا وآسيا في القرن العشرين الذي يعتبر قرن ظهور القوميات واتحادها، خاصة بعد سيادة مبدأ حق تقرير المصير القومي إثر مؤتمر السلام سنة 1919، وأصبحت القومية في العالم الثالث ثورة من أجل الكرامة والنهضة الحضارية ومحركاً تحررياً وعاملاً من عوامل مقاومة الاستعمار وحالة التخلف والاستغلال التي خلفها الاستعمار[3].

9. المجلس الوطني الكردي

تتوزّع جماعات المعارضة الكردية السورية بين ثلاث هيئات: المجلس الوطني الكردي في سورية، والمجلس الوطني السوري، وهيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي. ومع ذلك، فإن

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، (1990)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج4، ص 479 – 480

(2) الموسوعة الحرة، وكيبديا، **وحدات حماية الشعب**، انظر الرابط التالي: http://goo.gl/XvxxlZ

(3) عبد الوهاب الكيالي، (1990)، ط3، ج4، مرجع سابق، ص 831

أغلب هذه الجماعات أعضاء في المجلس الوطني الكردي في سوريا الذي هو بمثابة مظلة تضم ستة عشر حزباً كردياً سورياً.

تشكّل المجلس الوطني الكردي في سوريا في 26 تشرين الأول/أكتوبر، 2011، في أربيل بالعراق، برعاية مسعود بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق. وقد حظي المجلس في البداية بدعم الأحزاب الكردية التي كانت منضوية في السابق تحت لواء الجبهة الديمقراطية الكردية، والتي كانت تضمّ أحد عشر حزباً سياسياً كردياً سوريا. وقد أعقب تشكيل المجلس الوطني الكردي كمظلة مُعارضة لنظام الأسد إنشاء المجلس الوطني السوري، الجماعة المعارضة الرئيسة في المنفى، في الشهر نفسه[1].

10. مشروع الحزام العربي:

هو من بواكير مواقف حزب البعث من المسألة الكردية في سوريا، فهو الخطة التي قررتها الحكومة السورية عام 1965، باعتبارها أحد محاولات الخلخلة السكانية لمناطق الأكراد السوريين؛ لأنه كان يهدف إلى تفريغ منطقة الجزيرة أو محافظة الحسكة من السكان الأكراد الأصليين وتوطين أسر عربية بدلاً عنهم، وامتد الحزام بطول 300 كيلو متر، وعرض 10–15 كيلو متراً، من الحدود العراقية في الشرق إلى رأس العين في الغرب[2].

11. المعارضة السورية:

هو مصطلح شامل للمجموعات والأفراد الذين يطالبون بتغيير النظام في سوريا والذين يعارضون حكومة حزب البعث. ولقد سلكت جماعات المعارضة في سوريا دربًا جديدًا عام 2011 عقب الأزمة السورية: حيث توحدت تلك الجماعات لتشكيل الائتلاف الوطني السوري وحظيت بـ دعم دولي، وتم الاعتراف بها كـ شريك في الحوار. ولقد اعترفت بالائتلاف الوطني السوري دولة واحدة على الأقل وهي ليبيا. ولقد تشكل في شهر نوفمبر عام 2012 مجموعة معارضة شاملة جديدة تحت اسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ولقد اعترف به مجلس التعاون الخليجي كـ "الممثل الشرعي للشعب السوري" وباعتباره "ممثل طموحات الشعب السوري" لدى جامعة الدول العربية[3].

12. الهيئة الكردية العليا:

---

(1) **المجلس الوطني الكردي في سورية**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/scjsdM

(2) الموسوعة الحرة وكيبديا، **الحزام العربي**، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/heLc.

(3) الموسوعة الحرة، وكيبديا، **معارضة سورية**، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/xTwN8s.

إن الهيئة الكردية العليا هي الجهاز الحاكم للمناطق الخاضعة للحكم الكردي في سوريا، أسسها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي عقب اتفاقية التعاون بين الجانبين، ولقد تم توقيع الاتفاقية في 12 يوليو 2012 في أربيل تحت رعاية الرئيس الكردي العراقي مسعود بارزاني. ويتكون مجلس الأعضاء من عدد متساوٍ من أعضاء كلا الحزبين[1].

(1) الموسوعة الحرة، وكيبديا، **معارضة سورية**، المرجع السابق.

الفصل الثاني

الأبعاد التاريخية لأكراد سوريا

المبحث الأول: الجذور التاريخية للأقلية الكردية في سوريا

المبحث الثاني: الوضع الكردي في سوريا في ظل حافظ الأسد (1971 – 2000)

المبحث الثالث: أوضاع أكراد سوريا في ظل حكم بشار الأسد (2001-2011)

مقدمة:

تناول هذا الفصل الأكراد في سوريا تاريخياً، حيث استعرض المبحث الأول التطور التاريخي للوجود الكردي في سوريا منذ بداية الهجرات الكردية التي تتابعت على المناطق المختلفة في سوريا، خاصة على الحدود السورية – التركية من ناحية والراقية من ناحية أخرى.

أما المبحث الثاني فقد تناول تطور الوجود الكردي في سوريا منذ نهاية الوحدة المصرية السورية 1961، لغاية العام 2004 التي شهد أعنف مواجهات بين الأكراد وقوات الأمن السورية عرفت بحادثة "القامشلي".

المبحث الأول

الجذور التاريخية للأقلية الكردية في سوريا

أولا: الواقع الجغرافي والسكاني للأكراد السوريين:

يتمركز الأكراد في سوريا في المنطقة الواقعة على الحدود السورية العراقية التركية، حيث يقطنون الجزيرة العليا وإقليم دجلة ومدينة القامشلي في لواء الخابور وولاية الحسكة، كما يتواجدون في ولاية حلب، حيث توجد جبال الأكراد، وتعد مدنية إفرين مركز الأكراد هناك، كما يتواجدون في المدن العربية الكبرى مثل دمشق فهناك حي خاص بهم هو حي الشالحية والذي يحوي أكثر من ثلاثين ألفاً من السكان الأكراد[1] وقد ازداد عدد الأكراد في سوريا نتيجة للهجرات المستمرة الناتجة عن أعمال القمع في تكريا. حيث استقر المهاجرون الأكراد في دامس العين والدوباس وعامودا والقامشلي وقرى ومنطقة شمال منطقة الحسكة وشمال ناحية تل خميس. وقد أدت هذه الهجرات إلى انتعاش مدن الحسكة والقامشلي وخاصة بعد اندحار حركة الشيخ سعيد بيران في تركيا سنة 1925 والحركات التي تلتها. وبالرغم من أكراد سوريا يتركزون في أرض الجزيرة بصفة أساسية إلا أن المستعمرة الكردية في دمشق تحتل حياً بها مركز الوطنيين النشط خلال السنوات الصراع[2].

وكانت بلاد الشام مقسمة إلى أربع ولايات هي: ولاية دمشق التي كانت تضم كلاً من فلسطين والأردن. ثم ولاية حلب، وولاية طرابلس، وأخيراً ولاية صيدا. وقد ظل هذا التقسيم كذلك حتى اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت سراً بين فرنسا وبريطانيا وروسيا في عام 1916 عندما تم الاتفاق

(1) لمتابعة التوزيع الجغرافي لأكراد سوريا، انظر الخريطة المدرجة في الملحق الأول ص 163 .

(2) حامد محمود عيسى، (1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها 1991**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص247.

على تقسيم بلاد الشام فيما بينهم، وقد بدا بعد ذلك واضحاً في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في الفترة من 19 إلى 26 أبريل عام 1920 بعدما وضعت لندن يدها على إقليمي فلسطين والأردن فقط، بالإضافة إلى العراق والمصر اللذين كانت بريطانيا قد سيطرت عليهما من قبل، بينما بقيت ولايات دمشق وطرابلس وصيدا تحت السيطرة الفرنسية، ولكن في عام 1939 قامت القيادة الفرنسية باقتطاع منطقه الإسكندرونة التي كانت تابعة في ذلك الوقت إلى ولاية حلب وألحقتها بدولة تركيا. وفي الوقت نفسه قامت تركيا باقتطاع جزء كبير من إقليم الجزيرة أي كردستان الشمالية الواقعة في الأراضي التركية وألحقتها بسوريا. وعندما حصلت سوريا على استقلالها من فرنسا عام 1946 كان ذلك الجزء الكردي من إقليم الجزيرة ضمن الأراضي السورية. ويذكر في هذا الخصوص أنه في 9 مارس1921 تم التوقيع في لندن على المعاهدة الفرنسية التركية التي رسمت الحدود التركية السورية، ولكن حدث خلاف حول تلك المعاهدة، وعليه عقد في شهر أكتوبر عام 1921 بالعاصمة التركية (أنقرة) اتفاقية أخرى بإعادة رسم الحدود بين سوريا وتركيا. ووقعت خلافات بشأن الاتفاقية مرة ثانية. وعليه أعيد النظر في رسم الحدود بين تركيا وسوريا للمرة ثالثة عام 1926 عندما عقدت معاهدة جوفنال حيث حصلت سوريا على ثلاث مناطق كردية هي: عين العرب بجبل الأكراد، وعرب بيتار، والجزيرة، وهي مناطق ليست متصلة ببعضها ولكنها امتداد متواصل مع كردستان تركيا[1].

أما بالنسبة للمساحة التقريبية للمناطق الكردية من كردستان والتي دخلت حدود الدولة السورية حديثة التكوين، والتي تعد جزءاً من الوطن الكردي الأصيل على حد قول الدكتور أديب معوض، فتشير أشهر التقديرات إلى أنها تبلغ (18،300) كم2[2]، ولكن ومن خلال تدقيق الأرقام التي تخص المساحات الكلية للمحافظات السورية، يظهر عدم دقة التقدير السابق إذا عرفنا أن المساحة الكلية لمحافظة الحسكة وحدها(23،333) كم2، وهي في معظمها منطقة كردية، فضلاً عن منطقتي كورد داغ وكوباني، (عين العرب) بمحافظة حلب. وعليه بالإمكان تقدير مساحة كردستان – سوريا بنحو (25،000) كم2.

ويشكل الأكراد أكبر أقلية عرقية في سوريا' فهم – قطعاً – أقل من 10% من سكان البلاد[3]، ومعظمهم من المسلمين السنة، وبعضهم من اليزيديون، وبينهم عدد قليل من المسحيين

(1) حسين علي، (2007)، **مأساة أكراد سوريا**، دار النشر الالكتروني، ص7-8.

(2) الموسوعة الحرة وكيبديا، **كرد**، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/Hoks .

(3) وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، (2012)، **كتاب حقائق العالم، السكان في سورية(بالإنكليزية)**، تاريخ الولوج 20 يوليو.

والعلويين الأكراد[1]. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد رقم نهائي لعدد الأكراد السوريين، حيث لا تتوافر إحصائيات رسمية دقيقة، إلا أنه من الممكن استخلاص بعض التقديرات من خلال الاستفادة من المصادر المختلفة، حيث أكدت مصادر مختلفة أن الكرد في سوريا يشكلون حوالي 10% من مجموع الكرد في العالم. وأن عددهم (1،661،000) نسمة [2].

ثانياً: نشأة الحركة السياسية لأكراد سوريا:

لقد تولَدت المشكلة الكردية في العصر الحديث من قيام الجمهورية التركية باعتبارها دولة قومية، إذ أدى تحطيم مشروع الكيان الكردي في كردستان تركيا، وقيام الجمهورية التركية الجديدة بقومنة مجالها البشري السيادي الجديد وتتريكه وفق نموذج الدولة – الأمة أو الدولة القومية الأوروبية النمطية، مما أدى إلى نشوب ثورات كردية عشائرية ضارية ضد سياسة الصهر القومية التركية الجديدة، وقد قامت بين عامي 1925 و1938 أكثر من سبع عشرة ثورة ضد السياسة التركية، مما أدى بالأتراك إلى القيام بسحق تلك الثورات الكردية، بدءاً بثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وانتهاءً بثورة سيد رضا عام 1938. وقد نتج عن تلك الثورات تدفق الآلاف من الهجرات الكردية إلى سوريا "الانتدابية"، حيث تركزت تلك الهجرات في منطقة "الجزيرة السورية الجديدة"، أو ما عرف لاحقاً باسم "محافظة الحسكة"[3] ويرى الباحث أن الجذور التركية للمسألة الكردية قد أثر على التوجهات السياسية الأولى لأكراد سوريا بشكل مباشر. إذ تعود الحركة السياسية الكردية المتصلة بالإقليم السوري إلى بداية القرن العشرين، ولكنها شهدت جملة من التطورات التاريخية المتلاحقة التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولاً: النشاط السياسي لأكراد سوريا في جمعية خويبون:

نشأت جميعه (خويبون أي الاستقلال) في منطقة الجزيرة الكردية التي تضم نحو 700 قرية[4]، في أواخر العهد العثماني. وقد تأسست هذه الجمعية كتنظيم سياسي نشط، بهدف الحصول على الحقوق القومية والسياسية للشعب الكردي الذي أراد الأتراك، الطورانيون، أن يزيلوا وجوده ومحو

(1) الموسوعة الحرة وكيبديا، **أكراد سوريا**، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/axgH.

(2) حسين علي، مرجع سابق، ص8.

(3) محمد جمال باروت وآخرون، (2013)، **مسألة أكراد سوريا (الواقع – التاريخ – الاسطرة)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص17–18.

(4) حسين على، مرجع سابق.

كيانه، كما حاولوا مع الأرمن، باحتواء وجوده، ضمن البنية الطورانية، لذا كان الصراع على الوجود بين الأكراد والأتراك شديداً، وإن كانت الغلبة في حينه لأتباع مصطفى كمال.

وقد تكونت هذه الجمعية من بعض العناصر الفارة من بطش (مصطفى كمال) نتيجة نشاطاتهم السياسية القومية، وثورتهم التي عملوا على إشعالها، وهي الثورة التي عرفت باسم ثورة الشيخ سعيد، تحقيقاً لأهداف شعبهم القومية في الحرية والاستقلال.

ويظهر أن ما ألحقه مصطفى كمال بالأكراد من هزيمة ومحاولة إبادة، بعد أن استقوى بهم في وجه الآخرين ثم أدار ظهره لوعوده لهم وألقى القبض عليهم، وعلق قادتهم على المشانق. لجأ هؤلاء المؤسسون إلى (تأسيس خويبون) كوسيلة لتحقيق أهداف شعبهم القومية في الحرية والاستقلال، وانتقاماً لشهدائهم ضحايا السياسة الطورانية في تركيا. وقد اتصل الأرمن بهم وأقنعوهم بالمضي في النضال وإدامة الثورة ضد الطورانيين، وعدم الاستكانة إلى الهزيمة مع ضعف قوتهم وهزال إمكاناتهم وتشتتهم إلى جانب ما وجدوا من دعم لثورتهم القادمة إن قاموا بها، من بعض الدول الأوربية المتضررة مصالحها، من محاربة مصطفى كمال ضدهم وهزيمته لهم. ونتيجتها زار بعض قادتهم المستقبليين مثل الدكتور شكري محمد سكفان، بعض الدول الأوربية لمعرفة دورها ومساعداتها لهم، قبل أن يقرروا تأسيس جمعيتهم.

ولكي يجد هؤلاء لهم مكاناً يستقرون فيه وينشطون، وينطلقون نحو كردستان تركيا، بعد فرارهم وتشتتهم وبعد أن قرروا العمل من أجل التهيئة لثورة ثانية، أو إدامتها لتحقيق هدفهم الرئيسي، وتنفيذ برنامجهم، اضطروا للخضوع في بعض الأمور لرغبات فرنسا (المتعاطفة مع الأرمن، لا مع الأكراد)، والمنتدبة حينها على سوريا، مما جعل نشاطاتهم معروفة من قبل السلطات الفرنسية المنتدبة، التي اشترطت عليهم ألا يوجهوا نضالهم، (بصورة مباشرة) إلى أكراد سوريا والعراق، من أجل الحقوق القومية وألا يطالبوا بأكثر مما أعطتهم دول عصبة الأمم من حقوق قومية[1].

ثانياً: الأقلية الكردية في سوريا منذ الاستقلال حتى عام 1970م:

أقلم الكرد في سوريا أنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، ونيل سوريا لاستقلالها على الوضع الجديد فلم تقم أية مشكلة تذكر من جانبهم، وانتمى كثير منهم إلى الأحزاب الوطنية السورية لاسيما الحزب الشيوعي السوري. ونتيجة لهذا التمازج الوطني العربي– الكردي في

(1) محمد ملا أحمد، (2006)، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمينية**، دار كاوا للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط2، ص140.

سوريا حينذاك فإن الحكومات السورية المتعاقبة لم تشعر بحاجة إلى تقديم أي تسهيلات للكرد، أو حتى التفكير بمطالبهم القومية، على الرغم من مطالبة الكرد بذلك[1].

ويرجع بعض الباحثين سبب هذا السلوك السياسي الكردي إلى أن ما شهدته أهم الحركات القومية الكردية؛ ولاسيما تلك التي قامت في مهاباد خلال سنة 1946، وأن سقوط جمهورية كردستان الشعبية الديمقراطية أقنع الغالبية العظمى من الكرد، بأن مسألة إقامة دولة خاصة بهم أمر لا تسمح به السياسة والوضع الدوليان. ولهذا نجدهم يعملون متعاونين مع الأحزاب الوطنية المعارضة في الدول التي تتقاسم وطنهم على أمل تغيير أنظمة الحكم الرافضة لإعطائهم حقوقهم كخطوة مهمة في سبيل الحصول على حقوقهم عندما تصل هذه الأحزاب إلى الحكم" [2].

ومع ذلك، لم يستسلم الشعب الكردي في سوريا الذي عزل عن بني قومه دون إرادته، لهذا الواقع، فقد أخذ يعمل ويطالب مثله مثل أي شعب آخر يريد تقرير مصيره السياسي والقومي، وتحرير بلاده وتعزيز استقلالها وتطورها الوطني والديمقراطي، وصيانة وحدتها وسيادتها. وقد التزمت الحركة القومية الكردية في سوريا، منذ بداية ظهورها بهذين المبدأين المكملين لبعضهما، وحرصت على الموازنة بينهما بدقه[3].

وعلى الرغم من أن الأكراد لم يتأخروا في أداء واجبهم الوطني إزاء التطلعات القومية العربية السورية، حيث ظلت مطالبهم القومية الخاصة متواضعة، ولم تتعد المطالبة بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها المواطنون السوريون الآخرون[4]، حتى عندما كانت سلطات الانتداب الفرنسي تلجأ إلى أسلوب إثارة الخلافات الطائفية داخل سوريا. ومع تواضع المطالب القومية الكردية، فإن ذلك لم يمنع عدداً كبيراً من الوطنيين العرب من التلميح بأن الكرد مدفوعون لتقديمها وبأن هذه المطالب البسيطة كانت خطوة لمطالب أكبر كانت فرنسا تدفعهم إليها. علماً بأن فرنسا لم تمنح الكرد السوريين أي نظام إداري خاص يشابه النظام الذي وفرته للعلويين والدروز[5]. ونتيجة لما سبق لم يكن غريباً أن يصاب الشعب الكردي بالخيبة والدهشة في الأيام الأولى من عمليه الاستقلال حيث كان متوقعاً أن تعطيه

---

(1) سعد ناجي جواد، (1988)، **الأقلية الكردية في سوريا**، مركز دراسات العالم الثالث، وزارة التربية والتعليم العالي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص16.

(2) سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص53-36 .

(3) صلاح بدر الدين، (2003)، **الحركة القومية الكردية في سوريا- رؤية نقدية من الداخل**، كاوا للنشر والتوزيع، ص21-22.

(4) ميراني علي صالح، (2004)، **الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا 1946-1970**، مطبعة وزارة التربية، أربيل، ص79.

(5) سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص21-22.

الحكومة الجديدة حقوقه القومية، وأن تكرم الحكومة شخصياته الكبيرة التي وقفت في وجه الانتداب الفرنسي، ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً[1]. فما إن خرج الفرنسيون من سوريا وتسلم الوطنيون الحكم سنة 1946، حتى قام هؤلاء بإغلاق الجمعيات والمطبوعات الكردية ومصادرتها من الأسواق، وتم تجاهل وجود الشعب الكردي في سوريا. فلم يتم إعطاؤه أيه خصوصية، ولم يُلتفت إلى مطالبه. وبذلك بدا لرجال الحركة القومية الكردية، أنهم أخرجوا من نفق ليدخلوا نفقا آخر، وأن تجاهل الحكومة السورية لهم، ما هو إلا بداية تحمل في طياتها الكثير من المفاجآت والمواقف اللاحقة، وصار من الواضح أن الأمانيَ الكردية في المشاركة في الحكم الوطني السوري قد ضرب بها عرض الحائط. وكان تعرض البلاد بعد فترة لسلسلة من الانقلابات العسكرية دليلاً على أن سوريا كانت مقبلة هي الأخرى على مرحلة جديدة[2].

وفي الوقت الذي غُيب الشعب الكردي في سورية عن وضعه الطبيعي أسوة بباقي الفئات المكونة للنسيج الوطني السوري على الساحة السياسية، فقد شهدت سوريا، في سنة 1949، ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية: الأول في مارس، والثاني في أغسطس، والثالث في أكتوبر من السنة نفسها[3]. وقد كان من وراء تلك الانقلابات العسكرية عدة أسباب ساهمت في تكريس تلك الظاهرة في تاريخ سوريا المعاصر داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي تميز الوضع الداخلي في سوريا في تلك الفترة بعدم الاستقرار، فلم يكد يجلو آخر جندي فرنسي عن سوريا، ولم تكد تنتهي أفراح الجلاء حتى التفت كبار ساسة الدولة السورية ورجالات الحكم فيها إلى توزيع المناصب والمغانم. الأمر الذي زاد من تعقيد الأمور خاصة إذا علمنا أن سوريا كانت قد ورثت من عهد الانتداب الكثير من المشاكل والصعوبات. وكانت الكتلة الوطنية ورجالاتها الجهة التي استلمت سلطة حكومية غير صالحة لمهمة التعمير والإصلاح بعد الاستقلال، فضلاً عن ذلك كانت الكتلة الوطنية أسيرة عدة أمور منها: أن رجالاتها كانوا في غالبيتهم من العائلات السنية ذوات النفوذ، من تجار وملاكي الأراضي، أي من أولئك الذين كانوا يديرون نظاماً شبه إقطاعي لم يتبدل إلا تبدلاً طفيفاً، والذي تتكون غالبيته العظمى من التجار والملاك، الذين أدوا إلى انقسامه، في نهاية المطاف إلى حزبين جديدين هما، حزب الشعب والحزب الوطني.

---

(1) زويس بلو، (1979)، **مسألة كرد بررسي تاريخي وجامعة شناس**، منشورات جامعة كردستان، طهران، 1979، ص36.

(2) جوزيف إلياس، (1983)، **تطور الصحافة السورية في مائة عام 1865-1965**، دار النضال للنشر، بيروت، ج2، ص36.

(3) صلاح سالم نرتوقة، (1992)، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص297.

ولم يكن الوضع السياسي في سوريا وحده المتردي، بل كانت مؤسسة الجيش هي الأخرى تعاني الكثير من الصعوبات وتراكم المشاكل، حينذاك. كما ويتمثل العامل الخارجي، بظهور دولة إسرائيل في فلسطين، وهي المسألة التي شدت انتباه السوريين، حيث شارك الجيش السوري في الحرب العربية– الإسرائيلية، أيام حكم شكري القوتلي، وقد كانت هذه المشاركة ضعيفة ودون المستوى المطلوب؛ مما دفع بعد ذلك الضباط الذين شاركوه في تلك الحرب إلى توجيه الاتهامات بالرشوة والربح الفاحش للحكومة السورية. ومهما يكن الأمر فإن سوريا تعد الدولة العربية الثانية بعد العراق في تلك الفترة، التي أخذ فيها الجيش زمام الانغماس في الشؤون السياسية وإن اختلفت الصيغ والأهداف[1].

وعليه بعد أن عانت البلاد من فترة حكم الجيش والتحكم في أمور البلاد، فقد عانت سوريا في ذلك الوقت من فقدان السلطة الحقيقة في البلاد، وتأسيساً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الشعب الكردي في سوريا باعتباره أصبح جزءاً من الشعب السوري، عانى من ضبابية الرؤية السياسية لقادة الانقلابات العسكرية تجاه تطلعاته القومية كغيره من فئات الشعب السوري في نهاية الأربعينيات، حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

وفي العام 1957، شكّل الناشطان السياسيان عثمان صبري وداهام مريرو بالاشتراك مع سياسيين آخرين الحزب الديمقراطي الكردي السوري (KDPS)، وذلك بهدف الدفاع عن حقوق الأكراد الثقافية، وتحسين الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للأكراد، والعمل على المشاركة في التغيير الديمقراطي. لكن السلطات السورية لم تعترف بوجود هذا الحزب ولم تمنحه الصفة القانونية، وهذا ما دفعه للعمل السياسي السري، خصوصاً بعد الحملة التي شنتها الحكومة السورية ضد قيادات الحزب وقواعده في العام 1960، والتي جرى خلالها توقيف مجموعة من قياديي الحزب وسجنهم بتهمة العمل على الانفصال عن الدولة المركزية[2].

بعد انفصال سوريا عن الوحدة مع مصر في العام 1961، أعلنت الجمهورية العربية السورية بموجب الدستور المؤقت الصادر في 23أغسطس1962. وقامت السلطات الجديدة بعملية إحصاء سكاني لمنطقة "الجزيرة"، والتي تقطنها أكثرية كردية. وسحبت الهوية السورية من حوالي 120 ألف مواطن كردي، حيث صنفت السلطات أكثرهم باعتبارهم أجانب، كما صنف بعضهم الآخر باعتبارهم

(1) ميراني، علي صالح، مرجع سابق، ص82–83.

(2) نزار عبد القادر، (2012)، "**الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس بيكو جديد**"، بيروت، ص319.

"مكتومي القيد". وقد ترافقت عملية الإحصاء السكاني هذه مع حملة إعلامية قوية تحت شعار: "الحفاظ على عروبة الجزيرة ومواجهة التهديد الكردي".

حدثت هذه التطورات بالتوازي مع الانتفاضة الكردية التي قادها الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق. ومع اكتشاف وجود كميات من النفط في منطقة الجزيرة، قرّرت الحكومة السورية في يونيو 1963 المشاركة في الحملة العسكرية التي شنّتها السلطات العراقية ضد المعاقل الكردية في الشمال، وذلك من ضمن سياسة استباقية لمنع امتداد الانتفاضة إلى منطقة الجزيرة، وفي محاولة واضحة لخنق الحركة الانفصالية الكردية، الموجودة بين الأكراد على جانبي الحدود. وقد بلغ حجم القوى العسكرية السورية التي شاركت في العمليات في شمال العراق ستة آلاف جندي، يدعمها بعض العربات المدرّعة والطائرات، وقد نجحت هذه القوات في مطاردة المقاتلين الأكراد واحتلال مدينة "زخّو" الكردية.

وقد سجلت مؤسسات حقوق الإنسان ممارسات انتهاك لحقوق الإنسان، والتمييز بين السكان العرب والأكراد، حيث جرى منع تعليم اللغة الكردية، وحرم الأكراد الذين لم يحصلوا على هوية من حق التصويت الانتخابي، كما حرموا من العمل في الوظائف العامة، أو في المؤسسات الصناعية والزراعية العامة، التي تملكها الدولة[1]. وقد أدت هذه السياسة إلى التخلف الثقافي، ومنعت وجود ضباط كورد في الجيش ولا حتى موظفين من ذوى مستوى عال في الإدارة، كما حرمتهم من وجود معلمين وشرطة في المناطق الكردية[2].

ومما يذكر أن أكبر التحولات السياسية والسكانية التي وصلت إلى حد التطهير العرقي ما أقدم عليه حزب البعث من سياسات التهجير والإحلال فيما عرف باسم "مشروع الحزام العربي"، والذي ستتم الإشارة إليه في الفقرات التالية:

مشروع الحزام العربي في ظل الحكم البعثي:

قبل الحديث عن سياسة حزب البعث تجاه الحقوق القومية الكردية، لا بدَّ من القول: إن قانون حزب البعث لا يقر بوجود أية شعوب أو أقليات قومية في إطار التحديد الذي يضعه بنفسه للوطن العربي، بل إنه يعتبر أن أية مطالبة بالحقوق القومية الديمقراطية من قبل الشعوب أو

(1) نزار عبد القادر، **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني، 1 ديسمبر 2013 لبنان، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/QbeDs.

(2) روني محمد دملي، (2001)، **حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي**، مطبعة التربية، أربيل، ص107.

الأقليات توضع لدى البعث في خانة المؤامرات الاستعمارية التي تستهدف طاقات العرب ووحدتهم، وإشغالهم بمعارك هامشية.

ويمكن التمييز بشكل عام، بين ثلاث مراحل في سياق تناول موقف حزب البعث السوري من المسألة الكردية: المرحلة الأولى هي: المرحلة السابقة على تولي البعث على حكم سوريا وتميزت بالرفض المطلق لمطالبهم فيما بين سنتي 1963–1970.

وفي هذه المرحلة كان الجهد البعثي منصبَّاً على ضرورة القضاء على الحركة القومية الكردية، سواء أكانت في سورية أم في العراق، وعلى رفض الوجود الكردي بالمطلق. وهذا ما انعكس على مختلف المستويات الإعلامية والسياسية اليومية، بل وصل الأمر بالسلطات السورية في ذلك الحين إلى حد المشاركة في قتال الأكراد. فقد تم ذلك على سبيل المثال من خلال، إرسال حملة عسكرية بقيادة فهد الشاعر عام 1963 إلى كردستان العراق للمساعدة في التخلص من الحركة الكردية هناك.

وفي هذا السياق، يعتبر مشروع الحزام العربي من بواكير مواقف حزب البعث من المسألة الكردية في سوريا، فهو الخطة التي قررتها الحكومة السورية عام 1965، لمحاولة الخلخلة السكانية لمناطق الأكراد السوريين؛ لأنه كان يهدف إلى تفريغ منطقة الجزيرة أو محافظة الحسكة من السكان الأكراد الأصليين وتوطين أسر عربية بدلاً منهم.

امتد الحزام بطول 300 كيلو متر وعرض 10–15 كيلو متراً، من الحدود العراقية في الشرق إلى رأس العين في الغرب. وقد اغتنمت السلطات فرصة بناء سد الفرات ومشروع إعادة توزيع الأراضي الزراعية كي تستولي على أراضي الفلاحين الأكراد لإقامة مزارع نموذجية مزودة بالمياه والمدارس والحماية الأمنية وتمليكها للفلاحين العرب الذين غمرت مياه السد قراهم، وبالفعل تم توطين أكثر من أربعة آلاف أسرة عربية في الشريط الحدودي، وتوزيع أكثر من 700 ألف دونم من الأراضي المصادرة عليهم[1].

وقد بلغت مساحة "الحزام العربي" نحو 3001911 دونماً، ونحو 25 ألف نسمة من أكرادها مسجلين بوصفهم "أجانب". وبلغ عدد قرى (الحزام العربي) 42 قرية. وروعي وضع قرية عربية بين كل قريتين كرديتين أو ثلاث[2].

---

(1) الموسوعة الحرة، وكيبديا، **الحزام العربي**، للتفاصيل انظر : http://cutt.us/heLc .

(2) مأمون كيوان، **أزمة كرد سوريا**، موقع المشرق، 24 مايو 2013، للتفاصيل انظر: http://www.almashriqnews.com/inp/view.asp?ID=45210.

واستند برنامج إصلاح الجزيرة ومشروع الحزام العربي، إلى الدراسة التي أعدها محمد طلب هلال والتي طرحت استئصال "المشكلة الكردية" في الحسكة من خلال برنامج تعريب شامل يقوم على تهجير السكان الأكراد إلى الداخل وتوزيعهم، واعتماد سياسة التجهيل. وقد حاول هلال أن يبرهن علميا" على أسس إنثربولجية إن الكرد لا يكونون أمة واستنتج أن الكرد ليس لهم تاريخ ولا حضارة أو لغة أو أصل واحد محدد وأن شخصيتهم تكونت بميلهم للعنف والتدمير وأنهم يعيشون على تاريخ وحضارة الشعوب الأخرى، ولم يكن لهم نصيب في صنع الحضارات.

وقد اقترحت هذه الخطة عدة بنود ضد كرد الجزيرة وهي:

1- سياسة البتر، وتشمل ترحيل وتشتيت الشعب الكردي.
2- سياسة التجويع، وتهدف إلى حرمان المشمولين بها في العمل.
3- سياسة الإبعاد، وتهدف إلى إعادة أولئك الذين بقوا على قيد الحياة بعد انتفاضات الأكراد في تركيا، ولجأوا إلى سوريا.
4- سياسة فرق تسد، وترمي إلى تأليب الكردي ضد الكردي.
5- تطبيق حزام مشابه لذلك المقترح في 1962.
6- سياسة التعريب، وتشمل زرع العرب في المنطقة لمراقبة الكرد إلى حين إتمام عملية التشتيت.
7- السياسة العسكرية، وتكون بوضع قوات عسكرية في منطقة الحزام.
8- بناء مزارع جماعية للعرب الذين سيتم تزويدهم بالأسلحة أيضاً.
9- منع كل شخص لا يعرف العربية من الاشتراك في الانتخابات.
10- نفي علماء الدين الكرد إلى الجنوب، وإحلال رجال الدين عرب مكانهم.
11- إطلاق حملة توعيه ضد الكرد العرب[1].

(1) جيرارد، جالياند، (2012)، **الكرد وكردستان شعب بدون وطن**، مطبعة أراس، أربيل، ص 306 – 307.

المبحث الثاني

الوضع الكردي في سوريا في ظل حافظ الأسد: 1971 – 2000

أما المرحلة الثانية، فهي التي بدأت مع استلام حافظ الأسد للحكم في سورية عام 1970، وفي هذه المرحلة التزم البعث الأسلوب النفعي في التعامل مع القضية الكردية إقليميا، وذلك لتعزيز مواقعه في لعبة المعادلات الإقليمية، كما أنه أراد في الوقت ذاته، توجيه أنظار الكرد في كردستان سوريا، وسوريا بصفة عامة نحو الخارج، سواء باتجاه كردستان تركيا أم كردستان العراق؛ ليؤكد أن الكرد في سورية هم مجرد أقلية مهاجرة، لاذت بالبلد هرباً من الإبادة. هذا في حين أن التاريخ الحديث لسوريا يبين كيف رسمت الحدود الشمالية لسوريا– الكيان السياسي بناء على اتفاقيات اعتباطية بين كل من تركيا وفرنسا، خاصة اتفاقية فرانكلين بويون عام 1921 التي تم بموجبها إلحاق جزء من كردستان بسورية. إن السلطة السورية – التي يقودها رسمياً حزب البعث بموجب الدستور – تسعى بكل السبل من أجل توجيه أنظار الكرد في كردستان سوريا نحو الخارج، وتعمل باستمرار بمختلف الحيل من أجل إرباك وضرب أي تفاعل أو حوار حقيقي جاد بين القوى الكردية والعربية السورية[1].

وقد كان الحل الأمثل للمسألة الكردية في سوريا يتطلب من حزب البعث إلغاء الوجود الكردي بمختلف السبل، وذلك بالارتكاز إلى جملة دعائم أبرزها:

1- الرفض الدستوري للوجود الكردي في سورية. فالدستور السوري لا يقر بوجود سوى العرب في سورية، ويعتبر الشعب السوري بأكمله جزءا من الأمة العربية التي يعمل حزب البعث بناء على دستوره من أجل جمع شملها في دولة واحدة.

2- الحد من الوجود السكاني، ويتمثّل ذلك بصورة أساسية في مشروع الإحصاء الاستثنائي الذي أجري حصراً في محافظة الحسكة التي تتميز بطابعها الكردي الغالب عام 1962، وجاء البعث ليتبنى نتائج ذلك الإحصاء المثير للجدل. حيث بلغ عدد المواطنين الكرد الذين سجلوا في عداد الأجانب، حوالي 300 ألف أو أكثر قليلاً.

---

1) سيدا عبد الباسط، **حول خلفية وطبيعة موقف حزب البعث من المسالة الكردية**، موقع الحوار المتمدن، العدد 1165، 2005/4/12، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/AIFT.

3- سياسة سلب الأراضي من الكرد: وقد تجسّدت هذه السياسة في قوانين الإصلاح الزراعي التي تمت بذريعة تحقيق توزيع عادل للأرض الزراعية، إلا أنها (في حقيقة الأمر) كانت ترمي إلى حرمان الكرد منها، ومنحها تحت أسماء وذرائع شتى للعرب الذين استقدموا إلى المنطقة بحجج مختلفة.

4- التعريب: وقد شمل أسماء المدن والبلدات والقرى، فضلاً عن المحلات والمواليد الكردية، حيث كانت محاربة الثقافة الكردية في أوجهها.

5- الإهمال المنظم للمناطق الكردية: تعد المناطق في سورية من أكثر مناطق البلاد إهمالاً وتعرضاً للنهب والفساد، وذلك بموجب سياسة مبرمجة منظمة اتبعها البعث منذ استلامه السلطة[1].

وعلى الرغم من ذلك يعتبر بعض الباحثين أن عهد الرئيس حافظ الأسد كان الأرحم تجاه الكرد. وهذا الكلام ليس دقيقا، ففي عهده بلغت وتائر الاضطهاد القومي ذروتها إلى جانب قمع الحركة الوطنية السورية، فهو جاء (أساسا) عبر انقلاب عسكري على رفاقه، أذاقهم فيه شر العذاب. ومعظمهم قضوا في السجون والمعتقلات. ففي دراسة إحصائية، بلغ عدد المعتقلين الكرد في ذلك الوقت، والذين تراوحت مدة اعتقالهم من شهر إلى 13 سنة، في سنوات حكمه ولأسباب سياسية قومية 1700شخص. كما بلغ عدد الذين استجوبوا لدى دوائر الأمن 2100، في حين بلغ عدد الذين جردوا من الحقوق المدنية51000. وبالإضافة إلى ذلك هجَرت مئات العوائل الكردية إلى الخارج وآلافها إلى الداخل السوري، حيث أقيم في عهده مجمع – زورافا – القريب من العاصمة دمشق، وفي عهده وللمرة الأولى أنشئ مكتب أمني مختص بالملف الكردي وبإشراف القصر الجمهوري نفسه، بإدارة الضابط "محمد منصورة " لتنظيم سبل الاضطهاد العرقي والتهجير والإرهاب. والأخطر من كل ذلك وضع ميزانية وتفريغ خبراء لتفتيت الحركة القومية الكردية، وفي المقدمة القضاء على البنية التحتية لليسار القومي الكردي ممثلا آنذاك بحزب الاتحاد الشعبي، واستمالة وتجنيد العناصر الكردية[2].

لقد تم في عهد حافظ الأسد، تعريب كل الأسماء الكردية، من البشر والقرى وحتى الحجر، إلى أسماء عربية. ولم يكتف هذا النظام بجوره على الكرد بل تحالف مع السلطات التركية لقتل

---

(1) سيدا عبد الباسط، مرجع سابق، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/AIFT.

(2) صلاح بدر الدين، **الكرد في حقبة النظام الأسدي**، 2011/4/24، موقع أنكاوا، للتفاصيل انظر: http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=500446.0 .

المناضلين الكرد من كردستان تركيا في الثمانينات من القرن الماضي عندما سمح للقوات التركية بخرق الحدود السورية، والقيام بمجزرة في قرية جرنك التابعة لمدينة القامشلي، حيث قتلت الجندرمة التركية أكثر من خمسة عشر كرديا، دون أن تحرك الحكومة، وقتها، ساكنا، وكأن الجريمة لم تحصل على أراضيها.

وفي عام 1986 قتل الحرس الجمهوري في سوريا العديد من المواطنين الكرد، كما جرح الكثير منهم أمام القصر الجمهوري، عندما خرجت الجماهير الكردية في يوم نيروز 21 مارس 1986 مطالبة الحكومة بيوم عطلة للاحتفال بعيد نيروز (العيد القومي للأكراد)[1].

وفي عهد الرئيس حافظ الأسد، أيضاً، وبمبادرة منه، انعقدت أولى الجلسات الثلاثية الأمنية والسياسية 1992 بين سوريا وتركيا وإيران، بهدف التضييق على الحركة الكردية في البلدان الثلاث، وإجهاض تجربة الإدارة الكردية في كردستان– العراق.

وفي عهده أيضاً حصلت مجزرة سجن الحسكة عام 1993 والتي حصدت أرواح ستين سجينا من الكرد لأسباب عنصرية. كما تم استحداث، (وللمرة الأولى)، مكتب أمني خاص بـ "الملف الكردي" الذي يشمل كل ما يتعلق بكرد سوريا والمحيط والعالم. وعين الضابط العلوي"محمد منصورة"، المتمتع بثقة الرئيس الذي أعطاه صلاحيات إدارة ومالية واسعة.

وفي عهده أيضاً وبإشراف اللواء محمد منصور– تم وضع خطط لأقلمة أو "تكريد الصراع"، ضد الحركة الكردية في سوريا، وضد الحركة في كردستان– العراق، وقبل ذلك احتضان انشقاق الاتحاد الوطني الكردستاني (pkk) وإعلانه في دمشق، وتقديم الدعم المادي واللوجستي والتسليحي له؛ لمواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مرحلة القيادة المؤقتة. وبعدها، وبدافع من نظام الأسد، تم توسيع رقعة الاقتتال الداخلي في كردستان– العراق، ومحاولة تنفيذ مخطط "الكوريدور" القاضي بربط سوريا مع ايران بموافقة تركية مشروطة بتوجه (pkk) نحو قضايا العراق وإيران، والابتعاد عن الساحة التركية، وبإنشاء مكتب الشؤون الكردية الذي أنيط به مسؤول الأمن العسكري[2].

---

(1) عبد الباقي حسين، **أكراد سوريا وشوفينية النظام البعثي**، الحوار المتمدن، 2004/4/16، للتفاصيل انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17047 .

(2) صلاح بدر الدين، مرجع سابق.

المبحث الثالث

النمو القومي لأكراد سوريا في ظل حكم بشار الأسد (2001 -2011)

اتسمت فترة حكم بشار الأسد باستخدامه العديد من أساليب القمع تجاه الأكراد في سوريا. فبعد توليه الحكم في البلاد، وفي أول زيارة له إلى ألمانيا في 10 يوليو 2001 واجه بشار الأسد مظاهرات احتجاج على مدى يومين متتالين من قبل الأكراد السوريين الذين يعيشون في ألمانيا. وقد نددت تلك المظاهرات بسياسة التمييز العنصري بين الجنسيات السورية خاصة الكردية، كما شددت تلك الاحتجاجات على سجل سوريا الخاص بانتهاك حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الداخلي السوري، أعلنت لجنة حقوق الإنسان في وسوريا في بيان لها في 9 يونيو 2002 إن المواطن السوري الكردي مسلم شيخ حسن اعتقل خارج منزله في السابع من مايو 2002 في بلدة عين العرب التابعة لمحافظة حلب شمالي سوريا. وأضاف البيان إن المخابرات السورية اقتادت حسن إلى فرع حلب ومنه إلى أحد مراكز الاحتجاز في العاصمة دمشق، دون وجود مذكرة توقيف أو إحالة قانونية إلى القضاء، وبدون توجيه تهمة محددة. كما دعت اللجنة في البيان إلى ضرورة فتح ملف الحرية الثقافية للأقلية الكردية السورية، من أجل أن ينال كل إنسان حقه الطبيعي، ومن أجل مستقبل سوريا القوية الموحدة بتضامن أبنائها وتضافر جهودهم لخدمة الوطن[1].

وفي 10 ديسمبر 2002 نظم حوالي 100 من الأقلية الكردية في سوريا مظاهرات سلمية للمطالبة بالحصول على حق المواطنة الكاملة وحقوق مساوية أخرى لحقوق بقية السكان السوريين، وقد حمل المتظاهرون الذين تجمعوا أمام البرلمان في دمشق لافتات تطالب بأن يرفع الحظر على اللغة الكردية، كما طالبوا بأن تكون سوريا وطناً لكل فئات الشعب العرب أو الأكراد أو أفراد الأقليات الأخرى. وقد ذكر بيان لحزب يكيتي الكردي في تلك الفترة، أن الأكراد مستبعدون من السلك الدبلوماسي والمناصب الهمهمة وليس لهم أي دور في إدارة البلاد، وعلى الرغم من إن الأكراد في سوريا أصبحوا يشكلون 10% من سكان البلاد.

1 حسين علي، مرجع سابق، ص14-15.

كما ويذكر في هذا الصدد أن الرئيس بشار الأسد قد زار محافظة الحسكة التي يقطنها كثير من الأكراد، وقد وعدهم بالمساعدة في تطوير المنطقة، ولكنه لم يتخذ أي خطوات في هذا الخصوص[1].

وتحت تأثير "التطورات الإيجابية" لأوضاع الأكراد في تركيا والعراق – على رغم انتكاسة "pkk" في تركيا بعد العام 1998 – شهدت حال الأكراد السوريين صعودا قوميا، وجد له تفاعلات داخلية في تنامي الحركة الاجتماعية والسياسية السورية المطالبة بالإصلاح، فأخذت أصوات الأحزاب ورجال السياسة من الأكراد السوريين ترفع مطالبها، من دون أن تذهب إلى حد التصادم الحاد مع النظام، ومن دون أن تترك "التطرف" في الأوساط الكردية السورية يذهب إلى مداه، وبهذا بدت النخبة السياسية الكردية في منطقة الوسط بين تطرف أوساط واسعة من الأكراد وتشدد رسمي سوري، يعكسه عدم الدخول إلى الإصلاح وحل المشكلات القائمة، بما فيها مشكلات تتعلق بالأكراد، ومنها حل مشكلة الجنسية للمحرومين منها، وإعطاء الأكراد حقوقا ثقافية وخصوصا الحق في التعلم باللغة الكردية، إلا أن حوادث مدينة القامشلي في أقصى الشمال الشرقي في مارس 2004 جاءت نقطة تحول بارزة في علاقة الأكراد مع الحياة السياسية في سورية[2].

انتفاضة القامشلي 2004 وأثرها على أكراد سوريا:

إن سياسة حكم بشار القمعية تجاه الأكراد في سوريا، قد ولدت أعمال عنف واحتجاج من قبل الأكراد في سوريا. وهنا كان العنف المفاجئ الذي اندلع في الأراضي الكردية شمال سوريا، وفي المناطق الكردية في حلب ودمشق قد شهد ظهور احتجاجات كردية ضد المؤسسات في المشهد السياسي السوري في مارس 2004. فسابقا، كانت الحكومة السورية مطمئنة إلى أن الأكراد غير قادرين على التحرك ومن ثم مثلت هذه الاحتجاجات مفاجأة لها. وكان وضوح " المشكلة الكردية" قد وصل إلى ذروته بتغطية وسائل الإعلام العالمية لهذه الأحداث والاحتجاجات التي لحقت بها (والتي استمرت حتى عام 2005) لتنتشر، معطية أهمية أكبر للعنصر الكردي، بطريقة أو بأخرى. ومن هنا أدت انتفاضة القامشلي إلى بداية عهد جديد للسكان الأكراد في سوريا[3].

---

(1) حسين علي، مرجع سابق، ص14-15.

(2) فايزة سارة، **الأكراد والحياة السياسية في سوريا**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 875، الجمعة 28 يناير 2005، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://cutt.us/RN4VF

(3) Jordi Tejel، **Syrians Kurds: History، Politics and Society**، New York، Routledge، 2009. P 110.

تقع مدينة القامشلي في محافظة الحسكة السورية – أقصى الشمال الشرقي من سوريا. وقد وقع في المدنيين، خلال عام 2004، أحداث دامية راح ضحيتها العديد من الأكراد والأشوريين. وقد عكست الحادثتان مدى القمع الذي كان النظام السوري يعامل به الأقليات. وهذا ليس بغريب على ذلك النظام الذي ينفرد بمنظومة قمعية فاق فيها كل الدول العربية على عكس ما حدث تماما في لبنان.

فوفقاً لما أعلنته منظمات كردية خارجية منها لجنة الدفاع عن الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، وعن طريق الاتصال المباشر مع المواطنين وشهود العيان في مراكز الأحداث التي قامت به إحدى المنظمات الأخرى، قالت إنه بتاريخ 12 مارس 2004 كان مقررا إجراء مباراة كرة القدم، وقبل بدء المباراة قدم إلى مدينة القامشلي ما يقارب من 2000 شخص من مدينة دير الزور، وبدؤوا يجوبون شوارع مدينة القامشلي التي تقطنها أغلبية كردية مرددين شعارات ممجدة للرئيس صدام حسين، ومرددين هتافات وشعارات وشتائم بحق الأكراد في كل من سوريا والعراق، وذلك على خلفية وقوف الأكراد في كردستان العراق مع قوات التحالف في العراق للإطاحة بصدام حسين. وقبل بدء المباراة بنصف ساعة هاجم القادمون من مدينة دير الزور المواطنين الأكراد العزل؛ مما أدى ذلك إلى وفاة ثلاثة أطفال فورا.

ثم امتدت الاشتباكات إلى خارج الملعب، حيث أعطى محافظ الحسكة سليم كبول أوامره لأجهزة الأمن بإطلاق النار على الناشطين الأكراد في إطار التصعيد المتبادل. وبعد قتل الأجهزة الأمنية لعدد من المواطنين الأكراد انتشرت التظاهرات إلى بقية المدن الكردية والمدن الأخرى مما أدى إلى مقتل عشرات المواطنين الأكراد برصاص الأجهزة الأمنية التي تلقت أوامر صارمة بقمع التظاهرات، في حين ادعت السلطات الرسمية أن أعمال الشغب ناشئة بسبب المباراة. فيما أكدت المصادر المستقلة أن للموضوع بعداً سياسيا واضحاً من خلال وقوف السلطات الرسمية إلى جانب المواطنين العرب القادمين من مدينة دير الزور والمعروفين بولائهم لصدام. وقد رفع الأكراد لافتات تنادي بحل القضية الكردية في سوريا وإنهاء سياسة التعريب والاعتراف بالشعب الكردي كقومية ثانية في سوريا[1].

اتهمت أوساط حزبية سورية الولايات المتحدة بالضلوع في أحداث القامشلي والتخطيط المسبق لإثارة الفتنة الطائفية، والقضاء على روح الوحدة الوطنية التي تتمتع بها البلاد منذ عقود طويلة. وقد وصفت التصريحات التي أطلقها رؤساء الأحزاب الكردية في سوريا، في بيان وزع في

(1) إبراهيم سعد الدين، (2005)، **تقرير الملل والنحل والأعراق**، مركز ابن خلدون للدارسات الإنمائية، مصر، ص140-141.

دمشق، بأنها محض افتراءات وأكاذيب مؤكدا أن ما جري لا يمكن أن يخرج عن نطاق ملعب القامشلي، وأن الروح الانفصالية لدى الأكراد أعطت للأحداث حجما أكبر دون مبرر، كما وأعرب المسؤول الحزبي عن أن الأحداث التي تعرضت لها المنطقة كان مخططا لها من فترة في إشارة إلي عمليات إحراق المنشآت الحكومية ونهب مستودعات المصارف الزراعية وإحراق الأوراق الرسمية وتدمير بعض الممتلكات الحكومية، بالإضافة إلي قيام الأكراد برفع الأعلام الأمريكية وصور الرئيس بوش علي بعض المنشآت، وفي تلك الأثناء حذر "دولت بهلشي" رئيس حزب الحركة القومية اليميني في تركيا من امتداد ما وصفه بحركة العصيان الكردي في سوريا إلى إيران ثم إلى تركيا التي تعيش فيها أكبر نسبة من الأكراد في العالم. وقال بهشلي: إن الاشتباكات التي وقعت خلال مباراة كرة القدم في سوريا ليست سوي ذريعة تمهيدا للقيام بعصيان كردي ليس فقط داخل سوريا ولكن في إيران وتركيا أيضا. وأشار إلى أن الهدف من هذه الحركة هو إقامة دولة كردستان المستقلة[1].

وقد أفرزت هذه الأحداث نتائج مهمة تركت انعكاسات إيجابية من وجهة نظر الأكراد، وتكمن نتائجها وانعكاساتها في النقاط التالية:

1. إرباك النظام السوري من رد فعل جماهير الكرد يوم الانتفاضة، حيث أسرعت القيادات العبثية بجولات مكوكية إلى الدول المجاورة للعراق، وذلك خوفاً من نقل التجربة الديمقراطية والفدرالية إلى سوريا.
2. الاعتراف النظري من قبل بشار الأسد بوجود الشعب الكردي واعتباره جزءاً من النسيج السوري. لكن إشارات إيجابية صدرت عن الرئيس بشار الأسد بشأن الأكراد في حديث له مع "قناة الجزيرة" القطرية قال فيها: "إن الأكراد جزء من النسيج الوطني في سورية، وإن حوادث القامشلي ليس ذات ارتباطات خارجية"[2].
3. دخول القضية الكردية في المحافل الدولية، مما أعطى زخماً للحركة الكردية في سوريا، وأدى إلى لفت أنظار الرأي العام الدولي لقضيتهم[3].
4. مارست جماعات أهلية سورية بينها لجان أحياء المجتمع المدني وجمعية حقوق الإنسان دورا في محاصرته ميدانيا بالتعاون مع الأحزاب الكردية والهيئات الأهلية والأجهزة الرسمية،

---

(1) عبد الوهاب محمود، **أوساط حزبية تتهم أمريكا بالتحريض على أحداث القامشلي**، صحيفة الوسط العربي، 2004/3/17، السنة 128، العدد 42835.

(2) إياد محمود حسين، "**تاريخ الأكراد ومستقبلهم**" موقع تحولات، الحلقة الأولى، الخميس 8 يونيو 2006، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://cutt.us/oIP4 .

(3) **الأقلية الكردية في سوريا**، شعبة الأعلام، 2008/5/6.

واستطاعت بالمحصلة تهدئة التوترات الحادة، لكن معالجة جذرية وجادة للمشكلات التي تحيط بالأكراد لابد أن تقوم بها الحكومة، وهي الخطوة التي من شأنها وضع حد للتوترات التي تحيط بالأكراد السوريين، لمعالجة مشكلات المجتمع السوري في إطار تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يعيد ترتيب العلاقات التي اختلت بين المجتمع والدولة إلى طبيعتها.

5. ومع ذلك اتبعت السلطات السورية في أعقاب حوادث القامشلي وتداعياتها في المناطق الأخرى سلسلة متناقضة من الممارسات الأمنية حيال الأكراد، فأطلقت مئات من الذين اعتقلوا على خلفية الحوادث، وقامت من جهة أخرى باعتقال آخرين، وأضافت إلى ذلك تحويل عشرات الأكراد للمثول أمام المحاكم الاستثنائية[1].

6. وعكست هذه التطورات تحولا في علاقة الأحزاب الكردية بالجماعات السياسية والهيئات الاجتماعية والأهلية في سورية، ما يضفي على هذه العلاقات طابعا إيجابيا، يعيد اللحمة إلى وحدة المجتمع السوري في تكويناته القومية، ويقرب بين جماعاته السياسية المعارضة، ويضعها على قاعدة تفاهمات مستقبلية جديدة[2].

7. ومع ذلك، تعرض الأكراد في سوريا إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بعد أحداث القامشلي 2004، شأنهم شأن غيرهم من السوريين، ولكنهم كانوا يعانون (كجماعة) من التمييز على أساس الهوية. كما أن المدافعين عن حقوق الإنسان الأكراد الذين يثيرون مثل هذه القضايا، أو يقومون بأنشطة سلمية أخرى في مجال حقوق الإنسان، تعرضوا بشكل خاص لخطر الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة والمحاكمات الجائرة والحبس. فقد أسفرت المصادمات عن وفاة عدد من الأشخاص، بسبب استخدام الرصاص الحي من قبل قوات الأمن. كما أطلق أفراد الأمن النار على موكب الجنازات والمظاهرات التي خرجت في اليوم التالي، مما تسبب في سقوط مزيد من القتلى والجرحى. واندلعت مظاهرات احتجاج وحوادث شغب على مدى يومين في القامشلي وغيرها من المدن المأهولة بالأكراد في الشمال والشمال الشرقي[3].

ومنذ عام 2005 أطلقت الجهات الرسمية في سوريا سلسلة من التعهدات والوعود بحل مشكلة الأكراد غير المجنسين الذي تضاعف عددهم الفترات الأخيرة. وقرر حزب البعث في يونيو

---

(1) إياد محمود حسين، مرجع سابق.

(2) فايز سارة، **الأكراد والحياة السياسية في سورية**، مرجع سابق.

(3) وثيقة سوريا، **سوريا: الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث مارس/ آذار 2004**، 2005/2/28، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/Rz66Y

2005 إعادة فتح ملف الأكراد غير المجنسين، كما تحدث الرئيس الأسد عام 2007 عن حرص حكومي على تسوية مشكلة الأكراد، لكنه حذر من وجود من يستغل وجود أكراد عراقيين وأتراك نزحوا إلى سوريا ولا تشملهم تبعات الإحصاء، ويطالب بتجنيسهم ويثير قضيتهم عبر قنوات أوروبية لتضغط على سوريا. وبعد الاحتجاجات والمظاهرات التي عمت عددا من المدن السورية للمطالبة بالحرية والديمقراطية وبالإصلاح السياسي والاجتماعي، أعلن الأسد عن تشكيل لجنة لدراسة تنفيذ توصية بحل مشكلة إحصاء عام 1962 بمحافظة الحسكة" على أن تقدم اللجنة توصياتها قبل 15أبريل 2005 [1].

وقد أسهمت الاضطرابات في كردستان سوريا بعد أحداث 2004 في تكوين رأي كردي يختلف نسبياً في اتجاهاته عما قبلها، إذ قويت العناصر المناهضة للنظام في القاعدة الشعبية للأكراد بعد مرحله التوافق والمهادنة، أسست لها خلافات السلطة السورية مع النظام العراقي السابق وتركيا، واحتضان زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، ودعمه في صراعه مع تركيا حتى خروجه من سوريا عام 1998، وتوقيع اتفاقية (أضنه) التي فتحت المجال لتطوير العلاقات السورية التركية.

كما أسهم موقف النخب السورية العربية " الديمقراطية" مقابل موقف الأغلبية الشعبية في أن ينحو الرأي العام الكردي بصورة متزايدة نحو ربط النضال من أجل الحقوق الكردية بقضية الديمقراطية والحريات العامة بدلاً من التماهي مع حالات كردية خارج سورية، الأمر الذي سيفرض على أحزاب كردية عدة آنذاك الالتقاء مع تجمعات وهياكل المعارضة السورية، ولا سيما إعلان دمشق في عام 2005، والتجمع الوطني الديمقراطي في عام 2007.

ومع انطلاق الثورة السورية2011 ، نجد أن هذا الوعي الجديد هو الذي يشكل الروافد المغذية لحراك شبابي كردي ينخرط بصورة مبكرة في الثورة السورية وبشعاراتها الجامعة (الكرامة والحرية) خارج موقف الأحزاب الكردية التي فضلت التريث بغية توضح الصورة، ومسار الثورة قبيل اتخاذ موقف واضح منها ضمن سلوك سياسي يهدف إلى الاستفادة بالقدر الأكبر من واقع " الأزمة" لفرض توجهاتها وأهدافها السياسية على النظام، أو المعارضة السورية. حيث خبرت الأحزاب الكردية الحياة السياسية مارست المعارضة في الشارع منذ القضاء على الإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات القرن الفائت [2].

---

(1) **أكراد سوريا**، المعرفة، للتفاصيل انظر : http://cutt.us/vvZu.

1 محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سوريا (الواقع – التاريخ – الأسطورة)**، مرجع سابق، ص96-97.

ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والمجموعات الكردية في الوقت الحالي لا تطالب بالانفصال عن سوريا، بل أقصى ما تصل إليه المطالب الكردية هو الحصول على حكم ذاتي للأقاليم التي يشكلون أغلبية السكان فيها، كما تطالب تلك القوى بالمساواة السياسية، وإلغاء القوانين الاستثنائية ومن أهمها قانون الطوارئ. وتعتبر هذه المطالب شرعية وأساسية بالنسبة لأكراد سوريا، في ظل وجود أحزاب سياسية معترف بها وشعب كردي يعيش على أرض سوريا، فمن المنطق إعطاء مثل هذه المطالب الشرعية للشعب الكردي السوري.

ويرى الباحث من خلال استعراضه لهذا الفصل ما يلي:

1- أن أكراد سوريا جزء من كردستان في إطارها العام والكرد السوريون جزء من الشعب الكردي، فرض عليهم منذ اتفاقية أنقرة 1920 الانضمام إلى الشعب الكردي بعد أن ألحقت مناطقهم الجغرافية بالخارطة السورية، كما حافظ الشعب الكردي في سوريا على الرغم من ذلك على خصوصياته القومية والاجتماعية والثقافية.

2- أن أكراد سوريا تعرضوا لعلميات منظمة ومدروسة لطمس هويتهم القومية على يد مسؤولي حزب البعث في سوريا، ومن هذه السياسات التعسفية ضدهم كانت خطة الحزام العربي الذي أرادوا من خلاله تفريغ منطقة الجزيرة من سكانها وتوطين أسر عربية أخرى مكانها.

3- أن القضية الكردية في سوريا تحولت إلى قضية أمنية معقدة وشائكة مع مجيء حافظ الأسد إلى الحكم عام 1970، وقد استمر تدهور أوضاع الأقلية الكردية في سوريا نتيجة استمرار الإجراءات التعسفية ضدهم.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية الكردية وموقفها من الحراك الشعبي السوري

المبحث الأول: نشأة الأحزاب الكردية في سوريا (1946-2011)

المبحث الثاني: خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا إبان الحراك الشعبي

المبحث الأول

نشأة الأحزاب الكردية في سوريا (1946 -2011)

اندفع الأكراد مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ووجود أجواء سياسية منفتحة أمامهم، إلى العمل السياسي، نتيجة أسباب عديدة: عامة وخاصة، يمكن تحديدها في:

1 . الأسباب العامة (غير المباشرة):

1- الذكريات المؤلمة لنضال الأكراد الفاشل في ثوراتهم السابقة والتي كان آخرها انتفاضة ملا مصطفى البارزاني عام (1943 – 1945)، وانهيار جمهورية مهاباد الديمقراطية (1946)، وإعدام رئيسها القاضي محمد، ثم لجوء ملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفييتي عام (1947).

2- دور الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية في إذكاء الآمال في نفوس الشعوب غير المحررة، ومنها الأكراد.

3- الأوضاع السياسية الداخلية في سوريا، ونضالات الشعب العربي من أجل إجلاء الفرنسيين عن الوطن، ثم نضال الشعب السوري من أجل الحرية السياسية والديمقراطية وتقرير المصير بعيداً عن السيطرة الاستعمارية.

2 . الأسباب الخاصة (المباشرة):

1- كانت نفسية الأكراد مهيأة للبدء بالعمل السياسي في سوريا، كتتمة لتأثيرات جمعية خويبون ومجلة هاوار، بعد رفع الحظر عن قيامهم بالعمل السياسي (بجلاء فرنسا وتوقف خويبون عن النشاط السياسي).

2- نشاط الأحزاب العربية بين صفوف الأكراد ومحاولة جذبهم إلى تنظيماتها، وانتساب عدد كبير، من الرعيل الأول (ممن كانوا ملتفين حول خويبون وهاوار) إلى هذه التنظيمات، وبخاصة الحزب الشيوعي.

3- الأجواء السياسية الديمقراطية والإعلامية الواسعة، السائدة حينها في سوريا، نتيجة الصراع السياسي بين القوى الوطنية والديمقراطية، المدافعة عن حرية واستقلال البلد وبين تحالف الدول الاستعمارية الكبرى والدول المجاورة لسوريا، ومعها الرجعية الداخلية، من أجل التحكم في مقاليده وجره إلى حلف بغداد، وكذلك التوجه الإعلامي العربي السوري المباشر، أثناء هذا الصراع، نحو الأكراد، باعتبارهم شعباً ثائراً من أجل حقه القومي، وهو

ذو ماض تاريخي مجيد يؤهله، لكي يلعب دوره في كردستان تركيا والعراق ضد الاستعمار، كرد فعل كردي على ما يقوم به ضد سوريا.[1]

1. جمعية حرية ووحدة كردستان:

تأسست هذه الجمعية عام 1946 بعد حل جمعية خويبون، برئاسة الدكتور أحمد نافذ. وناضلت من أجل حرية كردستان، فكانت على اتصال مع جمهورية مهاباد في كردستان إيران بهدف المساعدة على القيام بثورة في كردستان تركيا.

ويمكن القول إن هذه الجمعية قد تأسست بسبب عدم رضا رفاق قاعدة جمعية خويبون عن قيادتها، وقيامهم بإضافة عناصر جديدة إلى قيادة خويبون السابقة، بنية ضخ دماء جديدة فيها لتنشيط نضالها. وهكذا أصبح الدكتور أحمد نافذ رئيساً لها وجكرخوين سكرتيراً للرئيس، ولكن مع الأسف لم تنشط القيادة الجديدة، ولم تقدم جديداً، لذا لم تلبث أن اختفت عن الساحة السياسية.

2 . جمعية وحدة الشباب الديمقراطيين الأكراد:

تأسست هذه الجمعية في مدينة القامشلي عام 1953. وكان من مؤسسي هذه الجمعية السيد محمد ملا أحمد، وعبد العزيز علي ملا عفدي، ودرويش ملا سليمان، وسامي ملا أحمد نامي. وقد نشطت هذه الجمعية بين الشعب، من أجل تحقيق أهدافه في تحرير وتوحيد كردستان، ومن أجل التخلص من سيطرة الاستعمار والرجعية، ومن أجل الوصول إلى حقوقهم القومية كاملة في سوريا[2]. وكان من أهدافها أيضاً المطالبة بالتعليم في المدارس الكردية باللغة الكردية، وبفتح النوادي، والجمعيات الخيرية والثقافية والاجتماعية، والقيام بدعم ومساندة حقوق المرأة في المجتمع الكردي.

أما أهم أعمال ونشاطات الجمعية فكانت:

1. الاحتفال بعيد النوروز في عامي1954-1955 بشكل سري.
2. إحياء ذكرى تأسيس جمهورية مهاباد عام 1954.
3. نشر منشورات بخط اليد، تتضمن المواضيع الثقافية والتاريخية والسياسية والقومية.

---

(1) محمد ملا احمد، (2001)، **القضية الكردية في سوريا**، مجلة هافيبون، ص17-18.

(2) محمد ملا احمد، (2006)، **صفحات من تاريخ التحرر الوطني الكردية في سوريا منذ التأسيس وحتى القسم الأول 1957 – 1965**، الدار العربية للموسعات، ص3.

وكان غالبية المؤسسين ينحدرون من عائلات عريقة في الوطنية والنضال السياسي والثقافي، وكان لهذه العائلات دور كبير في تكوينهم الفكري والثقافي والسياسي.[1]
وقد استمرت الجمعية في نشاطها حتى شهر شباط عام (1958)، حينما انضمت إلى البارتي.[2]

3. الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية (البارتي).

نشأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في أغسطس 1957، ومؤسس الحزب هو الزعيم الراحل مصطفى البارزاني. وخلف مصطفى البارزاني في رئاسة الحزب عام 1979 نجله مسعود بارزاني الذي يترأس الحزب وإقليم كردستان حاليا.[3] وقد نشأ، (ولأول مرة) في تاريخ أكراد سورية، كأداة عصرية منظمة ذات برنامج وكتنظيم قومي كردي هرمي على أساس مبادئ المركزية الديمقراطية.

وقد كان لقيام الحزب والتفاف الطبقات والفئات الوطنية حوله تأثير قوى في حياة الجماهير الكردية، حيث شكل تحولاً بارزاً في مسيرتها السياسية ومصيرها الوطني، وبدأ أبناء الشعب الكردي وبصورة واضحة ومتزايدة يشعرون بهويتهم القومية وشرعية حقوقهم وديمقراطية طموحاتهم. وقد توج الحزب كحاجة موضوعية تلبي رغبات وأهداف الوطنيين الأكراد حيث لم تكن على الساحة السورية أحزاب ومنظمات سياسية تعبر عن مطامح الشعب الكردي. ولم يكن هناك أي طرف سياسي يتضمن برنامجه حقوق الأكراد القومية والديمقراطية والثقافية مع أنهم كانوا يشكلون حوالي 15% من سكان البلاد.

وقد ناضل الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا من أجل تحقيق بعض الأهداف المهمة له في سوريا. ومن أهم هذه الأهداف:

1- الاعتراف المبدئي بحق تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا.
2- رفع الاضطهاد القومي والتمييز العنصري عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
3- تحقيق الديمقراطية في سوريا، وإلغاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، واحترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين الوطنيين السياسيين، أو إحالتهم إلى محاكم علنية عادله:

---

(1) **بداية نشوء الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سورية**، (صفحات مجهولة)، 20012/11/6، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/I4Hv

(2) **البارتي:** هو أحد الأحزاب الكردية الرئيسة في العراق ومؤسس الحزب هو الزعيم الراحل مصطفى البارزاني. تأسس الحزب في 16 آب عام 1946 . كان اسم الحزب في البداية هو (الحزب الديمقراطي الكردي) ولكن تقرر تغيير الاسم في المؤتمر الثالث المنعقد بتاريخ 1953/1/26 إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني).

(3) **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، وكيبديا الموسوعة الحرة، للتفاصيل انظر: v0http://cutt.us/Qo.

4- إجراء انتخابات ديمقراطية بإشراف دولي واستفتاء الأكراد حول مصيرهم، ووضع دستور جديد للبلاد، يتضمن الاعتراف الوجودي للشعب الكردي والتعددية القومية والثقافية والسياسية.

5- التضامن مع الحركة القومية الكردستانية ودعمها لتحقيق مصيرها على أرضها، والوقوف بحزم إلى جانب السلطة الوطنية في كردستان العراق[1].

وقد قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية بالعديد من الأنشطة على المستوى القومي والمستوى الوطني، حيث كان من أهم أعماله على المستوى القومي توثيق علاقات الأخوة والتضامن والتعاون مع سائر الأحزاب والمنظمات الديمقراطية والسلمية والجاليات الكردية؛ لتحقيق الأهداف القومية المشروعة بالوسائل السلمية، ونشر ثقافة الحوار والتسامح داخل البيت الكردي وتحريم اللجوء إلى القوة، والسعي لتدويل القضية الكردية في إطار المنظمات الدولية والإقليمية سياسياً، واكتساب الحركة التحررية الكردية صفة مراقب في هذه المنظمات للدفاع عن حقوقها القومية والوطنية المشروعة. كما دعم مطالب إعادة المناطق المستقطعة من إقليم كردستان وفق الآليات الواردة في المادة 140 من دستور العراق الاتحادي، وطالب بتثبيت حدود الإقليم على هذا الأساس. وطالب كذلك بالدفاع عن حقوق جميع الكرد الساكنين في المناطق الأخرى من العراق كجزء غير مجزأ من الأمة الكردية وعمل على تعزيز وإدامة الروابط الاجتماعية والثقافية معهم[2].

وكانت أهم نشاطاته وأعماله هي: السعي لبناء مجتمع مدني يسوده القانون وتكافؤ الفرص ويتعايش فيه الجميع في ظل سلطة وطنية نزيهة وشفافة، والعمل على تحقيق مطلب التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وإرساء النظام الديمقراطي البرلماني الفيدرالي في العراق بالشكل الذي يضمن للعراقيين حق المواطنة كاملة، ويحفظ للعراق مكانته الدولية ويضمن استقلاله وسيادته.

كما هدف إلى المحافظة على المكتسبات والاستحقاقات القومية والسياسية والاقتصادية والثقافية وتطويرها، وإلى ترسيخ وتعزيز الوحدة الوطنية في إقليم كردستان، وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا العالقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية وفق الدستور. والقيام بتطوير النظام البرلماني الفدرالي (الاتحادي)، وضمان مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في المؤسسات الدستورية. وأيضاً ضمان مشاركة شعب كردستان في صنع واتخاذ القرار السياسي عن طريق المشاركة في مؤسسات الحكومة الاتحادية. كما طالب باحترام الدستور الفيدرالي من خلال تطبيق مواده وإيلائه القدسية اللازمة باعتباره المعبَر الحقيقي عن إرادة الشعب العراقي والضامن الوحيد لوحدة العراق

---

(1) عز الدين علي ملا، (1979)، **حي الأكراد في دمشق**، دار اوسو للطباعة والنشر، ص3.

2 **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، وكيبديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق.

أرضا وشعباً. وأخيراً ضمان الحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان، والكلدان والأشوريين، والأرمن[1].

وفي عام 1965 شهد الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا تأثير الانقسام الكردي في شمال العراق صراعات معقدة بين قادته علي خلفيات سياسية وأيدلوجية، ولم تكن هذه حالة استثنائية في تلك المرحلة، حيث انقسمت الأحزاب العربية أيضاً علي الخلفية ذاتها. وقد عقد، علي إيقاع هذا الصراع، في 5 أغسطس 1965 مؤتمر الحزب البارتي، الذي انبثق منه ما عرف بالحزب اليساري الكردي في مواجهة النواة القديمة التي عرفت بالحزب اليميني الكردي[2].

وفي أواخر أغسطس 1966عقد المؤتمر الأول لحزب جديد هو حزب اليسار الكردي، وانتخب عثمان صبري الذي ينحدر من أكراد الأطراف، ووصل من تركيا إلي سوريا في أواسط العشرينيات أمينا عاما له بدعم من قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق (البرازني)، بينما عقد المؤتمر الأول للحزب الديمقراطي الكردي (اليميني) في حلب في عام 1967 بدعم من جناح الطالباني في العراق، وانتخب عبد الحميد درويش أمينا عاما له، بحضور ممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا[3].

وقد تكرس الانقسام في بداية السبعينيات على الرغم من محاولات الاتحاد كلها، وبدأت سيرورة الانشقاقات بالتوسع، عندما أنشأ دهام ميرو (الحزب الديمقراطي الكردي – البارتي)، وهو اسم الحزب ذاته الذي أسسه عبد الحميد درويش، الأمر الذي جعل الأخير يضيف كلمة التقدم إلي اسم حزبه، وذلك في المؤتمر الرابع للحزب عام1977. كما شهد عقد السبعينيات حزباً جديد باسم (حزب اليسار)، بزعامة صلاح بدر الدين الذي انفصل عنه صالح كدو في عام 1977[4].

وقد تكرس هذا الانقسام في بداية السبعينات. وبدأت سيرورة الانشقاقات بالتوسع، عندما أنشأ دهام ميرو "الحزب الديمقراطي الكردي – البارتي" وهو اسم الحزب ذاته الذي كان قد أسسه عبد الحميد درويش، الأمر الذي جعل الأخير يضيف كلمة (التقدمي) إلى اسم حزبه الجديد، وذلك في المؤتمر الرابع للحزب عام 1977.

وشهد عقد السبعينات تأسيس حزب جديد هو حزب اليسار الكردي، بزعامة صلاح بدر الدين الذي انفصل عنه صالح كدو في عام 1977 وشكل "الحزب الاشتراكي الكردي". وقد غير بدر

---

(1) الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكيبديا، مرجع سابق.

2 عبد الحميد درويش، (2005)، **أضواء على الحركة الكردية في سوريا، 1956–1983**، ص119

(3) عبد الحميد درويش، المرجع السابق، ص119.

(4) محمد جمال باروت، وآخرون، مرجع سابق، ص78–79.

الدين اسم حزبه إلى "حزب الاتحاد الشعبي الكردي". وفي الوقت نفسه أصابت عدوى الانشقاقات الحزب اليساري الكردي، بقيادة عثمان صبري، فانقسم إلى حزبين يحملان الاسم نفسه، الأول بزعامة يوسف ديبو، والثاني بزعامة محمد موسى[1].

وأُسس ضمن سيرورة الانشقاقات هذه، بالإضافة إلى المؤتمر الأبوجي (PKK) والمؤتمر الكردستاني العراقي، عدد من الأحزاب الكردية مثل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي)، بزعامة إسماعيل عمر[2]

وفي عام 1980 عادت المجموعة المنشقة من اليسار الكردي بقيادة صلاح بدر الدين العمل الحزبي من جديد، فوصفت نفسها باسم "يكيتا كل" (وحدة الشعب)، وسمت نفسها باسم حزب الاتحاد الشعبي في سورية. وفي عام 1985 انشق الحزب اليساري الكردي من جديد، وانبثق منه الحزب الذي عرف باسم الشغيلة الكردية.

وفي منتصف التسعينات أصيبت الحركة الكردية في سوريا بالوهن والترهل، ولم تستطع مواجهة القرارات التعسفية للسلطات السورية، كما لم تستطع عمل أي شيء تجاه الحركة الكردية في الشمال التركي، والتي أخذت تحدد الوطنية والخيانة وفق مفهومها الخاص، وكأن الحركة الكردية في سوريا غير موجودة، وذلك على الرغم من تطور الحركة الكردية في العراق والوصول إلى بناء الدولة (عبر مؤسساتها الرسمية مثل البرلمان والحكومة والمؤسسات الرسمية الأخرى)، إلا أن ذلك لم يؤثر على الحركة الكردية في سوريا، وذلك بالرغم من الدعاية القوية التي كانت تتهم الجنوب الكردي الكائن في الأراضي السورية، بخيانة القضية القومية، وسلبية الحركة السياسية في سوريا. وكرد فعل على ذلك، ظهرت بعض التشكيلات الحزبية الجديدة في هذه الفترة حيث تم تشكيل وحدة سياسية من اتحاد الشعب وقواعد اليسار والشغيلة والعمل والشق الأخير من البارتي بقيادة السيد إسماعيل عمر، إلا أن هذه الوحدة لم تعمر طويلاً كوحدة لمجموعة أحزاب أو تنظيمات، فأصيبت بهزات وانشقاقات، كان من أهمها انشقاق اتحاد الشعب وتشكيله لما يسمى اليكيتي الكردي في سوريا[3]. وترجع أسباب الانشقاقات في فترة التسعينات، للخلاف على توزيع المواقع الوظيفية أو المناصب الحزبية، حيث كان زعيم الجماعة المنشقة غالباً ما يحيط نفسه بمجموعة من أقربائه، وكانت النتيجة أن عائلات معينه تتعاطف مع أحزاب معينة لأن القيادة السياسية للأحزاب كانت تعتمد على العلاقات العائلية

(1) عبد الحميد درويش، مرجع سابق، ص119.

(2) محمد جمال باروت، وآخرون، مصدر سابق، ص 78-79.

(3) غمكين ديريك، **دراسة تحليلية في البنية التنظيمية للحركة الكردية في سوريا**، للتفاصيل أنظر: .htm1107http://www.mokarabat.com/s

تماما كما تعتمد على الحنكة السياسية. وقد حكم ذلك على العمل الحزبي الكردي بالتشظي والإحباط الدائم. إن الطبيعة المشتتة للأحزاب الكردية تعني أنه من غير المحتمل أن تشكل تلك الأحزاب أي تحدٍ للسلطات الحاكمة، بحيث يمكن أخذه على محمل الجد[1].

ففي عام 1994 تأسس التحالف الديمقراطي السوري الذي ينظر إليه باعتباره محافظاً بخصوص موقفه من السلطة السورية. فقد كان أكثر حذراً في التعامل معها، ويميل إلى التفاوض مع النظام من التظاهر ضده. وقد تألف التحالف من حزب الوحدة وبارتي بزعامة نصر الدين إبراهيم، والحزب التقدمي والحزب اليساري. وقد خرج الحزب اليساري من التحالف عام 1999 ليعود إليه مجددا عام 2005، بيد أنه ترك التحالف من جديد عام 2005 ومعه بارتي ليدخلا الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردية في سوريا التي تأست عام 2000 وكان أعضاؤها الأصليون بارتي عبد الحكيم بسار وحزب المساواة (الحزب التقدمي الكردي في سوريا) والحزب الوطني وحزب أزادي.

وفي عام 1998 أعلن عن تشكيل حزب جديد اعتبر أن الأحزاب الكردية الأخيرة لا مبرر لوجودها، وهو حزب التجمع الديمقراطي السوري بقيادة الأغا محمد مروان الزركي، وهو مؤيد، بشكل أعمى لـ pkk. ومن ثم فإنه قد تمتع بالحرية التامة لإعلان الحزب الجديد، كما تمتع برعاية ضمنية من الحكومة؛ انسجاما مع الخطاب السياسي لحزب البعث السوري[2].

ومن جانب اخر، وتحت تأثير "التطورات الإيجابية" لأوضاع الأكراد في تركيا والعراق، وعلى الرغم من انتكاسة "pkk" في تركيا بعد العام 1998، فإن الحزب شهد تفاعلات داخلية، مع تنامي الحركة الاجتماعية والسياسية السورية المطالبة بالإصلاح، حيث أخذت أصوات الأحزاب ورجال السياسة من الأكراد السوريين ترفع مطالبها، دون أن تذهب إلى حد التصادم الحاد مع النظام، ودون أن تترك "التطرف" في الأوساط الكردية السورية يذهب إلى مداه. وبهذا بدت النخبة السياسية الكردية في منطقة الوسط بين تطرف أوساط واسعة من الأكراد، من جهة، وتشدد رسمي سوري، يعكسه عدم الدخول في الإصلاح وحل المشكلات القائمة، بما فيها مشكلات تتعلق بالأكراد ومنها حل مشكلة الجنسية للمحرومين منها، وإعطاء الأكراد حقوقا ثقافية وخصوصا لجهة الحق في التعلم باللغة الكردية، من جهة أخرى.

ولقد جاءت حوادث مدينة القامشلي في أقصى الشمال الشرقي في مارس 2004 نقطة تحول بارزة في علاقة الأكراد بالحياة السياسية في سوريا، فقد حدثت صدامات بين أكراد مدينة القامشلي

---

(1) ديفيد مكدول، (2004)، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج آل محمد، دار الفرابي، بيروت، ص712.

(2) ديفيد مكدول، مرجع سابق، ص710-711.

والأجهزة الأمنية فيها، على خلفية مباراة كرة قدم. وقد تطورت الصدامات إلى الحد الذي امتدت فيه تلك المصادمات إلى مناطق سورية أخرى منها دمشق وحلب، ورفعت فيه شعارات سياسية تبنتها المؤسسة الحاكمة تنال من مكانة الأكراد في إطار الجماعة الوطنية السورية[1].

لقد تابعت السلطات السورية في أعقاب حوادث القامشلي وتداعياتها في المناطق الأخرى سلسلة متناقضة من الممارسات الأمنية ضد الأكراد؛ فأطلقت مئات من الذين اعتقلوا على خلفية الحوادث بموجب قرار عفو أعلنه الرئيس بشار الأسد في الثلاثين من مارس 2005. وقد لاقت هذه التطورات الأخيرة التي مارستها السلطة صدى إيجابياً عند الأحزاب الكردية السورية الاثني عشر، والتي كانت تنتظم في ثلاث كتل رئيسة، وتحالفين، ومجموعة أحزاب منفردة. كان أول هذه الكتل هو التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، وكان يضم كلا من الحزب الديمقراطي الكردي "البارتي" بزعامة "نصر الدين إبراهيم"، والحزب اليساري الكردي بزعامة "محمد موسى"، وحزب الوحدة الديمقراطي الكردي "اليكيتي" بزعامة "إسماعيل عمر"، بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، أما ثاني الكتل الحزبية، فهي الجبهة الديمقراطية الكردية في سورية، وقد ضمت في عضويتها كلاً من الحزب الوطني الديمقراطي الكردي بزعامة "عبد الحميد درويش"، والحزب اليساري الكردي بزعامة "خير الدين مراد"، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي بزعامة "عزيز داود"، والحزب الديمقراطي الكردي "البارتي" بزعامة "نذير مصطفى". هذا وقد تكونت خارج إطار التحالفين الكرديين السابقين، كتلة حزبية ثالثة ضمت أربعة أحزاب كردية، هي حزب الاتحاد الشعبي الكردي بزعامة "مصطفى جمعة، صلاح بدر الدين سابقا"، والحزب الديمقراطي الكردي بزعامة "جمال شيخ بام"، وحزب يكيتي الكردي بزعامة "حسن صالح"، وحزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة "زرادشت حاجو".

وقد تمثل التطور الأهم في حياة الأحزاب الكردية في سوريا، في انفتاح الأوساط العربية عليها. وكانت البداية في الدور الذي قامت به لجان أحياء المجتمع المدني، التي رفعت العزلة القومية عن تلك الأحزاب بدعوتها في العام 2002 لندوة تتعلق بالمسألة الكردية في سوريا، الأمر الذي هيأ لانفتاح جماعات أهلية وسياسية سورية أخرى على الأحزاب الكردية، كان بينها جماعات حقوق الإنسان والتجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم في عضويته أحزاب المعارضة الرئيسة في سورية. وقد سمح هذا التطور بقيام ائتلاف سياسي عربي – كردي معارض، أصدر الكثير من البيانات السياسية المشتركة، ونظم بصورة موحدة أنشطة كان من بينها اعتصام يوم 10

1 مسعود محمد، **أكراد سوريا ومواقفهم من الثورة ومطالبهم**، الحوار المتمدن، 2011/4/3، للتفاصيل انظر: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=253425&r=0&cid=0&u=&i=2283.

ديسمبر 2003 أمام رئاسة مجلس الوزراء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، كما شارك في الاعتصامات التضامنية التي تمت على مدى الأشهر التي مرت خلالها محاكمة النشطاء السياسيين الأكراد الأربعة عشر، وهم الأستاذ سمير نشار والمحامي نجيب ددم والأستاذ عبد الغني بكري والأستاذ فاتح جاموسو والأستاذ هاشم هاشم والأستاذ فؤاد بوادقجي والأستاذ عبد الجواد صالح والأستاذ محمد ديب كور والمحامي رشيد شعبان والأستاذ زرداشت محمد والمحامي حازم عجاج اقرعي والأستاذ صفوان عكاش والأستاذ غازي مصطفى والطالب يسار كدو، وذلك أمام المحكمة العسكرية بحلب، ثم دعا هذه التكتل بمشاركة كردية محدودة إلى اعتصام وسط دمشق بمناسبة يوم المعتقل السياسي في سوريا في 21 يونيو 2004، لكن أجهزة الأمن منعت حدوثه. وقد تكرر الأمر لاحقاً في الاعتصام الذي كان مقرراً القيام به في 9 ديسمبر 2004 بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان[1].

ويرى الباحث من خلال استعراضه لتاريخ الأحزاب الكردية مايلي:

1. إن النشاط السياسي الكردي القومي قد تبلور مع بداية تأسيس الحزب البارتي سنة 1957، وقد تجلى هذا بانضمام المئات من الشباب إلى التنظيمات الكردية، حيث انتشرت تنظيماته بشكل واسع بعد فترة وجيزة. الأمر الذي أدى إلى وجود معارضة من قبل الأطراف التي ساءها تزعزع مواقعها داخل المجتمع الكردي في سوريا.
1. أصابت الحركة الكردية العديد من الانشقاقات الداخلية خلال السنوات الماضية، وقد ظلت الانشقاقات حتى عقد التسعينيات، الأمر الذي نتج عنه إصابة الحركة الكردية في سوريا بالوهن والترهَل.
2. تعتبر أحداث القامشلي بداية للنشاط الحزبي الكردي المطالب بالحقوق القومية، ويعتبر هذا الحدث الأهم في حياة الأحزاب الكردية قبل بداية الثورة 2011، الأمر الذي أدى إلى انفتاح الأوساط العربية عليها ورفع العزلة عن الأحزاب الكردية.

(1) مسعود محمد، أكراد سوريا وموقعهم من الثورة ومطالبهم، مرجع سابق .

المبحث الثاني

خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا إبان الحراك الشعبي

تألفت الحركة السياسية الكردية في سوريا، خلال فترة الحراك الشعبي، منذ 2011، من (12) حزبا كردياً، وثلاثة أطر سياسية جامعة، إضافة إلى عدد من الأحزاب الأخرى خارج الأطر المذكورة وهي:

المجلس الوطني الكردي في سوريا:

تأسس المجلس الوطني الكردي في أربيل في العراق في 26 من أكتوبر 2011، تحت رعاية الرئيس مسعود بارزاني، عقب الإنشاء المسبق للمجلس الوطني السوري. وكانت المنظمة تتكون أساسًا من (11) حزبًا كرديًا سوريًا، ولكن أصبح هذا العدد 15 حزبًا في شهر مايو 2012.[1]

تتكون الجمعية العمومية لهذا المجلس من (26) عضواً، خمسة عشر منهم من قادة الأحزاب الأعضاء في المجلس، وأحد عشر من المستقلين. يرأس عبد الحكيم بشار، الذي كان يشغل منصب الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي. وتتولّى اللجان المختلفة مسألة التحاور مع حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي. وهناك أيضاً لجان تتعامل مع قضايا التعليم والثقافة والشؤون الخارجية.

أما الأحزاب الكردية التي انضمت للمجلس الوطني الكردي فهي:

1. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة الدكتور عبد الحكيم بشار
2. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة نصر الدين إبراهيم
3. الحزب الديمقراطي الوطني الكردي في سوريا بقيادة طاهر سفوك
4. حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا بقيادة عزيز داوود
5. الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا بقيادة حميد درويش
6. حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) بقيادة شيخ علي
7. حزب يكيتي الكردي في سورية بقيادة اسماعيل حمو
8. آزادي الكردي في سورية بقيادة مصطفى أوسو

(1) ال**معارضة السورية**، ويكيبديا الموسوعة الحرة، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/lTawJ .

9. حزب آزادي الكردي في سورية بقيادة مصطفى جمعة
10. الحزب الديمقراطي الكردي السوري بزعامة شيخ جمال
11. الحزب اليساري الكردي في سورية بقيادة محمد موسى
12. الحزب اليكيتي الكردستاني بزعامة عبد الباسط حمو
13. الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية بقيادة عبد الرحمن آلوجي
14. الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية بقيادة يوسف فيصل
15. حزب الوفاق الديمقراطي الكردي بزعامة نشأت محمد
16. الحزب اليساري الكردي في سورية بقيادة صالح جادو.

وكان هذا التكتل يسعى دائماً إلى الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية بالشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية". وأيضاً إلغاء السياسات والقوانين المطبّقة على أكراد سورية، بما في ذلك حظر استخدام اللغة الكردية وإنشاء المدارس الكردية، والتعويض على المتضررين حتى الآن. كما كانت تبحث أيضاً تحقيق اللامركزية السياسية في الحكم في سياق وحدة الأراضي السورية. وقد كانت مطالب المجلس الوطني الكردي تتمحور حول عرض المجلس الوطني السوري الاعتراف بالأكراد دستورياً كجماعة أثنية منفصلة في الدستور الجديد، وحلّ القضية الكردية من خلال "إزالة الظلم والتعويض عن الضحايا، والاعتراف بالحقوق الوطنية الكردية ضمن سورية موحّدة أرضاً وشعبا". وعلى رغم من ذلك، وصلت المحادثات بين غليون ورئيس المجلس الوطني الكردي عبد الحكيم بشار وبارزاني في أربيل في كانون الثاني/يناير 2012 إلى طريق مسدود.[1]

أولا: المجلس السياسي الكردي في سوريا:

يضم المجلس السياسي الكردي في سوريا حاليا (8) أحزاب كردية، ويعتبر الإطار الرئيسي الذي يضم معظم أطراف الحركة الكردية في سوريا؛ حيث تمكنت الحركة لأول مرة في عام 2009 من تأسيس ائتلاف عريض كهذا الذي يتألف من[2]:

(1) **المجلس الوطني الكردي في سوريا**، مركز الأبحاث العالمي، للتفاصيل انظر: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48504&reloadFlag=1.

(2) شيرزاد شيخاني، **خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا**، جريدة الشرق الأوسط، 9 يوليو 2011، العدد 11911، الرابط التالي: http://cutt.us/M6S8 .

1. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي):

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا حزب كردي علماني وعضو مؤسِّس في المجلس الوطني الكردي، وهو الفرع السوري للحزب الديمقراطي الكردي في العراق الذي يرأسه مسعود برزاني، وأحد أشدّ الأحزاب الكردية نفوذاً في سوريا. يدعو الحزب إلى إقامة دولة سوريا علمانية ديمقراطية لامركزية، وإلى الاعتراف بحقوق الأكراد، بما في ذلك حقّ تقرير المصير. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا هو واحد من الأحزاب الكردية العديدة التي انبثقت من الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا والذي أسّسه في العام 1957 كلّ من عثمان صبري، وعبد الحميد حاج درويش، وحمزة نويران، إضافةً إلى سياسيين آخرين. قبل اندلاع الثورة السورية، كان الحزب جزءاً من المؤتمر الوطني الكردي التي شُكِّل في العام 2009. وفي أكتوبر، انضم إلى أحزاب كردية أخرى لتشكيل المجلس الوطني الكردي. أما أمين عام الحزب فهو الدكتور عبد الحكيم بشار، الذي عيّنه في هذا المنصب مسعود برزاني في العام 2008، والذي يتولّى حالياً أيضاً رئاسة المجلس الوطني الكردي. وجدير بالذكر أن ثمة حزباً آخر باسم الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، يرأسه نصر الدين إبراهيم، وقد اتّخذ له أيضاً اسم "البارتي" للدلالة إلى تحدُّره من الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية المؤسَّس في العام 1957[1].

الموقف السياسي للحزب إزاء الأزمة: إذ يدعو الحزب إلى تدخّل عسكري خارجي، كما يدعو إلى تسليح المعارضة، ويرفض الحوار مع النظام، ويدعم خطة عنان للسلام[2].

أما فيما يتعلق بالأهداف السياسية للحزب فهي:

1. إقامة دولة علمانية، وإرساء حكم ديمقراطي، واعتماد اللامركزية السياسية.
2. إجراء انتخابات حرة، وفصل السلطات، وضمان حرية التجمع والتعبير، ووضع قانون عصري خاص بالأحزاب السياسية، وضمان مساواة الرجال والنساء، وفصل الدولة عن الدين.
3. الاعتراف في الدستور بحقوق الأكراد، ورفع سياسات التمييز ضدهم.
4. منح الأكراد حق تقرير مصيرهم ضمن وحدة سوريا وسلامتها[3].

---

1 **الحزب الديمقراطي الكردي في سورية**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48408.

2 **خطة عنان للسلام:** في 27 آذار/مارس عام 2012، وبعد مفاوضات مكثفة مع الحكومة ومعارضيها، أعلن كوفي عنان عن خطة سلام ذات ست نقاط، تدعو لوقف العنف وضمان الحريات والانخراط في عملية التسوية.

3 **الحزب الديمقراطي الكردي في سورية**، المرجع السابق.

2. الحزب اليساري الكردي في سوريا:

يقوده محمد موسى محمد، وهو حزب علماني تأسس في 5 أغسطس 1965. ويعتبر أوصمان صبري الذي أسس أول حزب سياسي كردي في سوريا عام 1975 رمزا لليسار الكردي في سوريا ولعموم المنحدرين من مدرسة اليسار الكردي في سوريا.

والحزب اليساري الكردي حزب جماهيري، وفصيل ثوري متقدم، برز على ساحة النضال القومي الكردي والوطني والطبقي في سوريا عام 1965، واهتدى بالمبادئ العامة للنظرية الماركسية اللينينية، ومنهجها المادي الديالكتيكي عام 1973، كأول فصيل كردي على الساحة الوطنية الكردية في سوريا، وعلى الساحة الكردستانية، وذو شكل رفيع من التنظيم مبني على التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وسائر العاملين بأدمغتهم وسواعدهم، ويتكون من اتحاد طوعي لأناس ديمقراطيين وثوريين ذوي أهداف وأفكار مشتركة، يهتدون بالماركسية اللينينية، ويعملون على أساس المركزية الديمقراطية لتحقيق منهاج الحزب اليساري، ويتبعون نظامه الداخلي بأمانة وإخلاص[1].

طرح نفسه على أساس أنه حركة وطنية وتقدمية وديمقراطية في آن واحد، وموقفه الوطني يستند إلى:

1. الحزب اليساري الكردي ينطلق في نضاله من الأرضية السورية، ويعتبر الشعب الكردي جزءاً من المكوَن السوري ويعتبر حركته الوطنية جزءاً من الحركة الوطنية التقدمية والديمقراطية في سوريا.
2. إنه حركه مستقلة وترفض التبعية لأية جهة كانت.
3. إن حل المسألة الكردية مرتبط مع حل المسائل كافة في سوريا
4. محاربته الاتجاهات الانعزالية بين أوساط الشعب الكردي.
5. الحزب اليساري الكردي يحاول دائماً التوفيق بين الجزء والكل، وبين العام والخاص، العام الوطني السوري والخاص القومي الكردي.
6. إن المسألة القومية الكردية في سوريا جزء من المسألة الديمقراطية في البلاد.

---

1 عبد الباسط العيسو، **الحركة السياسية الكردية واليسار الكودي pck مسيرة التاريخ**، موقع الحوار المتمدن، العدد 4076، 482013/28، للتفاصيل انظر:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=356666.

7. الحزب اليساري الكردي يناضل (بحزم) من أجل الديمقراطية التي هي حاجة المجتمع السوري بأكمله لبناء وطن حر معافى خال من جميع أشكال القهر القومي والاجتماعي والطائفي والعرقي[1].

3. حزب اليكيتي الكردي في سوريا:

يقوده إسماعيل حمي، ويتميز هذا الحزب بأن الأمين العام أو السكرتير فيه يتبدل بشكل دوري، بحيث يتولى أحد أعضاء المكتب السياسي هذا المنصب لمدة 3 أو 4 سنوات، وينفرد اليكيتي من بين الأحزاب الكردية بهذا التقليد الديمقراطي، وهو حزب يساري التوجه وينحدر من المدرسة اليسارية نفسها[2].

يناضل الحزب في الإطار السوري ويتحمل إلى جانب مهامه القومية الخاصة بالشعب الكردي في سوريا مهامَ على الصعيد الوطني السوري، ويلتقي فيه مع جميع القوى الديمقراطية في البلاد، وهذا لا يتنافى ولا يتعارض مع كون الحزب جزءاً من حركة التحرر الكردستانية، الأمر الذي يفرض مهامات متبادلة بين أطرافها، وهي:

1. دعم نضالات الشعب الكردي وحركته التحررية في كافة أجزاء كردستان في مواجهة المظالم وسياسات القمع والإرهاب والحرب التي تمارسها الأنظمة المضطهدة للشعب الكردي وفي سعيه لانتزاع حقه في تقرير مصيره وفق خصوصية كل جزء.
2. دعم ومساندة التجربة الفدرالية في كردستان العراق كمكسب تاريخي للشعب الكردي، لتثبت بنيانها واعتبارها إحدى النماذج الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في حل القضايا القومية.
3. العمل من أجل تمثيل قومي مشترك من خلال مؤتمر قومي تشارك فيه القوى والأحزاب الكردستانية من أجزاء كردستان كافة والمهجر، لتضطلع بدور توحيد جهود الحركة الكردستانية في مخاطبة الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي من أجل حل القضية الكردية حلا "شاملا".
4. إن دعم ومساندة نضالات الحركة الكردية في الأجزاء الأخرى والمهجر جزء من المهام القومية للحزب وتطوير العلاقات الكردستانية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وفق خصوصية كل جزء بعيداً عن الهيمنة بكافة أشكالها.

---

(1) عبد الباسط العيسو، **الحركة السياسية الكردية واليسار الكودي pck مسيرة التاريخ**، مرجع سابق.

(2) شيرزاد شيخاني، **خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا**، جريدة الشرق الأوسط، 9 يوليو 2011، العدد 11911، الرابط التالي: http://cutt.us/WySt .

5. المشاركة في المساعي والجهود الرامية إلى إدراج القضية الكردية في مختلف المحافل الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، وذلك بهدف إيجاد حل عادل لها يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم[1].

4. حزب أزادي الكردي في سوريا:

يقوده خير الدين مراد، المقيم خارج سوريا، في النرويج تحديداً، ويعتبر هذا الحزب أيضا حزبا علمانيا وذا ميول يسارية، وينحدر من المدرسة ذاتها التي انحدر منها كل من اليكيتي واليساري الكردي في سوريا[2].

يعتبر حزب أزادي الكردي في سوريا امتداداً تاريخياً لبدايات ظهور الحركة السياسية الكردية في سوريا. وقد تبدلت الأسماء لأسباب تكتيكية خلال الصراع مع السلطة، وكذلك لأسباب تتعلق بمسألة تطوير البرامج السياسية، وقد جرى تبديل اسم وبرنامج الحزب لمرات عديدة حسب الأصول التنظيمية الديمقراطية وحسب رأي الأغلبية ومن خلال المؤسسات والمؤتمرات. إن تغيير اسم الحزب وإطلاق تسمية جديدة لا يعنيان تشكيل حزب جديد، فرغم تبدل اسم الحزب إلا أنه يشكل امتداداً تنظيماً وتاريخياً لما قبله منذ التأسيس. وحتى قبله منذ تأسيس حركة – خويبون – بزعامة الأمير جلادت بدرخان مروراً بالمنظمات الثقافية والسياسية التي ظهرت في حينها.

يهدف الحزب إلى: رفع الاضطهاد القومي والتمييز العنصري عن الكرد، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا، وانتزاع الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية، وتحقيق الديمقراطية في عموم سوريا، واحترام حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتوفير الحريات العامة، وإلغاء الإحكام العرفية والقوانين الاستثنائية في المناطق الكردية، واستفتاء الكرد حول مصيرهم، ووضع دستور جديد للبلاد يتضمن الاعتراف بالوجود الكردي والتعددية القومية والثقافية والسياسية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي ودعم كفاحه المشروع في الأجزاء الأخرى، وقيام سوريا ديمقراطية علمانية على أساس تعددي ديمقراطي يتمتع فيه جميع المكونات بحقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية، ويضمن السلم والأمن الأهليين، وإنهاء احتكار حزب للسلطة وتعويض المتضررين من سياسات الحزب الواحد، وتعويض

---

(1) **البرنامج السياسي لحزب يكيتي الكردي في سوريا**، موقع يكيتي ميديا، المركز الإعلامي لحزب يكيتي الكردي في سوريا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://ara.yekiti-media.org/programme/ .

(2) شيرزاد شيخاني، **خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا**، جريدة الشرق الأوسط، 9 يوليو 2011، العدد 11911، الرابط التالي: http://cutt.us/xyBw.

الكرد عن سنوات الاضطهاد القومي و بخاصة المتضررون من مشروعي الحزام العربي والإحصاء الاستثنائي[1].

5. الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي):

وهو جناح نصر الدين إبراهيم، الذي يعتبر أكثر اعتدالاً، لكنه يعتبر بدوره سليل مدرسة اليسار الكردي، وبرز هذا الفصيل على الساحة حينما انقسم البارتي في نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى فصيلين، إثر وفاة سكرتيره العام كمال أحمد أغا بحادث سير، ويرتبط جناح البارتي هذا بتحالف مع الحزب اليساري الكردي[2].

6. الحزب الديمقراطي الكردي السوري:

يقوده جمال شيخ باقي: ويعتبر من الأحزاب المعتدلة في الحركة الكردية، ويتميز بموضوعية طرحه وأفكاره السياسية وهدوئه وعدم انجراره إلى المعارك الجانبية الكردية – الكردية[3].

7. حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا:

يتزعمه عزيز داود، وانفصل هذا الحزب عن الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا منذ تسعينات القرن الماضي، ويتحالف مع البارتي، جناح الدكتور عبد الحكيم بشار[4].

8. الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سوريا:

يتزعمه طاهر صفوك، الذي انفصل عن حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا بعد وقت قصير من انفصاله مع عزيز داود عن حزب عبد الحميد درويش، ويتحالف بدوره مع البارتي، جناح الدكتور عبد الحكيم بشار[5].

ويرى الباحث أن الأهداف الأساسية للأحزاب الكردية تتركز فيجملة مطالب منها:

---

(1) **حزب آزادي الكردي في سوريا**، موسوعة ويكيبيديا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://goo.gl/lzxzth.

2 خالد إسماعيل سرحان، **الأكراد في سوريا والأزمة والمستقبل**، مجموعة بلادي للإعلام، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://cutt.us/dQBf.

3 خالد إسماعيل سرحان، المرجع السابق .

4 خالد إسماعيل سرحان، مرجع السابق .

5 خالد إسماعيل سرحان، المرجع السابق .

1- الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية في سوريا.
2- منح الأكراد حق تقرير مصيرهم ضمن وحدة سوريا وسلامتها.
3- مواجهة المظالم والقمع من قبل الحكومات ضد الشعب الكردي السوري.

ثانيا: المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا:

ويتألف من حزبين فقط هما:

1- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا: حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، هو حزب سياسي سوري، يناضل من أجل رفع الاضطهاد القومي عن الكُرد السوريين، وتحقيق الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في سوريا. أسسه إسماعيل عمر، عام 1990 مع مجموعة من رفاقه، وترأسه حتى وفاته، وخلفه بالإنابة محي دين شيخ آلي. في عام 1988 انشقت مجموعة قيادات وقواعد الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة إسماعيل عمر والتقت المجموعة مع حزب العمل الكردي في سوريا بقيادة محي دين شيخ آلي بالإضافة إلى مجموعة من قواعد اليسار الكُردي بقيادة صديق شرنخي، إلى جانب حزب الشغيلة الديمقراطي الكردي، وإثر هذا الاتحاد تأسس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا عام 1990، وترأسه إسماعيل عمر من ذلك التاريخ حتى وفاته سنة 2010، ويعتبر الحزب كسائر أحزاب المعارضة السورية حزباً محظوراً، وحزب الوحدة هو أبرز الأحزاب المؤسسة لإعلان دمشق، بالإضافة إلى مشاركته في تأسيس المجلس الوطني الكُردي في سوريا[1].

لقد تضمن البرنامج السياسي للحزب على صعيد المجال الكردي السوري التالي:

1. رفع الاضطهاد القومي وفضح السياسة الشوفينية حيال شعبنا الكردي في سوريا، وذلك عبر رصد وتوثيق أوجه ووقائع التمييز لنشرها على أوسع نطاق.
2. إلغاء نتائج الإحصاء العنصري الخاص بمحافظة الحسكة منذ عام ١٩٦٢، وكذلك مشروع الحزام العربي عبر مواصلة النضال السلمي، وتكثيف الصلات واللقاءات مع القوى والشخصيات السياسية وفعاليات المجتمع المدني بغية وضعها في صورة المظالم وكسب تأييدها، بهدف استعادة الجنسية للمجردين منها وعودة الحقوق لأصحابها.
3. تفنيد وتوثيق الذرائع التي تعيق وتمنع من مشاركة الأكراد في العديد من مؤسسات الدولة.

1 **حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)**، موسوعة ويكيبيديا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://goo.gl/07Mmee.

4. حماية اللغة والهوية الثقافية الكرديتين، ومناهضة سياسات التعريب الموجهة.
5. المطالبة بالسماح لصحافة وإعلام كردي.
6. مواصلة الجهود لتأطير الحركة الكردية في سوريا على قاعدة برنامج الحد الأدنى برؤية وطنية واضحة، وإرساء أسس تعامل ديمقراطي بين فصائلها عبر إشراك وطنيين مستقلين وفعاليات ثقافية احتراما للرأي والرأي الآخر وتشجيع الوحدات الاندماجية.
7. حل المسألة الكردية حلاً ديموقراطيًا في سياق التمتع بحقوق المواطنة كاملة، والاعتراف الدستوري بوجوده للتمتع بحقوقه القومية المشروعة من خلال الإدارة الذاتية للمناطق الكردية في إطار وحدة البلاد[1].

2- الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا: ويقوده عبد الحميد درويش، وتربطه علاقة تحالفية مع حزب الوحدة الديمقراطي إلى جانب عدد من المستقلين[2].

ثالثاً: الأحزاب المنفردة:

وهي تتكون من حزبين رئيسين، هما:

1. حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (PYD):

حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (PYD) هو فرع سوريا من حزب العمال الكردستاني المتشدّد (PKK). وهو واحد من أهم أحزاب المعارضة الكردية في سورية، إضافة إلى كونه عضواً في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، ومجلس شعب غربي كردستان.

يدعو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني إلى الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية و"الحكم الذاتي الديمقراطي"، ويرفض النماذج الكلاسيكية مثل الفيدرالية والإدارة الذاتية. وفي حين يدين الحكم السلطوي في دمشق، فإن حزب الاتحاد الديمقراطي هو المسؤول عن تعطيل الجهود الكردية لتشكيل جبهة معارضة موحدة.

عانى حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تأسس في العام 2003، كفرع من حزب العمال الكردستاني، من سنوات من القمع العنيف على يد النظام السوري، في أعقاب توقيع اتفاق أضنة مع تركيا (1998) وطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا. في أعقاب اندلاع الانتفاضة في سوريا، انضم حزب الاتحاد الديمقراطي إلى الحركة الوطنية الكردية في مايو 2011،

---

(1) **حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا** (بكيتي)، موسوعة ويكيبيديا، مرجع سابق.

2 خالد إسماعيل سرحان، **مرجع سابق** .

لكنه امتنع عن الانضمام إلى الجزء الأكبر من أحزاب المعارضة الكردية التي شكلت المجلس الوطني الكردستاني في أكتوبر 2011. ومنذ يوليو 2011، لعب الحزب دوراً محدوداً كعضو مؤسّس لهيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي[1].

أصبح المهندس الكيميائي صالح مسلم محمد رئيساً للحزب في العام 2010. كان محمد يقيم في الأصل في العراق كي يتجنب الاضطهاد السياسي، لكنه عاد إلى سوريا للمشاركة مباشرة في الأحداث التي بدأت تتكشّف. أعيد تأكيد زعامته في المؤتمر الاستثنائي الخامس للحزب الذي عقد في 16 يونيو 2012، والذي تم فيه توسيع اللجنة المركزية للحزب، وتقديم القيادة المزدوجة. وقد انتخبت آسية عبد الله رئيساً مشاركاً للحزب.

أما عن سياسة الحزب تجاه الأزمة: حيث يرفض التدخل العسكري الخارجي، كما يرفض تسليح المعارضة، ويدعم الحوار مع النظام، ويدعم خطة عنان للسلام.

أما فيما يتعلق بالأهداف السياسية فهي:

1. التعددية الديمقراطية
2. الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية و"الحكم الذاتي الديمقراطي" للشعب الكردي[(2)].

2. تيار المستقبل الكردي في سوريا:

تيار المستقبل الكردي هو حزب معارض ليبرالي كردي، وعضو في المجلس الوطني السوري. وهو يدعو إلى إقامة دولة مدنية تعددية ديمقراطية، والاعتراف بالشعب الكردي ومشاركة أبنائه على قدم المساواة في سورية.

أسس مشعل تمو حزب تيار المستقبل الكردي، الذي ينتمي إلى الجناح الأكثر تطرفاً في المعارضة الكردية، في العام 2005،. وقد شكل الحزب، (جنباً إلى جنب) مع حزبي يكيتي وآزادي، لجنة التنسيق في العام 2006، والتي انضمت إلى المجلس الوطني السوري في أكتوبر 2011، ومع ذلك، فإنه في الوقت الحاضر الحزب الكردي الوحيد المتبقي في المجلس الوطني السوري ذو الأغلبية العربية.

يرتبط تيار المستقبل الكردي بعلاقات قوية مع المجموعات الشبابية الكردية، وقد شارك بنشاط في مظاهرات واحتجاجات المعارضة منذ بداية الانتفاضة. في الواقع، اتّهم أعضاء المعارضة

---

1 **حـزب الاتحـاد الـديمقراطي الكردسـتاني**، ملـف الأزمـة السـورية، مركـز كـارنيغي للشـرق الأوسـط، للتفاصـيل انظـر الـرابط التـالي: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528.

2 **حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني**، ملف الأزمة السورية، المرجع السابق.

الكردية تيار المستقبل الكردي بالتركيز على الثورة بشكل مفرط، بينما فشل في دعم المصالح الكردية والدفاع عنها.

على النقيض من غالبية الأحزاب الكردية في سوريا، لا يرى تيار المستقبل الكردي المسألة الكردية بوصفها شأناً إقليمياً. فهو لا يدعو إلى تقرير المصير الكردي، بل للمشاركة الكاملة في الحكومة الجديدة على أساس التمثيل النسبي، وهو يطالب بالاعتراف بالشعب الكردي باعتباره عرقاً رئيساً، لا ثانوياً، في سورية.

أما الأهداف السياسية للحزب فهي:

1. إقامة دولة سوريا مدنية تعددية ديمقراطية
2. الاعتراف بالشعب الكردي باعتباره عرقاً رئيساً في سوريا
3. مشاركة أبناء الشعب الكردي في الشؤون السورية كشركاء على قدم المساواة[1].

رابعاً: الأحزاب الأخرى:

وهي أحزاب كثيرة، لكن لا يوجد إجماع من قبل الأحزاب المذكورة أعلاه بالاعتراف بها، الأمر الذي يبقيها خارج الأطر الكردية، وكذلك أطر المعارضة الوطنية السورية أيضا، وتبقى معزولة عن الحراك بسبب إشهار الفيتو في وجهها من قبل الأحزاب الأخرى؛ إذ يكفي استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل أحد الأحزاب الـ(12) التي سبق ذكرها بحق هذا الحزب الجديد أو ذاك، ليبقى معزولا إلى أن ينال رضا الجميع[2].

والأحزاب هي:

- الحزب اليساري الكردي في سوريا
- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (جناح الدكتور عبد الحكيم بشار)
- حزب يكيتي الكردي في سوريا
- حزب الاتحاد الديمقراطي
- حزب أزادي الكردي في سوريا
- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (جناح نصر الدين إبراهيم)

---

(1) **تيار المستقبل الكردي في سوريا**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48525 .

(2) أربيل، شيرزاد شيخاني، (2011)، **خارطة الأحزاب السياسية الكردية بسوريا**، مجلة الشرق الأوسط، 9 يوليو 2011، العدد 11911، السعودية.

- الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سوريا
- حزب المساواة الديمقراطي الكردي في سوريا
- حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا
- الحزب الديمقراطي الكردي السوري
- الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.
- أما تيار المستقبل الكردي في سوريا فقد جمد عضويته في الآونة الأخيرة في المجلس السياسي الكردي في سوريا وكذلك في إطار أحزاب الحركة الوطنية الكردية. يذكر إن هذه الأحزاب الكردية غير مرخصة وغير معترف بها، وهي أحزاب محظورة، ولا يعترف بها الدستور السوري.[1]

نقاط التوافق في البرامج السياسية للأحزاب الكردية:

على الرغم من اختلاف البرامج السياسية للأحزاب الكردية، واختلاف تحالفاتها، إلا أنها ظلت تشترك حتى لحظة اندلاع حركة الاحتجاجات في سورية وتطورها إلى ثورة 2011 بتقاطعات بارزة من أهمها:

- لا يوجد حزب كردي – باستثناء تيار المستقبل – في سوريا يطالب صراحة في برنامجه السياسي بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية في سوريا بكردستان، ولا يدعو أي حزب كردي إلى اعتماد تجربة الأحزاب الكردية العراقية أو التركية في اتباع نهج الكفاح المسلح للحصول على الحقوق الكردية.
- تطمح الأحزاب الكردية. على اختلاف برامجها السياسية_ في "حل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية" في إطار سيادة الدولة السورية.
- يغيب عن كثير من الأحزاب الكردية تعريف وتحديد واضحان لمصطلح "الحقوق الكردية" الثقافية واللغوية والمطالب المعروفة مثل إيقاف سياسة الحزام العربي، ومنح الجنسية لمن حرُم منها من الأكراد في عام 1962، وإلغاء القانون 41 لعام 2004 والمرسوم 49 لعام 2008.
- تطرح جميع الأحزاب الكردية مجموعة مطالب تتعلق بسوريا بأكملها ويستعينون فيها بمجموعة مفاهيم غربية، فيطالبون باعتماد الديمقراطية كشكل للدولة، وبانتخابات حرة نزيهة،

(1) **12 حزبا كرديا محظورا يوافق على لقاء الرئيس السوري الأسبوع المقبل**، الشرق الأوسط، 5 يونيو 2011 العدد 11877، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/Pd5V .

وفصل السلطات، وحرية الرأي والتجمع، وقانون أحزاب حديث، والمساواة بين الرجل والمرأة، وفصل الدين عن الدولة.

- يتميز المشهد الحزبي الكردي (المنظم) في سوريا بأنه على خلاف المشهد الكردي في شمال العراق، يخلو من أي حزب سياسي ذي طابع ديني، إذ حد الطابع القومي للأحزاب من تمدد الطابع الديني.
- تنادي الأحزاب الكردية كلها بالديمقراطية، في نُظمها الداخلية، إلا أن الممارسة الحزبية تتعارض بشكل واضح وتلك الأطروحات.
- أن شخصنه الحزب تعتبر من الظواهر الموجودة في الطيف الحزبي الكردي، فكثير من رؤساء الأحزاب يشغلون مناصبهم لسنوات طويلة، وبعضهم لا يزال يشغلها منذ بداية تأسيس الحزب[1].

(1) محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سورية**، مرجع سابق، ص84-86.

الفصل الرابع

موقف الحركة السياسية الكردية من الحراك الشعبي السوري

المبحث الأول: الملامح الرئيسة للمشهد السياسي للحراك الشعبي السوري

المبحث الثاني: دور الحركة الحزبية الكردية في الثورة السورية

المبحث الأول

الملامح الرئيسة للمشهد السياسي للحراك الشعبي السوري

1- احتجاجات 2011 السلمية:

يشترك النظام السوري مع جميع الأنظمة العربية بسماته القمعية، وتفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة، وفي ذلك كله تبرير لانتفاضة شعبية بهدف الإصلاح وبلوغ نظام سياسي يقضي على الفساد، ويوحد ويفعل جميع طاقات الشعب السوري في إطار ديمقراطي ضامن للحريات العامة وكرامة الإنسان في ظل حكم القانون. ونتيجة لانفراد الرئيس في الهيمنة على مؤسسات الدولة، وضم جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية، تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، كما أن النظام صادر الحياة السياسية بالكامل واعتمد على أجهزة الاستخبارات، كما أن الرئيس بشار الأسد قام بتقييد بعض صلاحيات الأمن، ثم منح المسألة الأمنية أولوية على المسائل الاجتماعية والاقتصادية كافة، كما وسع من نفوذ أجهزة الأمن، وأحكم قبضته على السلطة، مما أدى إلى تراكم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى إثر هذا كله، اندلعت الاحتجاجات في أوائل فبراير 2011، في مدينة درعا في الجنوب السوري ضد النظام، على خلفية تعذيب أطفال كتبوا عبارات ضد النظام، فكانت الشرارة الأولى في انطلاق المظاهرات في المناطق السورية مطالبة بالحرية والعادلة ومواطنة وحقوق الإنسان، ودولة مدنية ديمقراطية، وحكم القانون، وفصل السلطات. وأمام هذه الاحتجاجات فإن النظام أطلق العنان لأجهزة الأمن لقمعها، وقابل هذه التظاهرات بالعنف، إلا أن المطالبين بالإصلاح ازدادت أعدادهم. هذا العنف من قبل النظام قابله عنف مضاد من قبل الثوار، حيث كانت الستة أشهر الأولى سلمية وخالية من العمل المسلح[1].

لقد شكل الإطار الإقليمي العربي والإطار البنيوي الداخلي أحد أهم عوامل تبلور مشروع تغيير النظام في سوريا، فالحدث الربيعي في تونس ومصر كان مُستنداً ومحفزاً للوعي الجمعي في سوريا، ولأن الاعتلالات السياسية والاجتماعية طافية على سطح البنية السورية، فكان لا بد من البدء بالإعلان عن مسيرة التغيير لنظام الحكم وأدواته. فبعد وقوع حدثين متلاحقين أولهما فعل أمني سلبي

(1) أسامة علي عبد القادر، (2013)، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا والبحرين"**، شهادة الجدارة منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، لبنان، 62-64.

في مدينة درعا والانتفاضات المتلاحقة للقرى والمناطق السورية والمساندة لأهالي درعا وتنديدهم بسطوة الأمن وسقوط عدد من الشهداء، بدأ المشروع الثوري بالتشكل والفعل الثوري بالوضوح خاصة مع ترسيخ القناعة بأن هذه النظام عبر استمراره بالنهج الاستخباراتي وسياسة المراوغة غير قابل للإصلاح[1]. ومع انتشار المظاهرات في كل المدن السورية مع اتساع رقعة الثورة زاد استخدام النظام للعنف المسلح ضد المدنيين، مما دفع الكثير من الضباط إلى عدم إطاعة الأوامر والانشقاق وتشكيل ما يسمى بالجيش الحر، الذي أنيطت به مسألة تحرير سوريا من نظام الأسد بعد رفض النظام لأية مبادرات سياسية من أجل التنحي، وبدء مرحلة الانتقال السياسي[2].

2 – تشكيل الجيش السوري الحر:

مع تصاعد حدة الصراع داخل سوريا، واستمرارية القمع المسلح من جانب النظام، بدأت الانشقاقات تحدث داخل الجيش النظامي، وظهرت الإرهاصات الأولى للمعارضة المسلحة مع إعلان المقدم "حسين هرموش" انشقاقه هو وعدد من المقاتلين التابعين له عن الجيش النظامي، ومساندة الثورة السورية عبر تشكيل حركة مسلحة أطلق عليها "حركة الضباط الأحرار" وسرعان ما توالت الانشقاقات داخل الجيش النظامي ليعلن بعدها العقيد "رياض الأسد" عن تأسيس الجيش السوري الحر من تركيا في 29 يوليو 2011، وذلك بهدف الدفاع عن الشعب السوري في مواجهة العمليات المسلحة التي يقوم بها النظام. وقد مر الجيش السوري الحر بخمس مراحل تنظيمية رئيسية، وهي على النحو التالي:

المرحلة التنظيمية الأولى: بدأت خلال شهر نوفمبر 2011 حينما تشكل المجلس العسكري المؤقت، وذلك كإطار تنظيمي للجيش السوري الحر. وأشار البيان التأسيسي للمجلس إلى تعيين العقيد "رياض الأسعد" رئيسًا للمجلس فضلا عن ثمانية أعضاء للمجلس، كما تضمن البيان عددًا من الجوانب التنظيمية الخاصة بالجيش السوري الحر.

المرحلة التنظيمية الثانية: بدأت مع انشقاق العميد "مصطفى الشيخ" حيث خرج العميد وأعلن عن تشكيل تنظيم بصورة منفردة أطلق عليه المجلس العسكري الثوري الأعلى في فبراير 2012 ليثير حفيظة المجلس العسكري المؤقت الذي صرحت قياداته بأن "الشيخ" لا ينتمي إلى الجيش الحر، وقد انتهت هذه الأزمة عقب إتمام التصالح بين "الشيخ" و"رياض الأسعد" حيث انضم المجلس العسكري الأعلى إلى هيكل الجيش الحر.

---

(1) معن فهد، (2014)، **الثورة السورية قصة البداية**، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، ص 8–9.

(2) **تقرير: خطة التحول الديمقراطي في سوريا**، (2013)، المركز السوري للدارسات الإستراتيجية، واشنطن، ص13.

المرحلة التنظيمية الثالثة: بدأت مع تواصل الضغوط من جانب النظام السوري وضعف التنسيق والاتصال بين عناصر الجيش الحر في الداخل، والخارج، حيث جاء الإعلان عن تأسيس القيادة المشتركة للجيش الحر في داخل الأراضي السورية، إذ أعلن الجيش الحر في مارس 2012 عن تشكيل القيادة المشتركة للجيش السوري الحر في الداخل والتي تعمل بالتنسيق مع قيادة الجيش السوري الحر في الخارج، وتضمنت قيادة المجالس العسكرية في كل من حمص وحماة وإدلب ودمشق ودير الزور.

المرحلة التنظيمية الرابعة: جاءت مع الإعلان عن تشكيل القيادة المشتركة للمجالس العسكرية الثورية في سبتمبر 2012 لتصبح إطارًا أوسع للتنسيق بين عناصر الجيش الحر، واعتمدت هيكلية القيادة المشتركة على ثلاثة مستويات رئيسة، تتكون من القيادة العامة ومكتب التنسيق والارتباط والمجالس العسكرية لكل المحافظات السورية.

المرحلة التنظيمية الخامسة: تزامنت مع تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا خلال شهر ديسمبر 2012 وذلك في أعقاب مباحثات متتالية بين قادة المجالس العسكرية والثورية وقادة الألوية والكتائب[1].

3 – تشكيل المجلس الوطني السوري:

كان المجلس الوطني السوري، الذي تأسس في أكتوبر 2011، هو التجمع السياسي الأكبر والأكثر نفوذاً حتى تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، في أواخر عام 2012، ثم فقد مصداقيته بسبب إحجامه عن اتخاذ مواقف واضحة حول المسائل المتعلقة بالمعارضة المسلحة والتدخل العسكري الغربي؛ وفشله في أن يضم إليه شخصيات معارضة علمانية بارزة، من المرتبطين بهيئة التنسيق الوطنية ولتصور واسع الانتشار بأن الإخوان المسلمين كانوا يسيطرون على عملية صنع القرار فيه. ومن هنا، ونتيجة ضغوط أمريكية وقطرية، وافق أعضاء المجلس الوطني في، 5 نوفمبر 2012، على جعل منظمتهم عضواً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية[2]

---

(1) محمد بسيوني عبد الحليم، **خريطة معلوماتية: الجيش السوري الحر.. النشأة والهيكل وأماكن الانتشار**، موقع حوارات حرة، 2013/6/3، للتفاصيل أنظر: http://www.hiwarat-hurra.com/node/677.

(2) تقرير الشرق الأوسط رقم 146، **أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية**، International Crisis Group، Brussels، Belgium ، أكتوبر 2013 ، ص 2 .

4 – الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية:

تأسس الائتلاف في 11 نوفمبر 2012 في مؤتمر جماعات المعارضة الذي عقد في الدوحة بقطر، بناءً على مبادرة أطلقها المعارض المخضرم رياض سيف في سياق مناورات دبلوماسية أمريكية مكثفة، بهدف توسيع القاعدة السياسية للمعارضة واستعادة مصداقيتها وسط إحباط متنامٍ في أوساط النشطاء والدوائر الدبلوماسية تجاه المجلس الوطني السوري. وقد ترأس هذا الائتلاف الداعية الإسلامي معاذ الخطيب، وتم انتخاب رياض سيف وسهير الأتاسي نائبين له. وتولى مصطفى الصباغ منصب الأمين العام للائتلاف[1] ثم تلا الخطيب في رئاسة الائتلاف كل من برهان غليون وعبد الباسط سيدا. أما رئيسه الحالي فهو جورج صبرة [2]. ومما يذكر أن السلطة داخل الائتلاف تركزت في ثلاث كتل سياسية رئيسة: الكتلة الأولى، بقيادة رجل الأعمال، مصطفى الصباغ، المقرب من قطر، وتضم ممثلي المجالس المحلية. ويهيمن على الكتلة الثانية الإخوان المسلمون، وتضم شخصيات علمانية وإسلاميين وهي تظهر مرونة في تحالفاتها الخارجية. أما الكتلة الثالثة، فبقيادة المثقف المعارض ميشيل كيلو، وقد تشكلت في يونيو 2013، بعد أن ضم الائتلاف إليه شخصيات علمانية إضافية؛ ليصبح عدد أعضائه(114) عضواً، وتستفيد هذه الكتلة من الدعم السعودي[3].

5– إشكالية الصراع على السلطة داخل قوى المعارضة السورية:

لا تزال المعارضة تفتقر إلى قيادة سياسية فعّالة، حيث تتمتّع أطر المعارضة الرئيسة المتمثّلة بالمجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة (الائتلاف الوطني)، بشرعية محلية كبيرة واعتراف دولي واسع. بيد أنها تقوم حقيقةً بتمثيل المعارضة بدلاً من أن تقودها. وقد عبّر هذان الإطاران عن الأخلاقيات والأهداف السياسية للانتفاضة بصورة صادقة، لكن أياً منهما لم يحدّد فعلياً أجندة الانتفاضة، أو يقرّر استراتيجيتها على الأرض، أو يتّخذ قرارات بشأن قضايا الحرب والسلم ذات الأهمية الحاسمة. فهما لازالا يقيمان في المنفى، ويفتقران إلى قاعدة تنظيمية داخل سوريا، مما يشكّل عقبة إضافية مهمة.

لقد عرقل الافتقار إلى القيادة تعزيز المبادرات التي قام بها "الداخل"، وقد أسفر ذلك عن تبديد الآمال باستنساخ النماذج التنظيمية الناجحة في جميع أنحاء البلاد، وهو ما جعل الهياكل

---

(1) الموسوعة الحرة" ويكيبيديا، **معارضة سورية**، http://cutt.us/bJdhM .

(2) المرجع السابق، نفسه.

(3) تقرير الشرق الأوسط رقم 146 ،أي شيء إلاّ السياسة، المرجع السابق، ص 2 – 3.

العاملة محلية وعرضة إلى الاهتزاز بل إلى الانعكاس. كما عزّز ذلك دور البنى الاجتماعية الفعلية أو "التقليدية" – القائمة على العرق أو العقيدة أو المذهب أو العشيرة – التي تؤثّر بدورها تأثيراً شديداً على الأجندات السياسية وأساليب العمل، وتطغى عليها في بعض الأحيان.

برز احتمال حدوث تحوّل كبير في الديناميكيات يوم 18 مارس 2013، عندما عيّن الائتلاف الوطني خبير تكنولوجيا المعلومات والناشط غسان هيتو، لرئاسة حكومة مؤقّتة تستقرّ بصورة أوّلية في المناطق المحرّرة من سوريا. وتواجه الحكومة مهمة ربط الهياكل القاعدية المحلية بنظام حكم فعّال وممارسة سلطة جادة على أغلبية الجماعات المتمرّدة على الأرض. ولكي تنجز الحكومة المؤقّتة تلك المهمة، يجب أن تكون مخوّلة باتّخاذ قرارات سياسية استراتيجية، لا أن تعمل فقط كملحق إداري للائتلاف الوطني. وإذا ما نجحت في ذلك، فستصبح الحكومة المؤقتة بمثابة القيادة السياسية الفعلية للمعارضة. بل سيشكّل إنجاز هذه المهمة نجاحاً كبيراً، بيد أن احتمال أن تصبح الحكومة المؤقّتة منافساً على القيادة السياسية هي بالضبط ما يخشاه الائتلاف الوطني[1].

تبدو المشاكل التي تعانيها المعارضة السورية عميقة، إذ إن عقوداً من الحكم الاستبدادي قضت تقريباً على النشاط السياسي والاجتماعي المستقل في سورية بحلول العام 2011.

فشل المجلس الوطني السوري مراراً في التنبّؤ بالتطورات الميدانية في سوريا، وكذلك في المجال الدبلوماسي، ناهيك عن التأثير في اتجاهها. فضلاً عن ذلك، كافح المجلس لتأكيد سلطته على ألوية وكتائب الثوار والمجالس العسكرية التي تكاثرت باستمرار مع اكتساب التمرد المسلّح زخماً خلال العام 2012. إن مطالبة المجلس الوطني السوري، بتوفير القيادة الفعّالة والموحّدة لثورة عفويّة ولامركزية يرفع السقف كثيراً، لكن لم يكن متاحاً للمجلس أن يكون دائماً وراء الأحداث، طالما أن الآخرين يخلقون حقائق على الأرض ويحفّزون الدبلوماسية الإقليمية والدولية. وفي سياق الهرولة لتعزيز مكانته، ركّز المجلس الوطني على ضمان الحصول على اعتراف خارجي به بوصفه يمثّل إطار المعارضة الرئيس. وقد كان هذا أسلوب المجلس الوطني المفضل لإثبات وجوده أمام جمهوره داخل سوريا، وتأمين تدفّق التمويل والتسليح اللذين يعزّزان شرعيته بين جميع معارضي النظام، لكن كلما ازداد اعتماد المجلس الوطني على الدعم الخارجي، قلّت قدرته على تطوير قيادة فعّالة.

أعطى المجلس الوطني السوري مؤشراً مبكراً على "لعبة التمثيل" التي يمارسها عندما أعلن عن عملية إعادة تنظيم وشيكة "للبيت الداخلي" في منتصف فبراير 2012. كان هذا يهدف في

(1) Yezid Sayigh ،**The Syrian Opposition's Leadership Problem** ،Carnegie Middle East Center ، Washington ،p.3,(2013) .

الظاهر إلى إدراج جماعات المعارضة الإضافية في صفوفه، ولكن كان من الواضح أن توقيت الإعلان ارتبط بتوقّع المجلس الحصول على الاعتراف الدولي في الاجتماع الأول لمجموعة أصدقاء سوريا. لم يأتِ الاعتراف المتزايد من دون ثمن، حيث تعرّض المجلس الوطني لضغوط متجدّدة لتوسيع دائرة القوى المشاركة فيه. وقد ردّ المجلس مرة أخرى بالوعد بإعادة هيكلة نفسه لاستيعاب أطياف أوسع من المعارضة. حيث جرت مباحثات تحت إشراف جامعة الدول العربية، لكنها تعثرت بسبب المنازعات المألوفة حول مكانة الشخصيات القيادية وحصص تمثيل الفصائل المختلفة.

الائتلاف الوطني ليس مجرّد نسخة عن المجلس الوطني، لكنه نسخ فعلياً لعبة التمثيل التي مارسها المجلس الوطني ومجموعة أصدقاء سوريا. ويشار إلى أنه قد سار الائتلاف الوطني أيضاً على خطى المجلس الوطني في عدم تمثيل أحزاب المعارضة السورية الكردية[1].

لقد أصبح من المألوف انتقاد المعارضة بوصفها منقسمة وازدراؤها بسبب صراعاتها الداخلية، فإن مثل تلك التعددية كانت أمراً طبيعياً في ظل الظروف التي ترزح تحتها المعارضة. وتتكون المعارضة السياسية في الوقت الحالي من مجموعة من اللاعبين، يتمتع كل منهم بتأثير محدود[2].

6 – بروز دور الحركات والتنظيمات الإسلامية:

يمكن القول. إن الأسباب التي أدت إلى العنف في سوريا، وإلى تحول الثورة السلمية إلى مسلحة، هي ذاتها التي دفعت بعض أطرافها إلى التطرف وإلى ظهور تيارات وكتائب وتوجهات إسلامية. إذ إن هناك عدداً من المجموعات والكتائب المسلحة التي تقاتل على الأرض تعمل مع الإخوان المسلمين أو في منافستها، في وقت ترفض قيادة الحركة أن تقر بأنها تمتلك فصيلاً مسلحاً. وإذا لم تكن الحركة هي التي تموَل عبر قيادتها الرسمية تلك الكتائب، فإن شخصيات محسوبة على الإخوان أو مقرَبة منهم تقوم بدورها في تمويل بعض المجموعات[3]. ويمكن القول: إن الدوافع التي أدت إلى عسكرة الثورة هي نفسها التي أدت إلى أسلمتها، فالعنف الشديد الذي أستخدمه النظام لقمع المتظاهرين السلميين وجنوحه إلى تبني خطاب طائفي منذ انطلاقتها، دفع الكثير إلى التحول نحو خطاب ديني لمواجهته، كما أن تطابق الاصطفاف الداخلي والإقليمي مع الانقسام المذهبي أدى

---

(1) يزيد صايغ، (2013)، **المعارضة السورية ومشكلة القيادة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/MMqG1 .

(2) **أي شيء إلا السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية**، مرجع سابق ص1.

(3) **الجماعات العنيفة في سوريا**، برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، تحرير: رستم محمود، نشرة خاصة، مايو 1126 ، مؤسسة التعاون الإنساني (Hivos)، لاهاي، هولندا، ص25.

تلقائياً إلى "أسلمة" الثورة أو ظهور قوى وتيارات تتبنى الإسلام السياسي – السني تحديداً – لمواجهة النظام وحلفائه. ومن أبرز القوى الإسلامية الموجودة على الساحة السورية وأكثرها فاعلية:

1 – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام:

تعود جذور تنظيم الدولة الإسلامية في العرق والشام إلى جماعة" التوحيد والجهاد "التي تزعمها أبو مصعب الزرقاوي سنة 2004، ثم شكل ما سمي بمجلس شورى المجاهدين سنة 2006[1]. ولم يلبث أن بشر بقدوم المهدي المنظر، حيث قال: "لقد صنعنا للمهدي منبرا؛ لأنه سيظهر بعد مدة وجيزة، وأقسم أنه إن لم يكن جنود الدولة الإسلامية هم جيش المهدي فلا جيش للمهدي على الأرض[2]. ومن هنا يمكن القول إنه قد تبنى الفكر السلفي الجهادي، وهدف إلى إقامة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية[3].

وبدأ تكوين الدولة الإسلامية في العراق في 15 أكتوبر سنة 2006على إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة التي توصلت إلى معاهدة عرفت باسم "حلف المطيبين" وتم اختيار أبو عمر البغدادي رئيساً له. وبعد مقتل أبو عمر في 19 أبريل 2010، تمت البيعة لأبي بكر البغدادي زعيماً له، وفي عهده شهد التنظيم عمليات نوعية[4].

واتخذ أبو بكر البغدادي زعيم جماعة التي كان يطلق عليها دولة العراق الإسلامية والذي قاد حركة قوامها المتشددون من المذهب السني لمقاومة الحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة قرارا بالتحرك إلى داخل سوريا. فأرسل البغدادي أبا محمد الجولاني إلى سوريا في 2011 لدق وتد للقاعدة هناك مستغلا الانتفاضة الشعبية على بشار الأسد. ومن هنا تم إنشاء جبهة النصرة.

ثم أعلن البغدادي في التاسع من أبريل 2013 اندماجا مع جبهة النصرة التي كانت حينها الفرع الرئيسى للقاعدة، كما أعلن إلغاء مسمى جبهة النصرة ومسمى دولة العراق الإسلامية، في إطار تنظيم جديد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمعروف اختصاراً باسم تنظيم داعش[5]. لكنه أقدم على تلك الخطوة دون مشاورة زعيم النصرة الجولاني ولا زعيم القاعدة أيمن الظواهري. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي دفع الجولاني إلى رفض هذا القرار. ولكن البغدادي تحداه وصوَب

---

(1) أبو عبد الله محمد المنصور، **الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم**، بدون، ص 29.

(2) المرجع السابق، ص 6.

(3) قصي طارق، (2014)، **الدولة الإسلامية في العراق و الشام .. داعش**، مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، بغداد 2014 ، ص22.

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(5) قصي طارق، **الدولة الإسلامية في العراق والشام**، مرجع لسابق، ص 24.

بنادق تنظيمه إلى جبهة النصرة. وما هي إلا برهة قصيرة حتى بدأ صراعاً مريراً ضده[1]. وسرعان ما كانت له اليد الطولى على غريمه الذي كان حتى ذلك الحين هو الأشد رهبة والأقوى تأثيرا بين الجماعات المناهضة للأسد على الجبهة السورية.

وحاول الظواهري – خليفة أسامة بن لادن في زعامة تنظيم القاعدة– أن يوحد الجماعتين فحثهما على العمل معا مثلما يعمل الشركاء في أي مشروع مشترك. ومع ذلك وجه الجولاني إنذارا لرجال البغدادي بالانسحاب من سوريا، لكنهم أبدوا قدرا أكبر من البأس والقدرة على مجابهة جبهة النصرة، حيث خاضوا ضدها عدة معارك شديدة العنف ونشروا سجلاتها على الإنترنت كأداة لردع المعارضين وتجنيد المتطوعين. ومع ذلك يمكن القول: إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد خرجت من عباءة تنظيم القاعدة الجهادي، وأنه يعمل على إقامة امبراطورية عابرة للحدود. فقد بسط تنظيم الدولة الإسلامية نفوذه، وبسرعة مذهلة، على مساحات من الأراضي في شمال غرب العراق ووسطه، ثم انتقل للعمل على الجبهة الغربية داخل الأراضي السورية. ولم يلبث تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى سيطر على مدينة الرقة في شرق سوريا وهي المدينة الرئيسية الوحيدة التي كانت المعارضة المسلحة تسيطر عليها بالكامل، كما سيطر على أراض تمتد من الحدود التركية إلى الصحراء المنتجة للنفط بشرق سوريا[2].

ومع نهاية عام 2013 سيطر أبو بكر البغدادي زعيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على ما يقرب من ثلث العراق ومساحة كبيرة من سوريا، واستولى على أسلحة متطورة أمريكية الصنع تقدر قيمتها بملايين الدولارات، وأسس لاقتصاد معقول يمكن استغلاله في تطوير وسد حاجات مقاتليه وأسرهم، ومن ينضم إليهم حديثاً. وقد قدرت بعض المصادر أن قيمة دخل تنظيم البغدادي تبلغ نحو ملياري دولار[3].

وقد دفعت هذه الانتصارات كثيراً من المقاتلين العرب والأجانب للتخلي عن جبهة النصرة وللانضمام لتنظيم للدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد أكدت هذه الحقيقة معظم الدوائر المتابعة التي أكدت أن الدولة الإسلامية في العراق والشام أصبحت تضم آلاف المقاتلين الأجانب، وإنها أصبحت العنصر الرئيسى لجذب الجهاديين المتطوعين من أوروبا وشمال أفريقيا[4].

---

(1) المرجع السابق، ص 132.

(2) أمل أبو السعود للنشرة العربية – تحرير منير البويط ، **القصة الكاملة لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق .والشام داعش**، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://www.all4syria.info/Archive/153062.

(3) المرجع السابق، الصفحة نفسها، ولمعرفة الوقع الحربي، انظر الملحق رقم 2 ص 164

(4) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وقدر عدد جيش التنظيم بنحو ستة آلاف من الشام ومثلهم في العراق، ولكن هذه الأرقام شهدت تزايداً كبيراً بعد تحقيق عدد من الانتصارات والتوسعات الجغرافية، خلال سنة 2013، على حساب الدولتين: العراقية والسورية[1].

أما أسباب هذه الانتصارات السريعة الواسعة فهي كثيرة منها:

1. نجاح التنظيم في الحصول على كثير من الأسلحة التي كانت في أيدي الجيش العراقي النظامي، والذي كان كثير من قادته السنة من الساخطين على حكومة المالكي.
2. انضمام عدد كبير من ضباط وجنود النظام العراقي السابق لقوات الدولة الإسلامية، ونجاح التنظيم في استجلاب كثير من المتطوعين من خارج الحدود السورية.
3. التغير في السياسة العالمية وجنوحها إلى استرضاء عامة الأطراف، وما يلزم هذا الاسترضاء من تنازلات كثيرة، وقد أتت ثمارها لدى عدد من القوى العاملة على الساحة السورية[2].
4. وقد نتج عن بروز تنظيم داعش على الساحة السورية عدد من النتائج السياسية العامة ومنها:

أ- تمزق وضعف جبهة المعارضة السورية، وعلى الساحتين الإسلامية وساحة الجيش الحر، مما ضاعف من الأعباء والمعاناة الملقاة على كاهل أبناء الشعب السوري.

ب- أعطى وجود التنظيم نظام بشار فرصة، للبقاء مدة أطول في إطار تمسكه بشرعية محاربة الجماعات الأصولية المتطرفة، كما أعطاه فرصة لأن يدعي بأن كل قوى المعارضة السورية تنهل من نفس المعين الإرهابي لداعش[3].

ت- فرض تنظيم داعش سيطرته على كثير من المناطق التي كانت قوات الجيش الحر والمعارضة السورية قد سيطرت عليها. وبالتالي حوَل دفة الصراع من القتال ضد الخصم المشترك إلى الاقتتال والتفكك والتشرذم الداخلي[4]. وهكذا أصبح تنظيم داعش في عام 2013 يسيطر على مناطق في محافظة الرقة وحلب وريف اللاذقية ودمشق وريفها ودير الزور وحمص وحماة والحسكة وإدلب[5]، وإن كان نفوذها متفاوتاً بين محافظة وأخرى، إذ

(1) قصي طارق، مرجع سابق، ص 24

(2) أبو عبد الله محمد المنصور، مرجع سابق، ص 4 -5

(3) أمل أبو السعود، **مرجع سابق**، ص26

(4) **المرجع السابق**، ص 27.

(5) انظر الملحق رقم (1) وهو عبارة عن خريطة تبين أماكن انتشرت فيها أو سيطرت عليها قوات داعش.

تشكل حضوراً قوياً في كل من الرقة وبعض أجزاء حلب، وحضوراً أقل في حمص واللاذقية[1].

ث- سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من مناطق التواجد الكردي في سوريا، وهو ما خلق ميداناً جديداً من ميادين النشاط السياسي والعسكري الكردي، كما فرض على أكراد سوريا العمل في إطار تعاون وعمل مشترك مع عدد من القوى الخارجية: العراقية والتركية، لمواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

2 – جبهة النصرة لأهل الشام:

بدأت جبهة النصرة نشاطها في سوريا عام 2011، بتكليف من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق كما سبق بيان ذلك. ولكن الجبهة أعلنت عن نفسها باعتبارها تنظيماً مستقلاً، عبر قائدها أبو الفتح محمد الجولاني في 24 يناير 2012، ودعت في بيانها الأول السوريين إلى الجهاد وحمل السلاح في وجه النظام السوري[2]. وترى الجبهة أن إسقاط النظام هو الخطوة الأولى نحو إقامة دولة إسلامية، كما تتبنى خطاباً حاداً تجاه الأقليات الدينية. وتتألف الجبهة في معظمها من مقاتلين سوريين ممن خبروا القتال في ساحات الجهاد في العراق وأفغانستان والشيشان وغيرها، كما تضم مقاتلين من العرب والأتراك والأوبك والشيشان والطاجيك وقلة من الأوربيين.

3 – الجبهة الإسلامية السورية:

أعلن عن تأسيسها في 21 ديسمبر 2012، أي مباشرة عقب الإعلان عن تشكيل مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة في أنطاليا، وهي عبارة عن ائتلاف واسع يضم عدداً كبيراً من الكتائب الإسلامية أهمها: كتائب أحرار الشام، ولواء الحق (حمص)، وحركة الفجر الإسلامية في حلف وريفها.

4 – تجمع أنصار الإسلام في دمشق وريفها:

أعلن عن إنشاء هذا التجمع في أغسطس 2012، وتتمثل مهمته بالعمل على توحيد الحراك الثوري والسياسي وإقامة الدولة الإسلامية وبناء المجتمع الإسلامي، ويضم التجمع: كتائب الصحابة،

---

(1) أمل أبو السعود، **مرجع سابق**، ص 38.

(2) **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم131، 12 أكتوبر 2012، ص10.

ولواء الحبيب المصطفى، ولواء الإسلام، ولواء الفرقان، وكتيبة حمزة، وكتائب درع الشام، ولواء أحفاد الرسول، ومجموعات أخرى.

5 – جبهة تحرير سورية:

وهي تجمع لكتائب إسلامية جرى الإعلان عنها في سبتمبر 2012، وتضم الكتائب والألوية التالية: لواء صقور الشام، وتجمع أنصار الإسلام، وكتائب الفاروق، ولواء عمرو بن العاص، ومجلس ثوار دير الزور.

6 – كتائب الأنصار:

تتواجد كتائب الأنصار النشطة منذ مارس 2012 في مدينة حمص وضواحيها، مهمتها الأساسية بأنها الجهاد، وهي تشجع على السلوك السلفي الصحيح، وتتحدث بصراحة عن الطبيعة المذهبية للصراع الدائر.

ويمكن وصف العلاقة بين مكونات المعارضة المسلحة السورية، بأنها علاقة متغيرة ذات ديناميكية معقدة تؤثر فيها عدة عوامل أهمها: تنوع المواقف والرؤى الأيديولوجية والتمويل والعلاقة مع المعارضة السياسية[1].

(1) مروان قبلان، (2013)، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص12–25.

المبحث الثاني

دور الحركة الحزبية الكردية في الثورة السورية

مع بداية الاحتجاجات في سوريا في مطلع عام 2011، اعتقد كثير من المراقبين أن الكرد سيقومون بدور حاسم في إسقاط النظام. فعلى الرغم من تشرذمها إلى أكثر من عشرة أحزاب سياسية بقيت المعارضة الكردية الأكثر تنظيماً في الطيف السوري المعارض بأسره. كما كانت الذاكرة ما تزال تحتفظ بصور تلك المظاهرات الحاشدة عام 2004 عندما تحولت اضطرابات بعد مباراة في كرة القدم في القامشلي إلى موجة احتجاجات مناهضة للنظام استمرت لعدة أيام وعمّت المناطق الكردية، إضافة إلى دمشق وحلب ومدن أخرى تحوي تجمعات كردية كبيرة. وفي يونيو 2011، عندما باتت المظاهرات الاحتجاجية تشكل ضغطاً كبيراً على النظام، دعا النظام للمرة الأولى في تاريخه – رؤساء الأحزاب السياسية الكردية رسمياً إلى العاصمة للتباحث معهم. كانت هذه الدعوة، حزمة إجراءات لصالح الكرد، والتي رفضتها الأحزاب في النهاية، تندرج في إطار واضح، اتخذها النظام السوري منذ بداية الاحتجاجات. من بين ما اشتملت عليه هذه الإجراءات مرسوم لتجنيس المدعوين بالأجانب والذي صدر في 7 أبريل 2011 وإلغاء المرسوم رقم ٤٩، والذي كان يعرقل نقل ملكية الأراضي في المناطق الحدودية، بتاريخ 26 مارس 2011، ولم يكن تحقيق هذين المطلبين بالنسبة للأحزاب الكردية وللشعب الكردي أيضاً حصيلة مفاوضات ناجحة، بل كان بمثابة محاولة من قبل النظام لمنع مشاركة الكرد في الاحتجاجات، أو لحصرها في حدودها الدنيا على الأقل. وبالفعل لم يلعب الكرد حتى الآن سوى دورٍ ثانوي في الانتفاضة السورية[1].

وجرى في 7 أكتوبر 2011 اغتيال القائد الكردي مشعل تمو في منزله على يد مجموعة من الملثمين، يعتقد أنهم ينتمون لأحد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. وفي اليوم التالي وفي أثناء تشييع تمو في القامشلي بمشاركة ما يقارب خمسين ألف مواطن، أطلقت قوات الأمن النار على المشيعين، حيث قتل خمسة منهم. وقد شكلت هذه الحادثة سببًا مباشرًا لمشاركة الأكراد في الانتفاضة التي عمّت مجمل المدن السورية، بدءًا من مدينة درعا.[2]

وقد قام النظام في أبريل 2011، كما ذُكِر سابقاً، بمحاولة لاسترضاء الأكراد، وفصلهم عن المد الشعبي المعادي له بمنح الجنسية السورية لآلاف الأكراد المصنفين في فئتي الأجانب

---

(1) **ماذا تريد المعارضة الكردية السياسية: السياسة ما بين أربيل والسليمانية ودمشق وقنديل**، كرد وتتش، التقرير رقم 9، المركز الأوربي للدراسات الكردية، برلين، أيلول 2011.

(2) **أكراد سوريا: الصراع داخل الصراع**"، تقرير مجموعة الأزمات رقم 136 بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012، ص7.

والمكتومين، والقاطنين في محافظة الحسكة. اعتبر الأكراد أن هذه المبادرة التي قام بها النظام لاسترضائهم قد جاءت متأخرة، كما اعتبروا أن استمرار التظاهرات في مناطقهم ستدفع النظام لتقديم المزيد من التنازلات، تعويضًا عن كل "المظالم" التي ارتكبها بحقهم. وبالفعل فقد قام النظام بخطوة جديدة لاسترضاء الأكراد حيث أطلق في أكتوبر 2011، وضمن اتفاقية توصّل إليها مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، عدداً من السجناء السياسيين الأكراد، وذلك لقاء تعهد قيادة الحزب بعدم السماح لمحاربيها بالمشاركة في التظاهرات[1].

وقد شهدت الساحة الكردية في ظل الثورة السورية نشوء حركات وتكتلات سياسية جديدة أهمها: (المجلس الوطني الكردي)؛ وقد تشكل من تجمع أغلب الأحزاب الكردية، إضافة إلى بعض التنسيقيات الشبابية الكردية وثلة من الشخصيات المستقلة. (مجلس شعب غربي كردستان) وهو مجلس منتخب من قبل مؤيدي حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) وهو بمثابة برلمان مصغر للحزب. (الهيئة الكردية العليا)؛ وهي الإطار الذي تشكل من تحالف المجلس الوطني الكردي ومجلس شعب غربي كردستان بموجب (اتفاقية أربيل) في العام الماضي، برعاية رئيس إقليم كردستان العراق، (مسعود البرزاني)، كما ظهرت تشكيلات عسكرية جديدة على الساحة من أهمها:(الأسايش) وهي وحدات أمنية شكلها حزب الاتحاد الديمقراطي لإشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وهي بمثابة جهاز للشرطة، (وحدات الحماية الشعبية)، وهي تشكيلات عسكرية شكلها حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل حماية المنطقة الكردية، وتمتلك أسلحة خفيفة ومتوسطة. (المجلس الثوري الكردي السوري) وهو فصيل سياسي وعسكري منخرط في الثورة السورية بصورة مباشرة. (المجلس العسكري الكردي)، ويضم مجموعة من الفصائل الكردية المسلحة، وبعض الضباط الأكراد المنشقين عن قوات الأسد[2].

أما على صعيد الثورة السورية فقد تمكنت الحركة الكردية، (في الغالب)، من تجنيب المناطق الكردية نيران الحرب ونيران دبابات وطائرات النظام. هذه الحرب التي حولت سوريا إلى كتلة من النار والخراب والدمار. هذا فيما يخص بعض إيجابيات الحركة الحزبية التي لا يستطيع أحد إنكارها.

---

(1) نزار عبد القادر، **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني، مرجع سابق.

(2) العهد، (1434هـ)، **أكراد سورية. الحاضر والمستقبل بين الانقسام الداخلي ومخاطر التقسيم**، صحيفة العهد، الخميس 8 شوال 1434 الموافق 15 أغسطس ،2013. العدد الثاني عشر، سوريا.

1 – أثر اتفاقية أربيل على الموقف الكردي في سوريا:

تمت هذه الاتفاقية في يناير 2012 بعدما دعا مسعود برزاني إلى مؤتمر أربيل، مستغلاً توحد أغلبية الأحزاب الكردية، وقد بدا واضحاً أن رئيس إقليم كردستان العراق، البرزاني، يسعى إلى توظيف النواحي المشتركة: الثقافية والسياسية الحزبية بين بعض الأحزاب الكردية وحزبه "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بهدف صوغ تصور موحد يشكل البرنامج السياسي لأكراد سوريا ومطالبهم من الثورة، والمعارضة السورية، واضعاً تجربة شمال العراق نموذجاً يمكن الاحتذاء به بالنسبة إلى أكراد سورية.

وقد كان من بين الأهداف الرئيسية لعقد مؤتمر أربيل، توفير الدعم والاعتراف بالمجلس الوطني الكردي ليشكل إطاراً جاذبا للتشكيلات الكردية السورية خارجه، وخصوصاً تنسيقات الشباب ولإنضاج تسويات وتفاهمات مع قوى كردية رئيسية تمنعها أنظمتها الداخلية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني من الانضمام إلى المجلس، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD). وقد وجد هذا التوجه ترجمته العملية في وثيقة التفاهم التي وقعها المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي في 16 فبراير 2011، والتي رمت إلى معالجة النزعات الناشبة بين الطرفين بحيث لا تتحول إلى اشتباكات عنيفة، وإلى تأليف لجان محلية من الطرفين للتدخل المباشر في حال حدوث أي نزاعات. ونتيجة ضغط البرزاني الذي تجاوزت علاقته بالمجلس الوطني الكردي، بدأت مجموعة من الأحزاب الكردية التي لم تشترك في مفاوضات تأليف المؤتمر الوطني بالالتحاق به مثل حزب الوفاق الديمقراطي الكردي (ريفكتين) الذي أعلن انضمامه إلى المجلس الوطني الكردي بتاريخ 13 ديسمبر 2011، تلاه في 29 فبراير 2012 انضمام ثلاثة أحزاب كردية أخرى، هي البارتي الديمقراطي الكردي جناح (عبد الرحمن ألوجي) وحزب الوحدة الكردستاني، والحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، إضافة إلى سبع عشرة تنسيقية شبابية. وفي 7 مارس 2012 انضم أيضاً اتحاد تنسيقات الشباب الكرد إليه بعد ذلك، وهو أكبر المجموعات الشبابية الكردية، ولم يبق خارج المؤتمر الوطني الكردي من المجموعات الشبابية سوى "أفاهي" وهي ائتلاف يضم مجموعات شبابية مختلفة [1].

ومن هنا شهدت الساحة السورية ارتفاع وتيرة الخطاب السياسي الكردي، والذي شهد ضبابية شديدة عند بداية الحراك الشعبي من خلال موقف الأكراد من الدعوة للثورة على النظام أو من خلال موقفها من المعارضة عندما انطلقت عجلة الثورة، فقد عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي اجتماعا ضم آنذاك حزبين (عبد الحميد درويش، ومحيي الدين آلي) إضافة إلى شخصيات

(1) **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق، ص135-137.

كردية مستقلة أخرى في 2 فبراير 2011. وقد صدر عنه بيان (دعا فيه الأكراد إلى ضبط النفس والتحلي بروح اليقظة وعدم الانسياق وراء الإعلام غير المسؤول في دعوته للاحتجاج). وكان توجه الأحزاب الكردية هو عدم البدء في الاحتجاج، وقد شجع هذا النظام للقيام باتفاق غير معلن مع بعض المعارضين والأحزاب الكردية وحثهم على عدم التظاهر وحل المطالب السياسية الخاصة بهم عبر الحوار، ونجح بإبرام اتفاق غير معلن مع هؤلاء، وفشلت الدعوة إلى (يوم الغضب) وهذا ما يفسر على ما يبدو تأخر الأحزاب الكردية للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية في المشهد العام، حيث أقتصر على مئات، وقد يصل إلى آلاف من الناشطين المستقلين وتنسيقيات كردية في الأشهر الستة الأولى من عمر الثورة السورية حيث سجلت أول مظاهرة شارك فيها الأكراد في 1 إبريل 2011 في عامودا وعفرين، وقد حملت شعارات تتفق مع روح الثورة السورية وخالية من أي مطالب فئوية أو قومية، وكان المشاركون لا ينتمون لأي كوادر حزبية كردية، وبقيت هذه المشاركات محدودة وخجولة ولا تعبر عن القاعدة الحقيقية للشعب الكردي الذي تظهر جلية حجم قاعدته في تشييع مشعل تمو مثلاً، أو في ذكرى الانتفاضة الكردية 12 مارس 2012 في القامشلي، لكن الأحزاب الكردية وآلتها الإعلامية حالت دون مشاركة فعالة في احتجاجات ضد النظام، وبقاء التظاهرات شكلية وتحمل شعارات قومية أكثر منها شعارات تحمل روح الثورة السورية [1].

ولكن الأحزاب الكردية، مالت بعد ذلك، إلى العمل في الإطار الوطني السوري، إذ اتجه قادة الأحزاب الكردية إلى توحيد خطابهم أمام النظام السوري والمعارضة السورية، لكن دون إن يفكروا في بناء جسم سياسي خارج تشكيلات المعارضة السورية الحزبية. وفي سبيل ذلك عقدت الأحزاب الكردية ابتداء من شهر أبريل 2011 اجتماعات عدة تمكنت من التجمع في ائتلاف أطلق عليه "الحركة الوطنية الكردية" لتنسيق مواقفها وخطابها، وضم، إثني عشر حزباً كردياً تسعة أحزاب تشكل المجلس الكردي، وحزبين يشكلان التحالف الديمقراطي، وحزب الاتحاد الديمقراطي.

وأصدرت الحركة الوطنية الكردية في 19 مايو 2011 مبادرة لحل الأزمة الحاصلة في سوريا، ونادت فيها بشكل عام بالاعتراف بالقضية الكردية باعتبارها قضية قومية، وإيجاد حل نهائي لها، والاعتراف بهوية الشعب الكردي وحقوقه، بالإضافة إلى المطالب العامة بدمقرطة سوريا وتداول الحكم وإشاعة الحياة السياسية، ووضع حد لاحتكار السلطة وسحق مطالب الناس عبر القمع والإرهاب. وقد كان خيار الحركة الوطنية الكردية هو التحرك ضمن الإطار الوطني السوري[2].

---

(1) مهند القاطع، **الحركة الكردية ماضي وحاضر**، الحوار المتمدن-العدد: 4162، 2013/7/13، للتفاصيل انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369822 .

(2) **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق،ص 118-119.

أما حزب الاتحاد الديمقراطي (مجلس شعب غرب كردستان)، والذي يعتبر الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني بزعامة "عبد الله أوجلان"، فتدور الشكوك حول علاقات الحزب بالنظام السوري، حيث لا يدعو مباشرة لإسقاطه، وهو يبدو بعلاقاته الوثيقة مع حزب العمال الكردستاني، كمعارضة تركية أكثر منها معارضة سورية. ورغم حضور حزب الاتحاد الديمقراطي المؤتمر التأسيسي للمجلس الوطني الكردي، فإنه انسحب من المؤتمر، ولم يشارك في المجلس الوطني الكردي. وقد فشلت محاولة التوصل لوثيقة تفاهم بين المجلس الوطني السوري وحزب الاتحاد الديمقراطي في يناير 2012، بسبب رفض الاتحاد طلب المجلس إضافة فقرة تنص على "تحريم ونبذ أعمال العنف الداخلي الكردي الكردي". ويترأس الحزب "صالح مسلم محمد"، والذي عاد إلى سوريا في نوفمبر 2011 دون توقيفه من قبل السلطات السورية، بعد هروبه إلى جبال جوران في العراق في 2010[1].

ومن هنا، ما تزال المعارضة السورية والأحزاب الكردية، مختلفين بشدة حول مطالب الأكراد بالاعتراف بهم كشعب مميز داخل سوريا، له حقوقه الثقافية واللغوية تحت نوع من "اللامركزية السياسية". ووفقاً لبعض الشخصيات الكبيرة في المعارضة السورية وشيوخ القبائل وقادة "الجيش السوري الحر" في أنطاكيا واسطنبول، فإنه لو حصل الأكراد على الاستقلال، فعندئذ السؤال هو ما حال الحشد الآخر من الأقليات السورية، وإضافة إلى ذلك، تقول هذه الشخصيات إن تركيا سوف تجاهد لعرقلة أي اتفاق عربي – كردي في سوريا.

ولا يزال "المجلس الوطني السوري" الذي يشكل المجموعة الرئيسية المنظمة في المعارضة، لا يُظهر أية علامة على التزحزح عن هذا الموقف. ففي 22 يوليو 2012 التقى رئيسه عبد الباسط سيدا – هو نفسه من أصل كردي – بوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، وأطلق بعد ذلك تصريحاً مضللاً قال فيه: "لقد سلم النظام السوري المنطقة إلى "حزب العمال الكردستاني" أو "حزب الاتحاد الديمقراطي". والمناطق التي رفع عليها هذان الفصيلان الكرديان أعلامهما هي تلك التي منحها لهما بشار الأسد. إن الشعب الكردي ليس من صف هذين الفصيلين، ولكنه في صف الثورة. غير أن لبعض الأطراف أجندتها الخاصة التي لا تخدم القضية الوطنية السورية"[2].

أما الأحزاب الكردية التقليدية، فتبنت منظوراً مختلفاً إلى حد ما، إذ تملكتهم الخشية من الأعمال الانتقامية ضد شعبهم إذا انضموا بشكل حاسم إلى المعارضة، وكانوا يضمرون استياء من

---

(1) **حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني**، مركز الأبحاث العالمي، للتفاصيل انظر: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528&reloadFlag=1.

(2) ديفيد بولوك، **أكراد سوريا يتحدون ضد الأسد لكن ليس مع المعارضة**، 2012/7/31، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/ffK4

لا مبالاة العرب حيال احتجاجاتهم، وما تلاها من قمع النظام عام 2004. ووجدوا أن بوسعهم تحقيق مكاسب أكبر بالبقاء على الحياد، كما كانوا قلقين من أن النشطاء الذين باتوا يكتسبون قوة متنامية سيعترضون على دورهم. ونتيجة لذلك، فإن معظم الأحزاب الكردية اختارت البقاء في ظلال الصراع الأوسع في سوريا، بحيث لا يقاتلون النظام ولا يدعمونه، وفي الوقت نفسه يتبنون مقاربة متشككة حيال المعارضة(غير الكردية)، التي يرون أنه يطغى عليها الطابع الإسلامي والقومي العربي.

ويعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الحزب الأكثر نفوذاً، في ظل الحراك الشعبي السوري. وقد كان أكثر الأحزاب الكردية إحجاماً عن مواجهة النظام، مما دفع الآخرين إلى اتهامه بالتواطؤ معه. ويعتبر هذا الحزب المنظم، والمدرب والمسلح بشكل جيد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، المجموعة الكردية المتمردة الرئيسية في تركيا. بعد اندلاع الانتفاضة بوقت قصير، عاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي كان في معسكر مع حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق، إلى سوريا، وأحضر معه وحدة من المقاتلين. ففي يوليو 2012، استغل الحزب الانسحاب الجزئي لقوات أمن النظام من مناطق كردية لترسيخ حضوره السياسي والأمني، حيث أخرج المسؤولين الحكوميين من مباني البلدية في خمسة معاقل له على الأقل، وأستبدل الأعلام السورية بعلمه. وبقيامه بذلك، فإنه فرض نفسه علناً على أنه السلطة المسؤولة عن مؤسسات الدولة في معظم البلدات ذات الأغلبية الكردية[1].

2 – مشاركة الأحزاب الكردية في نشاط الجيش الحر:

على خلفية هذا المشهد لا تملك أي من المجموعات المسلحة موقفاً موحداً من القضية الكردية. فقد أعلن العقيد رياض الأسعد قائد الجيش السوري الحر في يوليو 2012 أنه لن يترك القامشلي لمصلحة أحد الأحزاب الكردية، بل سيقاتل من أجل كل شبر من التراب السوري. ومن ناحية أخرى ثمة وحدات كردية مختلفة في الجيش السوري الحر، منها كتيبة مشعل التمو، حيث صرح قائدها أسامة سليمان منصور هلالي، في مارس 2013 "لقد بدأنا بالتحضير لتشكيل كتيبة كردية قبل عام تقريباً، ولم نحصل على أي دعم من الكرد، بينما كان الجيش السوري الحر مستعداً لدعمنا. وبالنسبة للشباب الذين ينتقدون الطابع الشمولي لحزب الاتحاد الديمقراطي، فإن الانضمام إلى الجيش السوري الحر قد يشكل لهم بديلاً: فقد صرح أسامة سليمان بأن "حزب الاتحاد الديمقراطي يخطط لإقامة دكتاتورية جديدة في المناطق الكردية، فهم يريدون أن يغيروا فقط صور

(1) **أكراد سوريا صراع داخل صراع**، مركز البحوث للدراسات، 2013/1/22، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/hwmJX

الدكتاتور، ويعتبرون أنفسهم الممثل الشرعي الوحيد في المناطق الكردية، ولا يحتملون أي شريك إلى جانبهم، وأن ما ارتكبوه في السنتين الماضيتين لم يقم به النظام بحق الأكراد في أربعين سنة".

وتتسم العلاقة بين الجيش السوري الحر وحزب الاتحاد الديمقراطي بالتقلب، فبعد قتال امتد لأسابيع بينهما في مطلع عام 2013 في رأس العين، عقدا اتفاقاً تقاسما على أساسه إدارة المدينة فيما بينهما. ولفهم هذه العلاقة ينبغي الانطلاق في الأساس من أن وحدات الحماية الشعبية تتعاون مع الجيش السوري الحر طالما الأخير لا يطعن في مطلب حزب الاتحاد الديمقراطي المتمثل في أحادية التمثيل في المناطق الكردية. أما حزب الاتحاد الديمقراطي فيبقى بالنسبة للجيش السوري الحر إشكالياً ما دام بقي على تعاون مع النظام السوري، في حماية حقول النفط في المناطق الكردية لحساب النظام[1].

منذ بدء الجيش الحر عملياته العسكرية ضد النظام السوري، ثمة مخاوف متبادلة بينه وبين الأكراد، وتحديداً حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي نجح في بسط سيطرته على معظم المناطق ذات الغالبية الكردية. هذه الخشية المتبادلة لها أسباب كثيرة تتجاوز المعادلة الداخلية السورية، فالأكراد عموما ولاسيما حزب الاتحاد الديمقراطي يعتقدون بأن الجيش الحر الذي يتلقى أشكال الدعم من تركيا له أجندة بفعل التأثير التركي، من بينها إقصاء المكون الكردي في سوريا المستقبل لصالح بعد أيديولوجي له علاقة بالسياسة الإقليمية لتركيا وخوف الأخيرة من تطورات القضية الكردية في المنطقة. وفي المقابل يعتقد الجيش الحر – ومعه الكتائب المسلحة التابعة لجبهة النصرة– بأن ثمة تحالفا غير معلن بين النظام السوري وحزب الاتحاد، وأن الأخير يُستخدم كورقة في الصراع الجاري لتعويم الأزمة السورية جغرافيا، وتحديداً تجاه تركيا التي هي في حرب غير معلنة مع النظام السوري، بعدما وصلت العلاقات بينهما إلى قطيعة لا رجعة عنها كما يقول المسؤولون الأتراك.

وعلى الرغم من هذه المخاوف من كلا الطرفين إلا أن إمكانية التحالف واردة، ولعل من أهم هذه المؤشرات: اللقاء الذي جرى قبل فترة في القاهرة بين رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي صالح مسلم ورئيس الائتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب، وإعلان الجانبين حرصهما على ترسيخ التفاهم بين الأكراد والمعارضة السورية.

وإذا كان ثمة مؤشرات توحي بإمكانية حصول نوع من التحالف بين الأكراد والجيش الحر، فإن الصدام يظل قائما في ظل غياب أي اتفاق سياسي بينهما"[2].

---

(1) **ماذا تريد المعارضة الكردية السورية**، مرجع سابق. ص15-17.

(2) خورشيد دلي، **الأكراد والجيش الحر بين الصدام والوفاق**، موقع الجزيرة نت، المعرفة، 2013/4/11، للتفاصيل أنظر: http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm .

3 – مشاركة أكراد سوريا في البرلمان والائتلاف الحكومي:

منذ انطلاق الثورة السورية عملت المعارضة على توحيد جهودها لتشكيل واجهة سياسية تجمع الآراء المعارضة الفردية، وتدمجها ضمن إطار جامع، من أجل دعم حقوق الشعب السوري وثورته والوصول بها إلى غايتها، وعلى مدى أكثر من خمسة أشهر تبلورت الرؤية بخصوص إيجاد المظلة السياسية التي تجمع الشخصيات الوطنية والقوى المساهمة في الثورة، وتطور الدور المطلوب منها مع تطور مسار الأحداث، وصولاً إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي، فأتت فكرة المجلس الوطني السوري كإكمال لتجربة الحراك السوري في تجميع قوى المعارضة، إذ تأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس يضم الكفاءات الوطنية والشخصيات الفاعلة، ويعمل بمثابة مظلة سياسية للثورة السورية في المحافل الدولية دعماً لقضية الشعب السوري العادلة في التحرر من الاستبداد وبناء دولته المدنية الديمقراطية.

طرح المجلس الوطني السوري عدة أهداف تتمثل في تأمين الدعم السياسي للثورة السورية، ووحدة الصف الوطني في مرحلة التغيير، وضمان عدم حدوث فراغ سياسي، وبلورة خارطة الطريق للتغيير الديمقراطي في سوريا، وإيصال صوت الثورة السورية ومطالبها إلى المجتمع الدولي.
وظهرت في تلك المرحلة ملامح التعثر وصعوبة الطريق، وتعود أسباب هذا التعثر لأسباب موضوعية ولأسباب ذاتية تتعلق بنوعية القيادة والتمحور الأيديولوجي كانخفاض مستوى الثقة بين أجنحته وبدء الاستقطابات الداخلية بين الإسلاميين والمحافظين واليساريين واللبراليين والقوميين، بالإضافة إلى أسباب تنظيمية وإشكالات في العلاقات العامة[1].

بدأت المعارضة السياسية بتنظيم صفوفها بعد عقود من الغياب سواء في السجون أم المنافي، ولذلك أخذت عملية توحيد صفوفها مرحلة طويلة وشاقة ولم تنجح في الكثير من الأحوال، فقد عقدت المعارضة مؤتمرها الأول في 1 يونيو 2011 في مدينة أنطاليا بتركيا تحت عنوان: "المؤتمر السوري للتغيير"، وشارك فيه (360) معارضاً سورياً بهدف بحث سبل دعم الثورة السورية في الداخل وتأمين استمرارها. وقد طالب المؤتمر باستقالة الرئيس وتسليم نائبه فارق الشرع السلطة مؤقتاً بينما ينتخب مجلس جديد للشعب، ورفع في ختام المؤتمر علم استقلال سوريا على أنه علم الاستقلال الثاني. وفي 2 أكتوبر 2011 أعلن معارضون لنظام الأسد في إسطنبول تشكيل المجلس الوطني السوري، كـ "إطار موحد للمعارضة السورية" يضم كافة الأطياف السياسية من لبراليين إلى الإخوان المسلمين ولجان التنسيق المحلية وأكراد وأشوريين. وأصبح المجلس الوطني بمثابة الممثل

(1) معن فهد، مرجع سابق، ص 21.

الخارجي للمعارضة السياسية التي دخلت في صراع داخلي بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق حول تمثيل الثورة[1]. وفي 11 نوفمبر 2012 أعلن في الدوحة الاتفاق النهائي على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، والذي يهدف إلى قيادة الثورة وتشكيل حكومة انتقالية واكتساب الشرعية الدولية كبديل عن النظام[2]. وقد حظي الائتلاف بالاعتراف حيث طالب الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الاتحاد الأوروبي بالاعتراف بالائتلاف ودعمه، فأتت صيغة اعتراف الجامعة العربية مختلفة عن تلك التي قدمتها دول الخليج العربي، والتي عدت الائتلاف الممثل الشرعي للسوريين، كما اعترفت به فرنسا وإيطاليا وتركيا كممثل شرعي ووحيد للشعب السورية[3].

وعند العودة للمشاركة الكردية، فإنه يمكن القول: إنه عندما دعا ناشطون سوريون عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى يوم الغضب السوري بتاريخ 5 فبراير 2011، تزامنت الدعوة السابقة مع بيان صدر بعد الاجتماع الدوري للأمانة العامة للمجلس السياسي الكردي في 30 يناير 2011 الذي أكد فيه "أن ثورة الشعب التونسي وانتفاضة شعب مصر سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على الأنظمة الشمولية العربية"، كما دان البيان السياسة القمعية للنظام تجاه الأكراد، وطالب "بالاعتراف بالحقوق القومية الديمقراطية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، وإلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير". كما عقد اجتماع استثنائي للمجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا بتاريخ 2 فبراير 2011 وخرج ببيان مخفف عن بيان الأمانة العامة، إذ تركزت المطالب على "ضرورة القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بغية تحصين البلاد والحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية والاستقرار في البلاد، وتجنب حدوث هزات اجتماعية فيه". فقد كان التوجه السياسي بالنسبة إلى التجمعات الحزبية الكردية، هو تجنب المبادأة في الاحتجاج أو الاستجابة لدعوات غير معلومة المصدر، الأمر الذي شجع قادة من النظام على حث قادة الأحزاب الكردية وبعض المعارضين السوريين على عدم الاستجابة لدعوة التظاهر، وعلى العمل على حل المطالب السياسية عن طريق الحوار.

---

(1) **تقرير: خطة التحول الديمقراطي في سوريا**، (2013)، المركز السوري للدارسات الإستراتيجية، واشنطن،ص2.

(2) **الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**، موقع الجزيرة نت، 2013/11/13، للتفاصيل أنظر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/13.

(3) شمس الدين الكيلاني، (2014)، **عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص7.

لقد ابتعدت الأحزاب الكردية عن تعبئة أنصارها أيديولوجياً في ذكرى الانتفاضة الكردية في 12 مارس 2011، وخلت التجمعات الكردية في هذا اليوم من أي خطابات تحمل لهجة تصعيدية ضد النظام، أو مطالب غير اعتيادية، فبادر النظام إلى منح الأكراد تسهيلات تنظيمية لاحتفالية عيد النيروز. وكرد طبيعي على خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في 30 مارس 2011 الذي جاء صادماً لأغلبية شرائح المجتمع السوري، سُجلت أول مشاركة للأكراد في منطقة عامودا وعين العرب في 1 أبريل 2011، إذ غابت عنها أي مطالب فئوية أو شعارات قومية كردية.

وأشار امتداد الاحتجاجات إلى المناطق الكردية إلى احتمال التحاق الأحزاب بها، خصوصاً في حال إطلاق النار على المحتجين، فالتقى الرئيس السوري وجهاء العشائر الكردية في 5 أبريل 2011، ووعد الأكراد بمنحهم الجنسية السورية، كما قدم العديد من التنازلات لهم، ولم تكن هذه التنازلات ثمرة مفاوضات قامت بها الأحزاب الكردية، بل كانت ثمرة التقاء مصالحهما، ونتج منها إجراءات قامت بها السلطة من طرف واحد بهدف احتواء الأكراد وثنيهم عن المشاركة في التظاهرات. وترى الأحزاب الكردية أن أزمة النظام ستنعكس إيجابياً عليها، إذ سيضطر النظام إلى تقديم تنازلات مستمرة للأكراد بشكل يحقق مطالبهم وطموحاتهم السياسية، لذلك منعت الأحزاب محاربيها وأنصارها من الانخراط في ثورة الاحتجاج[1].

وعلى الرغم من التعاطي المرن مع التنازلات التي قدمها النظام إلى الأكراد، إلا أن الأحزاب الكردية نشطت في جهدها مع بقية المعارضة السورية الموجودة داخل سوريا لبناء كيان سياسي يقابل النظام في أي حوار وطني. وبدأ العمل لإنضاج هذا الكيان مع بداية الثورة السورية، إذ تم الاتصال وتوجيه الدعوة للجميع بما فيها الحركة الوطنية الكردية (من ضمنها الأحزاب الكردية داخل إعلان دمشق). وقد أثمرت الاتصالات بين القوى لتأليف "هيئة التنسيق الوطنية" في 30 يونيو 2011. أدى تأليف هيئة التنسيق إلى انقسام أحزاب الحركة الوطنية الكردية، حيث أقتصر التمثيل الكردي على خمسة أحزاب وهي: حزب يكيتي الكردي في سورية، وحزب الاتحاد الديمقراطي، والحزب اليساري الكردي في سوريا، والحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، والحزب الديمقراطي الكردي السوري، فيما امتنعت الأحزاب الكردية الأخرى المشاركة في إعلان دمشق عن الانضمام إلى الهيئة[2].

(1) محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق. ص97– 104.

2 محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق، ص120 – 121 .

لم ترتق هيئة التنسيق إلى مستوى الحراك الثوري المتصاعد آنذاك، فبدأت الأحزاب الكردية بالانسحاب منه تدريجياً، ولا سيما حزب يكيتي في 16 أغسطس 2011، وقد عزا حزب يكيتي هذا الانسحاب لـ "عدم جدوى انضمام الأحزاب الكردية إلى هيئات المعارضة السورية بأن تكون جزءاً من أي تحالف سوري معارض". ومن هنا كانت دعوته إلى الأحزاب الكردية الأخرى للانسحاب من تحالف دمشق وهيئة التنسيق وتأسيس تكتل كردي مستقل يمكن أن يقيم تحالفات مع تشكيلات المعارضة السورية[1].

وحاولت أطياف المعارضة السورية التقليدية أن تتوحد أو أن تنسق بشكل فاعل فيما بينها، لإنتاج إطار سياسي يعبر عن الثورة ويمثلها سياسياً، في سبتمبر 2011. وتمخضت في النهاية بعد اجتماعات عديدة جرت في الدوحة وإسطنبول، عن تأليف المجلس الوطني السوري في 2 أكتوبر 2011، الذي ضم أغلبية أطياف المعارضة الحزبية التقليدية، باستثناء هيئة التنسيق والأحزاب الكردية، حيث أخفقت مفاوضات التوحد والتنسيق كلها بين قوى المعارضة العربية والأحزاب الكردية، واقتصرت المشاركة الكردية في المجلس الوطني السوري على كتل صغيرة أو شخصيات سياسية كردية مستقلة لأسباب عدة، بعضها موضوعي والآخر مرتبط بأجندات حزبية كردية، أهمها: شعار إسقاط النظام، والدور التركي، وعسكرة الثورة. بناءً على هذه الأسباب وتوجه المعارضة السورية إلى الانخراط في تكتل سياسي يوحدها وينسق مواقفها، رأت الأحزاب الكردية ضرورة إنضاج تكتل سياسي حقيقي ينهي حالة الانقسام بينها من جهة، وتوزعها ضمن هيئات المعارضة السورية من جهة أخرى، فكانت الدعوة إلى مؤتمر وطني كردي عقد في مدينة القامشلي في 26 – 27 أكتوبر 2011. وبعد تأسيس المؤتمر الوطني الكردي بدأت الأحزاب الكردية تحفز أنصارها على الخروج في مظاهرات مناهضة للنظام، لكن بقيت مشاركتها في إطار محدود[2].

شكل انسحاب الأحزاب الكردية من هيئة التنسيق الوطنية، وتأسيس كيان كردي معارض دافعاً كبيراً للمجلس الوطني السوري لاستمالة المعارضة الكردية للانضمام إليه. وفي سبيل ذلك ضمّن المجلس الوطني في برنامجه السياسي مبادئ عدة تتعلق بالمسألة الكردية أبرزها: الاعتراف الدستوري بالهوية القومية الكردية، والإقرار بالحقوق القومية للأكراد ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، ورفع الظلم عن الأكراد وتعويض المتضررين منهم، وحل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً، ورفض التمييز ضد أي من مكونات المجتمع السوري الدينية والمذهبية في إطار دولة المواطنة.

---

(1) محمد جمال باروت وآخرون، **المرجع السابق**، ص122 – 124 .

(2) محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق، ص 125 – 132.

في أثناء التحضير لـ "مؤتمر أصدقاء سوريا الثاني" في إسطنبول بتاريخ 1 أبريل 2012، حاولت الدول القائمة على المؤتمر تقريب وجهات النظر بين أطراف المعارضة السورية، وتشجيعها على الانضمام إلى المجلس الوطني السوري من أجل الاعتراف به ممثلاً للشعب السوري. وفي سبيل هذا الغرض اجتمعت المعارضة السورية في إسطنبول في 27 مارس 2012 وخرجت بوثيقة العهد الوطني التي أعادت طروحات المجلس الوطني السوري وبقية قوى المعارضة السورية، المتمثلة بـ "حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً ضمن وحدة سوريا أرضاً وشعباً"، لكن المجلس الوطني الكردي انسحب منه مع بقية الأحزاب الكردية التي شاركت في الاجتماع، وتذرعوا بأن الانسحاب جاء نتيجة رفض المؤتمرين تضمين عبارة "سورية دولة متعددة القوميات"، إضافة إلى أسباب أخرى[1].

حاول المجلس الوطني السوري، بعد أن حظي باعتراف دولي "ممثلاً للشعب السوري" في مؤتمر أصدقاء سورية الثاني، "مغازلة" الأكراد بهدف معاودة المفاوضات معهم، إذ عمد إلى إصدار "وثيقة وطنية لحل القضية الكردية" خلت من أي بند يشير إلى "عروبة" سوريا باعتبارها هوية الدولة، وعاود التأكيد على الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي وإزالة المظالم وضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأكراد في سورية. ولم يكن المجلس الوطني في وثيقته الوطنية لحل القضية الكردية آنذاك يطمح في تحقيق انضمام الأحزاب الكردية إليه فوراً، نتيجة المغالاة في المطالب السياسية التي أبداها القادة الأكراد والمتمثلة بحل القضية الكردية ضمن ما يسمى "المتحد الوطني"، الأمر الذي يعني محاكاة تجربة "الفدرالية" في كردستان العراق. وبدا واضحاً أن هدف المجلس الوطني من وثيقته إدامة التفاوض مع الأكراد بغية عدم التأثير في حراكهم الاحتجاجي المتزايد، ولضمان التزامهم بالشعارات الجامعة التي توحد المحتجين في الداخل[2].

وعلى الرغم من أن أحد أهم أهداف إنشاء الائتلاف في الدوحة هو تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام وتمنع حدوث فراغ في السلطة يؤدي إلى الفوضى، إلا أن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، إذا إن حالة الخلافات في داخل الائتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة للثورة السورية دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الائتلاف وحتى الاجتماع الذي عقده الائتلاف في اسطنبول بين 18 و19 مارس 2013. وقد كان تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة

(1) محمد جمال باروت وآخرون، **المرجع السابق**، ص 137 – 138.

(2) محمد جمال باروت وآخرون، **مسألة أكراد سوريا**، مرجع سابق، ص140–141.

والمعارضة السورية نقطة تحول إيجابية في مسار الثورة، كونه حدَ من حالة التشتت والانقسام في صفوف المعارضة السورية[1].

4 - مشروع الحكم الذاتي في المناطق الكردية بسوريا:

اختار الشعب الكردي، مع انطلاقة الثورة الشعبية في سوريا وروج آفا، في 15 مارس 2011 طريق الإدارة الذاتية لإدارة نفسه من خلال تأسيس المجالس الشعبية والمؤسسات الثقافية، العلمية، الأمنية والاقتصادية حيث تأسست في منطقة روج آفا[2] أرضية أساسية للسير بمشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية[3].

وتسكن في هذه المنطقة مكونات أخرى من عرب وسريان وآشور وأرمن. أما المدن الرئيسة، التي تقع في إقليم روج آفا، من الشرق إلى الغرب، فهي: ديرك، كركي لكي "معبدة"، رميلان، جل آغا "جوادية"، تربه سبيه "قحطانية"، قامشلي، عامودا، الدرباسية، سريه كانيه "رأس العين"، كري سبي "تل أبيض"، كوباني "عين العرب"، وعفرين[4].

ومع ذلك طالب أكراد سوريا المجلس الوطني السوري والقوى المعارضة بالاعتراف بهوية الشعب الكردي القومية واعتبار القضية الكردية جزءا أساسياً من القضية الوطنية في البلاد، وإن سوريا دولة ديمقراطية تعددية، ونظامها جمهوري يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات، والعمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم التمييزية المطبَقة بحق المواطنين الأكراد[5].

وأقر المجلس الوطني الكردي في 13 أغسطس سنة 2013، وثيقة وطنية تتعلق بالبدء في تشكيل هيئة تشريعية مكلفَة بتشكيل الهيئة الإدارية الانتقالية للمنطقة. ثم اتفق، على هذا الأساس، مجلس شعب غرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في سوريا، في الثامن من شهر أيلول من

---

(1) عزمي بشارة، (2013)، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، جولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ص411-416.

(2) **كلمة روج آفا Rojava** الكردية ترجمة حرفية لكلمة غرب كردستان، حيث يطلق على الجزء الكردستاني الواقع في سوريا، وعلى الجزء الواقع في تركيا شمال كردستان، وعلى الجزء الواقع في إيران شرق كردستان، وعلى الجزء الواقع في العراق جنوب كردستان . نصر المجالي، اجتماعات الأربعاء لليوم التاسع وإعادة لرسم الخريطة كراد سوريا لإعلان حكم ذاتي في "روج آفا، إيلاف، 22 – 10 – 2014. http://cutt.us/2pcl .

(3) آلان عثمان، بانوراما 2013.. **الإدارة الذاتية الديمقراطية والدبلوماسية الكردية**، http://cutt.us/DX1m .

(4) المرجع السابق، نفسه .

(5) كورد ووتش، (2013)، **مقترح بشأن إنشاء إقليم كردي في سوريا، تقرير**، المركز الأوربي للدارسات الكردية، برلين.

العام نفسه، على تبني المشروع والعمل على تنفيذه. ووقع المجلسان على الشروع في تنفيذه، وفق خطة عمل من تسعة بنود هي[1]:

1. تشكيل لجنة لصياغة مسَودة الدستور المؤقت بعد التوافق عليه من قبل كل المكونات في مدة أربعين يوماً.
2. يقدم كل طرف عدداً من الأعضاء لتمثيله في الهيئة المؤقتة التي ستتشكل من جميع المكونات لإدارة عملية الانتخابات.
3. تشكل الهيئة المؤقتة (الإدارة الديمقراطية المرحلية المشتركة) بعد إنجاز دستور مؤقت بشكل مباشر.
4. تخويل الهيئة المؤقتة بالتحضير لقانون انتخابي ديمقراطي.
5. اعتبار الإدارة المرحلية الانتقالية المرجع التنفيذي وتقوم ببناء مؤسساتها لتسهيل عملها في المجالات الإدارية السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن والحماية.
6. مهمة قوى الأمن والحماية ضمان الأمن والاستقرار في المناطق الكردية والمشتركة، وهي مؤسسة وطنية تلتزم بكل القوانين والمواثيق الدولية ومسؤولة أمام الإدارة المرحلية الانتقالية.
7. القيام بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مفتوحة للمراقبين الدوليين والإقليميين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الإدارة المرحلية الانتقالية.
8. اعتبار المجلس العام المنتخب للإدارة المرحلية الانتقالية الهيئة التشريعية لجميع المكونات في المناطق الكردية والمشتركة.
9. تكليف المجلس العام بإعداد دستور يحترم حقوق الإنسان، ويتوافق مع المواثيق والأعراف الدولية[2].

وبعد مرور شهر على طرح هذه الوثيقة، عقد المجلس الوطني اجتماعا تمخض عنه إصدار وثيقة معدلة طالبت بالاعتراف بالحقوق الكردية وبهويتهم القومية، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في البلاد، ويجب عليهم إنهاء جميع السياسات والقرارات والأعمال والقوانين الجائرة بحق الكرد وتعويض المتضررين، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ هذه السياسات.

وقد تم تقديم اقتراحات محدودة حول كيفية حصول الكرد على حقوق المواطنة، وكيفية احترام حقوقهم في الإدارة الذاتية بدون أن تتعرض الأراضي السورية لأي خطر، وكان المشروع المقدم

(1) آلان عثمان، مرجع سابق، نفسه.

(2) المرجع السابق، نفسه.

يحتوي على المطالبة بالحقوق الديمقراطية والمساواة في المواطنة في الدولة لجميع المواطنين في سوريا، وحق تقرير المصير للكردي داخل سوريا، وعلى أساس الإدارة الذاتية للإقليم. وتأتي هذه الأسس والمبادئ من الإيمان العميق بأن الدولة الديمقراطية تضمن مساواة مواطنيها الكرد مع الآخرين، هي لمصلحة جميع السوريين دون اعتبار للعرق أو القومية، وكذلك فإن وجود مثل هذه الدولة سيكون لصالح الشرق الأوسط كله بشكل عام[1].

وقد طرح حزب الاتحاد الديمقراطي مسودة لإدارة المناطق الكردية التي يسيطر عليها، وقد أطلق على هذا المشروع اسم "حكومة الإدارة الذاتية الديمقراطية" وقد نصت هذه المسودة على تشكيل "وحدات حماية الشعب" وهي مهمتها حماية الحدود ومحاربة الإرهاب ضمن المناطق الكردية. وقد أكد رئيس مجلس حزب الاتحاد الديمقراطي "ياسين طربوش" أن هذه الإدارة الذاتية عبارة عن لجان تنفيذية وتشريعية لسد الفراغ الذي تركه نظام الأسد بعد إن تم طرده من المناطق الكردية على حد وصفه.

ولكن هذا الطرح لا يزال يصطدم باعتراضات إقليمية وداخلية، فقد أعلن موقف الائتلاف الوطني السوري عداءه لحزب الاتحاد الديمقراطي ولإرادة مكونات المنطقة، واعتبر المشروع مشروعاً انفصالياً. وادعى مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق في 14 نوفمبر أنه لا وجود لأي ثورة في روج آفا، وأن حكومته تنسق مع الحكومة التركية والحكومة العراقية لمحاربة ما يسمى بثورة روج آفا. وحذرت تركيا من مغبة المضي على لسان وزير خارجيتها " أحمد داوود أوغلو" مهددة بالتدخل العسكري المباشر لمنع قيام أي كيان كردي على حدودها. واعتبرته أحزاب كردية سورية محاولة من حزب الاتحاد الديمقراطي لشرعنه سلطته وفرض سياسة الأمر الواقع، بينما لامت أحزاب أخرى حزب الاتحاد، لأنه لم يستشر باقي الأحزاب الكردية قبل طرح مشروعه[2].

وبتاريخ 12 نوفمبر 2013 أُعلنَ في مدينة قامشلي عن تشكيل المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة المكوَن في ذلك الوقت من (82) عضواً من مختلف مكونات المنطقة، وانبثق عنه هيئة متابعة إنجاز المشروع لإعداد وصياغة مختلف الوثائق و بشكل توافقي كما قسمت مناطق روج آفا إلى (3) مناطق كانتونات وهي "الجزيرة، وكوباني وعفرين"، على أن تشكل كل منطقة "كانتون" مجلسها الذي سيمثلها في المجلس العام[3].

---

(1) تقرير، (2013)، **مقترح بشأن إنشاء إقليم كردي في سوريا، كوردووتش**، المركز الأوربي للدارسات الكردية، برلين.

(2) محمد غريبو، **أكراد سوريا الحاضر والمستقبل**، 2013/8/23، مسار برس، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/JA0R

(3) آلان عثمان، مرجع سابق، نفسه.

وعلى الرغم من أن تركيا والعراق وإيران والائتلاف السوري يعارضون مثل هذه الخطوة فإن بعض القيادات الكردية السورية ترى أن إعلان تشكيل حكومة رسميًا في هذا الإقليم سيمثل خطوة تضفي طابعًا رسميًا على ما هو قائم بالفعل على أرض الواقع[1].

واستكمالا لأعمال المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة في المناطق "الجزيرة – كوباني – عفرين" عقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة المرحلية المشتركة والتي تكونت من 82 عضواً اجتماعها الأول بتاريخ 15 نوفمبر 2013 في مدينة قامشلي. وتم خلال الاجتماع تشكيل لجنة مؤلفة من 19 عضواً من المناطق الثلاث، لتتولى ثلاث مهمات هي[2]:

1. صياغة مشروع الإدارة المرحلية المشتركة.
2. إعداد وثيقة العقد الاجتماعي.
3. إعداد نظام انتخابي.

ثم عقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة، بتاريخ 2 ديسمبر 2013، اجتماعاً، قررت خلاله ما يلي[3]:

1. أن تقوم كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث "الجزيرة، كوباني، عفرين" بتشكيل إداراتها الذاتية بشكل مستقل، دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث.
2. دمج المجلسين :المجلس العام التأسيسي، وهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة تحت مسمى "المجلس التشريعي المؤقت".
3. اعتبار اللجنة المصغرة المنبثقة من هيئة إنجاز المشروع "هيئة إعداد مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية".
4. تسمية الإدارات في المقاطعات الثلاث:
   أ- الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة.
   ب- الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة كوباني.
   ت- الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة عفرين.

ثم أكد المجتمعون أنه "بإمكان الشخصيات والتنظيمات الأخرى الانضمام إلى المجلس بعد موافقة المجلس على الانضمام".

---

(1) المرجع السابق، نفسه.

(2) المرجع السابق، نفسه.

(3) المرجع السابق، نفسه.

ومن الجدير بالذكر أن الفصائل الكردية، التي تسيطر على ثلاث مناطق، هي عفرين وعين العرب "كوباني" والجزيرة، ظلت تتمسك بمشروع الحكم الذاتي، وأنها ناقشت في أكتوبر 2014 ذلك المشروع، وأنها لازالت تجري مباحثات مع جميع الأطراف الكردية، بهدف مواصلة مشروع إنشاء منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي في إقليم ما يعرف بـ "روج آفا" [1].

5 – القواسم المشتركة بين الحركة الكردية والحركة الوطنية السورية:

على الرغم من اختلاف البرامج السياسية للأحزاب الكردية، واختلاف تحالفاتها، إلا إنها ظلت تشترك حتى لحظة اندلاع حركة الاحتجاجات في سوريا وتطورها إلى ثورة (2011)، بتقاطعات بارزة من أهمها:

1. إن ما يلفت الانتباه في أهداف الأحزاب الكردية السورية هو ما تتجنب المطالبة به علانية على غرار مثيلاتها في العراق وتركيا، إذ لا يوجد حزب كردي– باستثناء – تيار المستقبل في سوريا يطالب صراحة في برنامجه السياسي بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية السورية بكردستان. ولا يدعو أي حزب كردي إلى اعتماد تجربة الأحزاب الكردية العراقية أو التركية في اتباع نهج الكفاح المسلح للحصول على الحقوق الكردية.
2. كما تطمح الأحزاب الكردية عموماً على اختلاف برامجها السياسية لحل المسألة الكردية بالطرق الديمقراطية، في إطار سيادة الدولة السورية. وانفرد عنها تيار المستقبل بالمطالبة في برنامجه السياسي بدولة مستقلة للأكراد، أو بإلحاق المناطق الكردية في سوريا بكردستان الكبرى. ولكن الأحزاب كلها تجمع على المطالبة بـ (الاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في سورية، بأن الشعب الكردي يعيش على أرضه التاريخية)، كتعويض بلاغي أيديولوجي قومي عن تطور قومي منقوص في الواقع، وقلب إيديولوجي لحقيقة الاجتماع والثقافة والجغرافيا والتاريخ في أن معظم أبناء الشعب الكردي السوريين المتكونين في سوريا بنتيجة الهجرات القسرية يعيشون فوق أرض سوريا التي هي بلادهم في غياب مفهوم كوني للمواطنة وحقوقها متعددة الأبعاد.
3. إن ما يغيب عن كثير من الأحزاب الكردية تعريف وتحديد واضحان لمصطلح (الحقوق الكردية) الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتجاوز حقوق الحريات الثقافية واللغوية والمطالب المعروفة مثل إيقاف سياسة الحزام العربي1962، ومنح القانون41 لعام2004، والمرسوم 49 لعام 2008، وهذه قد ألغيت في عام 2011 في محاولة لاحتواء الأكراد،

(1) نصر المجالي، مرجع سابق، نفس الصفحة .

وبسبب عدم الوضوح هذه تخضع تلك التعريفات والتفسيرات للأوضاع السياسية في سوريا، ويستثنى من ذلك بعض القوى مثل الحزب التقدمي الديمقراطي الذي يتسم صوغ برنامجه بدقة أكبر عندما يقول: (إن الأكراد هم مكون من نسيج النسيج الوطني السوري)، وتيار المستقبل السوري الذي يعتمد موقفاً معاكساً عندما يشير إلى أن (أكراد سوريا هم جزء من الشعب الكردي وأرضهم جزء من كردستان)[1].

4. ويتميز المشهد الحزبي الكردي المنظم في سوريا بأنه على خلاف المشهد الكردي في شمال العراق بأنه يخلو من أي حزب سياسي ذي طابع ديني، إذ حدَّ الطابع القومي للأحزاب من تمدد الطابع الديني، على الرغم من قوة حالة التدين الشعبي التي مثلها التيار النقشبندي الخزنوي (الصوفي) التاريخي، الذي سيشهد تحولاً في بعض اتجاهاته نحو السلفية. ومع تأثر نجل الشيخ معشوق الخزنوي بالفكر السلفي في أثناء دراسته في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، إلا أن هذه الاتجاهات ستبقى محصورة في بعض أوساط الشباب الكردي التي لم تكن تنتمي إلى الحركات الصوفية الكردية الإسلامية التقليدية، وسيبقى هذا الاتجاه، وإن تسَيس أخيراً، محدود الفاعلية نتيجة تصادمه بهيمنة الفكر القومي الكردي، وتراجع التفكير الصوفي الطرقي البحت المنتشر في المناطق الكردية بفعل عمليات التحديث[2].

5. وتنادي الأحزاب في كردستان سوريا كلها بالديمقراطية، في نظمها الداخلية، إلا أن الممارسة الحزبية تتعارض بشكل واضح وتلك الأطروحات، ويمكن أن نلمس ذلك في حركة الانشقاقات واتساعها وطبيعتها، التي غالباً ما تكون ذات دوافع شخصية، حتى إنه يمكن ملاحظة وجود حزبين لهما التسمية ذاتها والبرنامج عينه، ويتمايزان فقط باسم رئيس الحزب أو سكرتيره. كما أن (شخصنه) الحزب تعتبر من الظواهر الموجودة في الطيف الحزبي الكردي، فكثير من رؤساء الأحزاب يشغلون مناصبهم لسنوات طويلة، وبعضهم لا يزال يشغلها منذ بداية تأسيس الحزب، باستثناء حزب يكيتي الذي ينص في برنامجه الداخلي على انتخاب رئيسه بشكل دوري كل ثلاث سنوات، وحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يختاره رئيسه كل أربعة أعوام، كما نشهد عند بعض الأحزاب الكردية ظاهرة التوريث كما حصل في حالة رئيس الحزب الديمقراطي الكردي السوري جماد محمد شيخ باقي.

---

(1) **من هي المعارضة الكردية السورية: تطور الأحزاب الكردية، 1965-2011**، مرجع سابق، ص 13 – 16.

(2) عبد الرحمن الحاج، (2011)، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية 2000 – 2010** ، مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، لندن، ص11-14.

6. وتتجلى التباينات الأساسية في برامج الأحزاب الكردية حول تموضع الأكراد ضمن الدولة السورية سياسياً وإدارياً، فالحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وحزب البارتي (جناح نصر الدين إبراهيم) وحدهما في الطيف الكردي الحزبي، اللذان لا يطرحان مصطلح (الإدارة الذاتية)، في حين أن معظم الأحزاب الكردية الأخرى تعتمد هذا المصطلح، لكن دون أن تبين (صراحة) ما هو المقصود به، باستثناء حزب يكيتي الذي يوضح أنه يسعى إلى منطقة (حكم ذاتي) يشمل (المناطق الكردية) كلها، أي أنه لا يقصد العمل على قيام حكم ذاتي ثقافي يقوم على أساس الانتماء الشخصي إلى جماعة بعينها، بل يقصد حكماً ذاتياً إقليمياً، بمعنى إنه بواسطة مصطلح الحكم الذاتي يمرر عملية (كردنة) لأرض سوريا، ويطالب يكيتي بالاشتراك مع الحزب اليساري وتيار المستقبل بتمثيل الأكراد وفقا لنسبتهم من مجموع السكان في مؤسسات القضائية، والتشريعية، والتنفيذية.

أما حزب الاتحاد الديمقراطي فيطالب بحكم ذاتي ديمقراطي، وهو مفهوم حدده رئيس الحزب صالح مسلم على النحو التالي: " بصفتنا حركة تحرر كردية نرفض الفهم التقليدي للسلطة، ونرفض النماذج الكلاسيكية للفدرالية الكونفدرالية والحكم والإدارة الذاتيين. وهدفنا هو بناء مجتمع كردي جديد، وبناء إنسان كردي حر، وإنسان يتمتع بإرادة قوية وفكر حر[1].

وهذا الطرح يشوبه الكثير من الغموض والالتباس حول غاية الحزب التي تتحدد على ما يبدو بقرار القيادة المركزية لحزب العمال الكردستاني في تركيا. وينفرد تيار المستقبل، (كما ذكر سابقاً) بإشارته إلى أن الأكراد في سوريا هم جزء من الشعب الكردي، لكن في الهدف بالنسبة إليه– كما يبدو في خطابه– (مؤجل) وغير قابل للتحقيق حالياً، وبالتالي يركز على أن يكون خطاب الحزب السياسي متماهياً مع الخطاب السياسي السوري الجامع بشعاراته ومطالبه.

والخلاصة أن هذه الأحزاب كلها تنشط في الوسط الكردي السوري، وتختلف من حيث القوى وتتفاوت في المطالب لكنها تشترك في التعبير عن اتجاهات المجتمع السياسي الكردي السوري. وبقيت الأحزاب الكردية تعمل ضمن الوسط الكردي حتى إعلان دمشق الذي أسس بتاريخ 16 تشرين أول 2005 بمبادرة من لجان إحياء المجتمع المدني والتجمع الوطني الديمقراطي، وانضمت إليه بعض الأحزاب الكردية في تحالف هو الأول من نوعه مع قوى المعارضة السورية، وكان إعلان دمشق أوسع تحالف سياسي معارض في ذلك الوقت.

(1) من هي المعارضة الكردية السورية، مرجع سابق، ص15–17.

لكن تلك المرحلة كانت القوى الديمقراطية والأحزاب اليسارية السورية تسعى إلى التعاون مع الأحزاب الكردية من منطلق مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن محاولة التخلص من الأيدلوجية القومية العربية، في حين إن منطلق الأحزاب الكردية كان إيديولوجياً وقومياً، والتحالف بنظرهم مرحلياً[1].

6 – السلبيات التي مرت بها الحركة الكردية خلال الثورة السورية:

لقد مرت الحركة السياسة الكردية بسلبيات كثيرة انعكست عليها بشكل كبير، من هذا السلبيات ما يلي:

1. حالة الانقسام اللامنطقي واللامشروع الناتجة عن مخططات التفرقة والتخوين التي انتهجتها الأنظمة القمعية المتعاقبة على حكم سوريا من جهة وعقدة التمسك بالمناصب والكراسي من قبل غالبية قادة الحركة السياسية من جهة أخرى، وذلك كنتيجة حتمية لتلك المخططات التآمرية على الشعب الكردي، ولحجم التأثر الكبير بأساليب حكم الأنظمة الشمولية المستبدة، فمن تنظيم سياسي واحد، هو الحزب الديمقراطي الكردستاني في العام 1957 إلى رقم كبير جداً في الوقت الحالي وهو أكثر من أربعة وعشرين تنظيما حزبياً قابلا للانشطار والانحلال والتماهي في أي لحظة أو عند أول مؤتمر تغيب الديمقراطية عن انتخاباته التي قد ترضي نتائجها رغبات شريحة من الأعضاء على حساب شريحة أخرى. أكثر من أربعة وعشرين حزباً سياسياً يفتقر معظمها لأبسط شروط الحزب كما يراها المفكر البريطاني: صاموئيل هنتغتون، والذي يجد أنه أيا كانت صفة الحزب وخلفيته الفكرية لا بد من توافر أربعة شروط فيه، وهي: التكيف، التماسك، الاستقلالية والتشعب التنظيمي. هذا بالإضافة إلى أن هذا التعداد الكبير من الأحزاب المستنسخة قد تجاوز المنطق القائل بأن الاختلاف حالة صحية، وذلك حينما نعلم أنه رغم كثرة الأحزاب وتنوعها فإنها لا تلبي سوى طموح(20%) من الشعب الكردي في سوريا الذي يتجاوز تعداده ثلاثة ملايين نسمة، وقد ألقت حالة التشتت الحزبية هذه بظلالها ولعنتها الانقسامية على التنسيقيات والمجاميع الشبابية الثورية التي أصبحت بمعظمها تخدم أجندات الحركة وسياساتها ضيقة الأفق والمنغلقة على ذاتها، ولا تملك من استقلالية قرارها سوى الاسم.
2. غياب البرنامج السياسي المتكامل لدى غالبية أحزاب الحركة، وغياب آليات تنفيذ تلك البرامج الموجودة على الأرض، بالإضافة إلى غياب التباين الإيديولوجي والتنظيمي الواضح

(1) محمد جمال باروت، وآخرون، مصدر سابق، ص87-88.

والذي قد يبرر حالات التوالد المستمرة لهذه التنظيمات المتشابهة في معظمها، الأمر الذي أدى إلى نفور غالبية شباب الثورة من تلك الأحزاب المغلفَة بالبيروقراطية والروتين والولاءات الفردية المطلقة لبعض الأسماء المتنفذة في كل حزب على حساب الكفاءات الشبابية والتي تؤدي بالتالي إلى حالة من الشلل التنظيمي والتململ والمراوحة في المكان فيما يخص التطور في البناء الهرمي للحزب، كما أن هذه الولاءات (مع مرور الزمن) أفرزت حالة من الشمولية والديكتاتورية والتفرد في اتخاذ القرار من قبل سكرتير الحزب على بقية رفاقه دون اللجوء إلى النقاش والتشاور الذي يتحول – بموجب حالات الولاء تلك – إلى مجرد تحصيل حاصل وعرف تنظيمي لا أكثر.

3. وأخيراً يمكن تلخيص دور الحركة الكردية في سوريا في ظل الحراك الشعبي، بالقول: إنه في بداية الثورة أسهمت المجموعات الشبابية الكردية إسهاما حاسما في حشد النشطاء، ولكن سرعان ما سيطرت الأحزاب والقوى السياسية التقليدية من جديد، كأحزاب المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي. بينما أستطاع المجلس الوطني الكردي إدماج أكثرية المجموعات الشبابية ومن ثم تهميشها، فقد تمكن حزب الاتحاد الديمقراطي وميليشياته وحدات الحماية الشعبية من السيطرة على كل الأحزاب الكردية الأخرى. حتى الآن اكتفت الوحدات الكردية في الجيش السوري الحر بلعب دور صغير نسبياً. فهذه الوحدات، إضافة إلى الوحدات العسكرية التابعة لأحزاب المجلس الوطني الكردي، في نظر حزب الاتحاد الديمقراطي منافس غير شرعي، وهو يقاتلها على هذا الأساس. كلا المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي اتخذا موقفا معرقلاً عوضاً عن المشجع لدمقرطة المناطق الكردية، سياساتهما تمحورت حول احترام الداعمين في أربيل والسليمانية وجبال قنديل. مما يجعل التعاون مع المعارضة السورية صعباً، خاصة مع عجز المجلس الكردي ولا حتى الأحزاب المنضوية تحته منفردة على تطوير فكرة عن مستقبل الكرد في سوريا خارج إطار الكلمات[1].

(1) **ماذا تريد المعارضة الكردية السورية**، مرجع سابق، ص18.

الفصل الخامس

الأبعاد الإقليمية والدولية لقضية أكراد سوريا

المبحث الأول: البعد الإقليمي لقضية أكراد سوريا

أولا: دول الجوار الإقليمي ومشكلة الأكراد بها(إيران، العراق، تركيا)

المبحث الثاني: البعد الدولي لقضية الأكراد في سوريا

أولا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إثارة المشكلة الكردية السورية

ثانيا: دور روسيا في إثارة المشكلة الكردية في سوريا

المقدمة

شكلت المسألة الكردية منذ نشأتها وبروزها في سوريا، موضع اهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة، والأطراف الخارجية سواء أكانت الإقليمية منها أم الدولية بصفة خاصة، ويرجع هذا الاهتمام إلى ما تشكله المناطق الكردية عبر مختلف الدول التي تنتشر فيها الجماعات الكردية من أهمية اقتصادية وإستراتيجية، جعلت العديد من الدول والأطراف الخارجية ترى فيها مناطق مهمة، في إطار التنافس لاكتساب مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ككل، وبالتالي فقد ارتبطت العديد من مصالح هذه القوى بهذه المناطق، كما شكل ظهور وبروز الحركة الكردية بالمنطقة نقطة اهتمام لها، في إطار العمل على تنفيذ المشاريع التي من شأنها خدمة المصالح المختلفة لهذه الدول. فمن جهة، دفعت هذه المصالح القوى الخارجية إلى مساندة المسألة الكردية السورية في مراحل تاريخية أو من خلال الحراك الشعبي السوري، ومن جهة أخرى دفعت المصالح ذاتها هذه الأطراف إلى التخلي عن دعم الحركة الكردية وبالتالي ومن خلال سياستي الدعم والتخلي، عرفت المسألة الكردية استغلالاً من قبل القوى الخارجية والذي كان من بين أسباب تحقيق هذه الحركة للعديد من النتائج، خلال مراحل تاريخية من تطورها، كما شكل خلال مراحل أخرى أحد أسباب تراجع الحركة وفشلها. ومن خلال هذا الفصل نحاول توضيح الدور التي لعبته أهم هذه القوى في تطور المسألة الكردية، منذ بداية بروز المشكلة الكردية وبشكل خاص دور الدول الإقليمية مثل: إيران، والعراق، وتركيا، وأيضا دور الدول الخارجية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

المبحث الأول

البعد الإقليمي لقضية الأكراد في سوريا

أولاً: دول الجوار الإقليمي ومشكلة الأكراد بها:

إيران وعلاقتها مع الأكراد في سوريا:

تشكل المجموعة الكردية إحدى المجموعات العرقية المكوّنة للمجتمع الإيراني، ذي الأغلبية الفارسية الشيعية، وشكلت المسألة الكردية إحدى المسائل المهمة به، ومن بين القضايا التي كانت لها تأثيراتها على الحياة السياسية والأمنية الإيرانية في فترات تاريخية من تطور إيران ذاتها، أو من مراحل تطور الحركة الكردية بها، إلا أن هذه المسألة لم تعد تطرح بالشكل الذي آلت إليه في العراق بصفة خاصة، ولا في سوريا، ولا حتى في تركيا، على أساس أن تأثيرات هذه المسألة داخل إيران لم تستمر إلى فترات تاريخية قريبة، كما حدث داخل العراق وسوريا، وإنما ارتبطت تأثيراتها بفترات تاريخية، يمكن توضيحها من خلال تتبع تطور المسألة الكردية داخل إيران.[1] كما ويشكل كرد إيران (16%) من مجموع الكرد في العالم. عددهم 4،398،000 نسمة (حوالي 6% من مجموع سكان إيران). يعيش معظمهم في غرب وشمال غرب إيران.[2]

وأما عن موقف إيران من الثورة السورية، فقد اتسم الموقف الإيراني الرسمي حيال الأزمة في سوريا بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الحراك الاحتجاجي الشعبي فيها، حيث تبنى الساسة الإيرانيون خطاباً داعماً للنظام في نهجه وسياساته الداخلية والخارجية، ونظروا إلى الأزمة بوصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأميركية والصهيونية، ولم يخفوا وقوفهم القوي إلى جانبه بكل إمكاناتهم الدبلوماسية والسياسية واللوجستية، بل تبنوا وجهة نظره وطريقة تعامله مع الأوضاع الدامية والمتفاقمة في البلاد.

وعلى الرغم من التصريحات الخجولة لبعض المسئولين حول الإصلاح واحترام مطالب الشعب السوري، فإن ساسة إيران لم يعطوا الجانب الإنساني والأخلاقي أي اهتمام يذكر، وعلى الرغم من

---

(1) مجموعة باحثين، (1996)، **العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة آفاق المستقبل**(ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 1، ص550.

(2) الموسوعة الحرة، ويكيبديا، **كرد**، للتفاصيل انظر: /mac15http://cutt.us.

سقوط آلاف الضحايا المدنيين، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين والنازحين، مع علمهم بأن الحراك الاحتجاجي السلمي أعلن منذ انطلاقته رغبة الشباب السوري في نيل الحرية واسترجاع الكرامة، والتطلع إلى دولة مدنية تعددية، تقوم على المواطنة والعدالة الاجتماعية[1].

كما ولم تعترف إيران بادئ الأمر بالثورة السورية، فقد اعتبرت طهران ما يجري في سوريا مؤامرة خارجية رخيصة مدفوعة الثمن مفضوحة الهدف، تسعى فقط لكسر محور المقاومة وضرب أعتى قلاع المقاومة والممانعة في المنطقة وهمزة الوصل بين إيران وعراق المالكي، الذي بات مقاوما هو الآخر، وبين حزب الله اللبناني. ويبرز الإيرانيون توافقهم مع النظام السوري حين يسمون الثورة السورية بالمؤامرة الرخيصة، ونرى هذا جليا في التصريح التالي: (ما نراه في سوريا حاليا لا يشبه الانتفاضة الشعبية بشيء إنه بالأحرى انتقام سياسي دولي من دمشق بسبب وقوفها إلى جانب المقاومة ودعمها للقضايا المحقة). ويستمر الموقف الإيراني بالنزعة الطائفية ذاتها في دعم النظام السوري في دمشق وتأييده.

يستمر الموقف الإيراني بالدعم بل يتزايد، حيث يصرح المرشد الإيراني علي خامنئي: (ستدافع إيران عن سوريا لأنها تؤيد سياستها القائمة على مقاومة النظام الصهيوني (إسرائيل)، وتعارض بشدة أي تدخل لقوى أجنبية في الشؤون الداخلية. حيث قامت إيران مؤخراً بإرسال إلى سوريا مئات المستشارين والمسئولين الأمنيين ورجال الاستخبارات، إضافة إلى أسلحة وأموال وأجهزة مراقبة إلكترونية لدعم نظام بشار الأسد في مواجهة المعارضة السورية[2].

وعن دعمها للمذهب الشيعي في سوريا، استخدمت إيران الطائفية والمذهبية في محاولتها قتل ووأد الثورة السورية، مستغلة التركيبة الفكرية والفقهية للشيعة، وما ترسَخ في العقل الباطن لدى المتدين الشيعي من كون كلام إمامه قد لا يقل شأنا عن قول الأنبياء والرسل، حيث إن معمميهم في حالة اتصال دائم مع الأئمة الإثنى عشر، وبالتالي فللمعممين في الدين الشيعي سلطان عظيم على تابعيهم من العوام الهائمين على وجوههم. وفي القضية السورية وهي ما يعنينا هنا حصراً. أسرد موقفين يبينان التحشيد الطائفي البغيض الذي هو في الحقيقة – حسبما أرى أنا على الأقل – عين الموقف الإيراني سياسيا وعسكريا واقتصاديا وفكريا وهو الدافع الأول والأخير للموقف الإيراني، الذي ربما بدا غير قابل للتفسير من قبل البعض. يطلق آية الله أحمد

(1) عمر كوش، **النظام الإيراني والأزمة السورية**، الجزيرة نت، 2012/5/25، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/oIL8.

(2) كليم دنودش ،**الموقف الإقليمي (الإيراني والتركي) من الثورة السورية**، نور سوريا، السبت 28 يوليو 2012، للتفاصيل انظر: http://syrianoor.net/research/3726.

جنتي* دعوة أشبه بتلك الدعوات التي كان يطلقها البابا المسيحي في أوروبا الكاثوليكية معلنا فيها بداية الحرب المقدَسة أو انطلاق حملة صليبية مقدسة لاحتلال الشام و فلسطين والقضاء على دين العرب.

حيث يقول جنتي من على منبر جامعة طهران: "على الشيعة العرب أن يبادروا لدخول سوريا للجهاد بجوار النظام السوري، حتى لا تقع سوريا بيد أعداء أهل البيت" (فنحن في نظرهم مجرد أعداء لآل البيت الأطهار رضوان الله عليهم أجمعين، لذا حق ووجب قتالنا وقتل أطفالنا ونسائنا وكل ما يمت لنا بصلة. كما أن مقتدى الصدر أعلن من قبل استعداده لإرسال المقاتلين للدفاع عن عتبات آل البيت المقدسة في الشام. أما آية الله أحمد خاتمي فيهدد أيضا من على منبر جامعة طهران الدول العربية وشعوبها، متوعدا بأن إيران ستحرق هذه الدول فيما إن فكرت في مد يد العون للشعب السوري المقهور[1].

وعن موقف إيران من الأكراد في سوريا. حيث يشكل أكراد سوريا جزءاً مهماً من معادلة حرب الطاقة. تقع معظم الاحتياطات السورية من النفط (التي تقدر بـ2.5 بليون برميل) في الشمال الشرقي الذي يسيطر علي جزء منه الأكراد (يقدر عددهم بـ1.6 مليون أي 10% من عدد السكان). بالإضافة لذلك فإن منطقة النفوذ الكردي تتقاطع مع المناطق من المحتمل عبور خطوط نفط وغاز منها مستقبلاً. نظراً للموقع الجغرافي المهمة الذي يحتله الأكراد فإن أهمية التفاوض معهم لا تقل أهمية عن مصير نظام الأسد ذاته، خاصة أن نموذج كردستان العراق بتجاربه في مجال الطاقة تلوح في الأفق.

بناء على ما سبق، فإن إيران مهتمة بالملف الكردي وما آلت إليه في سوريا وهو ما يمكن ملاحظته مؤخراً. بعد زيارة لصالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الكردي لطهران في بداية أغسطس من العام الحالي بدعوة من وزارة الخارجية الإيرانية حيث أجري فيها مفاوضات مع مسؤولين في الوزارة وقيادات من الحرس الثوري الإيراني، صرح مسلم بأن إيران أكدت علي حق الأكراد في مشروع "الإدارة المدنية الانتقالية" كما أنه اتفق مع الجانب الإيراني على ضرورة محاربة "عدونا المشترك" في إشارة لجبهة النصرة.

---

* **آية الله أحمد جنتي:** ولد آية الله أحمد جنتي عام 1927 بمدينة أصفهان الإيرانية، ويعتبر أحد فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم، ومرجعا تقليديا للشيعة الإمامية وهو أيضا خطيب الجمعة المناوب في طهران..

(1) كليم دنونش، **إيران والثورة السورية**، 2012/8/5، علامات اون لاين، للتفاصيل انظر: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=37552

لا تمانع طهران من ظهور كردستان عراق جديد إذا كانت القوي المؤسسة له على توافق مع الجانب الإيراني فيما يخص مصالحه في سوريا والمنطقة ومن ناحية أخري معادياً للقوي السلفية الجهادية المهددة لمصالحه. نظراً لتوتر العلاقات بين أكراد سوريا وتركيا بسبب خشية الأخيرة من انفصال كردي، (لأن حزب الاتحاد الكردي المهيمن على الساحة مرتبط بحزب العمال الكردستاني) فإن الفرصة متاحة أمام إيران لاحتواء الحزب ودعمه، حتى أنه يقال أن إيران تتوسط بين صالح مسلم وعبد الحكيم بشار رئيس الحزب الديمقراطي الكردي لمعارضة الأخير هيمنة حزب الاتحاد علي الساحة الكردية في سوريا.

وفي مقابل المساعي الإيرانية للتقارب مع الأكراد السوريين فإن تركيا تراهن علي تمكن حكومة كردستان العراق من احتواء الأكراد السوريين، من خلال حكومة البرزاني التي تربطها علاقات ممتدة مع أنقرة تأمل تركيا في أن تستطيع الإسهام في تشكيل مستقبل الملف الكردي في سوريا، كما أن احتواء الأكراد السوريين و إبعادهم – قدر الإمكان– عن طهران سيؤثر علي نفوذها الإقليمي اقتصادياً و سياسياً و أمنياً.

لكون المستقبل السياسي للمنطقة الكردية في سوريا ليس معلوماً بعد، فمن المحتمل أن يكون موضوع إشراك شركات النفط الإيرانية في استخراج النفط من المناطق التي تسيطر عليها قوات الحماية الكردية (الرميلان في الحسكة) مدرجاً علي الأجندة الإيرانية من الآن لمرحلة ما بعد الأسد و هو بالطبع ما لن ترحب به تركيا. وفي إطار التنافس على المنابع النفطية السورية (التي تتركز في دير الزور و الرميلان في الحسكة) نشرت وكالة العهد الإخبارية التابعة لحزب الله اللبناني في أواخر العام الماضي خبراً عن اتفاق قطري – فرنسي لتقسيم مناطق احتياطات النفط السورية بين شركات استخراج النفط التابعة للدولتين، وهو ما وصفته الوكالة اللبنانية بأنه ضربه للمساعي التركية[1].

كما تتخوف إيران من حصول أكراد سوريا على إدارة ذاتية، وما زاد في التخوف الإيراني هو "إعلان أكراد سوريا عزمهم إجراء انتخابات لإدارة المناطق الواقعة تحت سيطرتهم (تحت عنوان الإدارة الذاتية). وهذا بطبيعة الحال جرى ومازال يجري بتنسيق ومباركة من حكومة إقليم كردستان العراق بقيادة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس الإقليم السيد مسعود بارزاني الذي يرتبط بصداقة وثيقة مع تركيا، على العكس من منافسه رئيس حزب الاتحاد الوطني

(1) تامر بدوي، **ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو – استراتيجياً**، 2013/06/09. نون بوست، للتفاصيل انظر: http://www.noonpost.net/content/435.

الكردستاني جلال الطالباني الذي تربطه علاقات متينة مع إيران، ويرتبط بتحالف استراتيجي مع الجماعات والأحزاب الشيعية العراقية الموالية لإيران.

إن ما تم بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني من اتفاق يحقق مكاسب حقيقية للأكراد مستقبلًا، وما يسعى له أكراد سورية من مكاسب في ظل غياب الحكومة المركزية، إلى جانب تزايد قوة حكومة إقليم كردستان العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي، جعل النظام الإيراني يفكر مليًا بانعكاسات هذه التطورات على وضع أكراد إيران الذين منذ قرابة القرن وهم يخوضون نضالًا شرسًا لانتزاع اعتراف رسمي من حكومة طهران المركزية بحقوقهم القومية التي قدموا من أجلها تضحيات كبيرة، فقد بقي أكراد إيران مصرين على نيل حقوقهم، وقد زاد إصرارهم على مواصلة مطالبهم عقب تغيّر أوضاع أشقائهم الأكراد في العراق، وقد أصبحت آمالهم أكبر وإصرارهم يزداد أكثر بعد الانفتاح الذي حصل من قبل الحكومة التركية على مواطنيها الأكراد، وبعد أن أنجز أكراد سوريا حلم الإدارة الذاتية لمناطقهم. وهذا ما يجعل النظام الإيراني يعيش هاجس الرعب من احتمال قرب تغير الوضع في إقليم كردستان إيران، وهو إذا ما حصل فإنه سوف لن يقف عند حدود الأكراد بل من المؤكد أن هذه العداوة سوف تنتقل إلى أقاليم ومناطق الشعوب والقوميات غير الفارسية كافة، وعلى رأسها إقليم الأهواز العربي منبع الثروة الإيرانية[1].

ولقد عبر المسؤولون الإيرانيون عن قلقهم من حصول أكراد سوريا على الحكم الذاتي وذلك في عدة مناسبات. حيث إن حصول أكراد سوريا على حكم ذاتي ينظر إليه النظام الإيراني بنظرة الريبة والشك وذلك لعدة أسباب أهمها.

أولاً: من أن يتحول كردستان سوريا ملهماً آخر للكرد الإيرانيين بعدما أصبح كردستان العراق مصدر قلق للنظام الإيراني لأنّ كردستان إيران يعتبر أول إقليم كردي في المنطقة قام بتأسيس حكمه المستقل الذي لم يدم كثيراً في "جمهورية مها باد عام 1946 "عندما سحقهم حكم النظام الإيراني البائد بكل سطوة، ووأد حلمهم بتأسيس حكومة مستقلة. واليوم حصول كرد سوريا على حقوقهم بمثابة حافز أقوى للكرد الإيرانيين لرفع سقف مطالبهم من الفدرالية نحو الاستقلال التام.

ثانياً: إعلان الحكم الذاتي في كردستان سوريا تعتبر الضربة القاصمة التي توجه ضد الحليف الإيراني في سوريا. وهذا من شأنه أن يعجل بسقوط الأسد وفقدان إيران حصناً مهماً في المنطقة

(1) صباح الموسوي، **التخوف الإيراني من حل القضية الكردية**، 2013/7/22، الراصد، للتفاصيل انظر: http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=6336

وحصول الأكراد السوريين على ذلك سوف يبعث الأمل في نفوس بقية الشعوب في المنطقة وإيران على وجه التحديد لمواصلة نضالهم للحصول على حقوقهم المسلوبة مثل الأحوازيين والبلوش والأتراك في إيران وهذا الأمر سيشكل تحدياً غير محسوباً لنظام الملالي في إيران.

إضافة إلى كل ما سبق فإن خوف إيران من حكم الأكراد المستقل في المنطقة سوف لن يجعلهم في صف النظام الإيراني بسبب التوجهات الأيديولوجية والسياسية للأكراد والتي هي أقرب للعرب و حتى الأتراك من أن يصبحوا حلفاء للنظام الإيراني وهذا الأمر من شأنه أن يغير من وجه الطموحات الإيرانية و خططها التوسعية و سيضع حداً لأطماعها في العالم العربي.[1]

أكراد العراق وعلاقتهم مع أكراد سوريا

يشكل أكراد العراق 15% من مجموع الكرد في العالم. عددهم 3،916،000 نسمة (حوالي 12% من مجموع سكان العراق). دُمِجوا مع دولة العراق في سنة ١٩٢٣ بموجب اتفاقية سايكس بيكو يستوطنون الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لجمهورية العراق ويشكلون حوالي 15% من سكان العراق. ويشكل الأكراد الأغلبية السكانية في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية مع نسبة ثلث محافظة كركوك وكذلك لهم تواجد في نينوى وديالى بنسبة (10%) لكلتيهما، وتعتبر مسألة أكراد العراق الأكثر جدلا والأكثر تعقيدا في القضية الكردية لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى، وقد كان الطابع المسلح متغلبا على الصراع منذ بداياته ولكون العراق دولة ذات خليط عرقي وديني[2]

وإذا استعرضنا تاريخ العلاقات العراقية السورية وانعكاساتها على الأقلية الكردية فيجد المتتبع لتاريخ العلاقات العراقية السورية بسرعة سيكشف أن البلدين كانا دوماً متقاطعين في سياساتهما وبالتالي فان سنوات انقطاع العلاقات أو برودتها بين الطرفين هو الأطول في تاريخ العلاقات. وبعد حصول تركيا على استقلالها لم يخف العراق رغبته بأن يتولى الأمير عبد الإله ابن الملك على عرش سوريا لتكون سوريا هي عاصمة تحت حكم الهاشميين. القادة السوريون كان لهم مواقف لتجنب مشاريع العراق بهذه الاتجاه فقد تقرب السوريون إلى مصر، وهو تقارب نجم عنه قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين عام 1958. نظام الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر طويلاً فقد انهارت هذه الوحدة عام1962 عندما تمكّن حزب البعث من السيطرة على

(1) خالد الاحوازي، **هاجس الخوف الإيراني من الحكم الذاتي لأكراد سوريا**، 2014/1/26، مدونات إيلاف: للتفاصيل انظر: http://cutt.us/vCcS6.

2 الموسوعة الحرة (ويكيبديا)، **كرد**، للتفاصيل انظر: http://ar.wikipedia.org/wiki/.

الحكم في بغداد ودمشق، وبالتالي حصل تقارب كبير بين البلدين وتم توقيع اتفاقيات سياسية وعسكرية خطط لأن تكون سبيلاً لتحقيق الوحدة بينهما. التعاون العسكري والعراقي السوري نجم عنه قيام سوريا بإرسال بعض وحداتها للوقوف إلى جانب الجيش العراقي في قتاله ضد المتمردين الأكراد. في خلال المدة من 1968-1991 كانت العلاقات بين البلدين في أسوأ حالتها لعدم قدرة البعثيين في كلا البلدين تسوية خلافاتهم الحزبية. وخلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية وقف السوريون إلى جانب الإيرانيين سياسياً وأحياناً عسكرياً. في هذه المرحلة كانت لدمشق علاقاتها الخاصة مع بعض القيادات الكردية وعلى وجه الخصوص جلال طلباني والذي منحته جواز سفر سوري لأغراض الحماية والوقاية والتنقل وهو جواز لم يعده إلا بعد أن أصبح رئيس جمهورية العراق بعد عام 2003. وليس الأكراد وحدهم من حصل على هكذا تسهيلات بل أطراف عديدة أخرى من المعارضة العراقية منها تلك التي هي قريبة من إيران. في عام 1991 شاركت القوات السورية مع التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت غير إنها لم تسمح أن تكون القوات السورية مع التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، غير أنها لم تسمح أن تكون أراضيها منطلقا لهجمات على العراق. وطوال عقد التسعينات شاركت سوريا في جميع الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية وداخلية ودول الجوار العراقي وكانت دوماً مع موضوع الحفاظ على وحدة أراضيه. سنوات قليلة قبل.[1]

وفي ظل الحرب الأهلية الداخلية الذي تشهدها سوريا، يسعى الأكراد إلى الاستفادة من الفرصة المتاحة لهم لتحقيق طموحاتهم السياسية، بعد إفلاتهم من سيطرة الحكم، الذي مارس ضدهم أنواعًا شتى من الضغوط الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حرمان مئات الألوف منهم حق الحصول على الجنسية السورية. لكن يبدو (بوضوح) أنه لن يكون باستطاعتهم أن يقرروا بمفردهم المسار السياسي الذي سيتبعونه في معزل عن المبادرات التي يقرّرها حزب العمال الكردستاني والحكم الكردي في إقليم كردستان في العراق.

ولقد نجح الأكراد العراقيون في إقامة كيان مستقل في الشمال بعد حرب الخليج الأولى عام 1991، وقد تكرس هذا الكيان بعد الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حيث تحول إلى كيان مستقل له حكومته وبرلمانه، وهو يسعى للاستيلاء على مزيد من السلطات من الحكومة العراقية المركزية. وتتشكل قوتان رئيستان داخل الكيان الكردي المستقل في شمال العراق وهما: الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة مسعود البارازاني، والاتحاد الوطني الكردي بقيادة جلال

(1) فايز العساف، **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة الإقليمية أكراد العراق نموذجاً**، مرجع سابق ص63-64.

الطالباني. شارك التنظيمان في الصراع ضد حكم البعث في بغداد، ولكن يبدو الآن أن مسعود البارازاني قد دعم موقعه من خلال ترؤسه لدويلة الإقليم المستقل.[1]

وقد تدفق 235 ألف لاجئ إليه من سوريا هرباً من النزاع. وقد زاد (الضغط) على المرافق العامة والمدارس والمستشفيات. وقد بذلت حكومة كردستان العراق نحو 65 مليون دولار مساعدات للاجئين. ولكن المجتمع الدولي يتجاهل أزمتهم، وقد يساهم تفاقم حمل اللاجئين في بروز توتر بين السوريين والأكراد العراقيين أو قد يعزز اختلاط أكراد العراق بأكراد سوريا الوحدة الكردية. وتتمسك حكومة الإقليم بوحدة العراق، وتعلن أنها لن تنفصل عن عراق فيدرالي ديمقراطي إلا إذا لم يفلح العراقيون في تذليل خلافاتهم. ولا وينظر (حزب الاتحاد الديمقراطي) بعين الريبة إلى المساعدات العسكرية والإنسانية الكردية العراقية المرسلة إلى المناطق الكردية السورية.[2]

وقد اجتمع الفريقان الكرديان السوريان في 12 يوليو 2012 في أربيل في مبادرة من مسعود البارازاني، واتفقا على تشكيل اللجنة الكردية العليا من أجل إقامة سلطة موحدة داخل (كردستان الغربية). يذكّر اتفاق أربيل بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبين المجلس الوطني الكردي بالاتفاق الذي عقد في خلال فترة الحرب الأهلية الكردية في العراق بين أنصار بارازاني وأنصار طالباني، حيث يمثل الاتفاق المعقود الإطار اللازم للتعايش بين الأحزاب الكردية في منطقة الجزيرة. وتدرك السلطة في إقليم كردستان العراق أن أي قتال ينشب بين الأكراد السوريين سيكون له تداعيات على أمن شمال العراق واستقراره، وسيهدد حتمًا الاستقرار والازدهار الذي يشهده الإقليم.[3]

كما وأراد مسعود البارازاني، الذي يعتبر نفسه زعيماً لجميع الأكراد، أن يحقق كسباً استراتيجياً من خلال اتفاق أربيل، حيث نصب نفسه السلطة الضامنة للسهر على تنفيذ الاتفاق المذكور. لقد فتحت مفاوضات أربيل الطريق أمام حوار جدي بين بارازاني ومسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المعروف بقربه من أوجلان. ويرى بارازاني أن ذلك يشكل بداية للتأثير على مسار الأحداث في داخل المناطق الكردية السورية. ويقوم بارازاني بتقوية نفوذه في

---

(1) **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني، 2013/10/1، للتفاصيل انظر: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?36991#.Uz2rj6h_ud5.

(2)صوفيا باريباراني ومايكل ستيفن، **مستقبل أكراد العراق وسورية**، صوت العراق،2013/11/20، للتفاصيل انظر: http://www.sotaliraq.com/iraq-news.php?id=124375#axzz2xCi5lvYQ.

(3)Dimitar Bechev,"**Syria: the Kurdish view**" ،European Council on foreign relations 24 June ،2013

الإقليم الكردي السوري من خلال تدريب المقاتلين الأكراد السوريين في العراق، وذلك على أمل ربط القوى المقاتلة على الأرض به، في محاولة لإيجاد توازن مع ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني المدَربة على أيادي حزب العمال الكردستاني. ويسعى بارازاني في نهاية المطاف إلى إقامة قوة ترتبط بشكل وثيق بالبشمركة" التابعة له.

إذا نجحت خطة بارازاني في تحقيق النفوذ الذي يريده في منطقة الجزيرة، فبإمكانه استثمار هذا الفائض من النفوذ من أجل تقوية علاقاته الجيدة مع السلطات التركية، كما أنها ستدعم موقعه مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد.[1]

أكراد تركيا وعلاقتهم مع أكراد سوريا:

يشكل كرد تركيا 56% من مجموع الكرد في العالم. عددهم 15،016،000 نسمة (20% من مجموع سكان تركيا). يعيش معظمهم في الجنوب الشرقي لتركيا. تاريخياً وبعد سقوط الخلافة العثمانية وإقامة الجمهورية التركية الحديثة تبنى مصطفى كمال أتاتورك نهجا سياسيا يتمحور حول إلزام انتماء الأقليات العرقية المختلفة في تركيا، باللغة والثقافة التركية وكانت من نتائج هذه السياسة منع الأقليات العرقية في تركيا ومنهم الأكراد من ممارسة لغاتهم في النواحي الأدبية والتعليمية والثقافية ومنع الأكراد من تشكيل أحزاب سياسية، وكان مجرد التحدث باللغة الكردية عملا جنائيا حتى عام 1991.

وقد قوبلت محاولات مصطفى كمال أتاتورك مسح الانتماء القومي للأكراد بمواجهة عنيفة من قبل أكراد تركيا وقرر الأكراد والأقليات الأخرى بقيادة الزعيم الكردي سعيد بيران (1865 –1925) القيام بانتفاضة شاملة لنزع الحقوق القومية للأكراد والأقليات الأخرى، على أن تبدأ الانتفاضة في يوم العيد القومي الكردي عيد نوروز 21مارس1925. وقد انتشرت الانتفاضة بسرعة كبيرة وبلغ عدد الأكراد المنتفضين حوالي 600،000 إلى جانب حوالي 100،000 من الشركس والعرب والأرمن والأثوريين، وفرضوا حصاراً على مدينة ديار بكر ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على المدينة، وفي منتصف أبريل 1925 تم اعتقال سعيد بيران مع عدد من قادة الانتفاضة، ونفذ حكم الإعدام فيه في 30 مايو1925.

وبعد انتكاسة ثورة سعيد بيران شنت الحكومة التركية حملة اعتقالات وتصفيات واسعة في المناطق الكردية في تركيا، وحسب مذكرات جواهر لآل نهرو عن اعترافات حكومة أنقرة، فقد بلغ عدد القتلى الأكراد في تلك الأحداث مليوناً ونصف مليون. واستمرت الحكومات التركية المتعاقبة

(1)**الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة:** مرجع سابق.

على النهج نفسه وكان مجرد تلفظ كلمة أكراد يعتبر عملاً جنائيا إذ كان يطلق على الأكراد مصطلح (شعب شرق الأناضول)، ولكن الاهتمام العالمي بأكراد تركيا ازداد بعد العمليات المسلحة التي شنها حزب العمال الكردستاني في الثمانينيات، مما حدا برئيس الوزراء التركي آنذاك توركت أوزال (1927 – 1993) ولأول مرة أن يستعمل رسميا كلمة الأكراد لوصف الشعب الكردي في تركيا، وفي عام 1991 رفع أوزال الحظر الكلي باستعمال اللغة الكردية واستبدله بحظر جزئي.[1]

وتتمحور مشكلات سوريا مع الأتراك حول عدة مسائل مختلفة هي:

1- قضية الأرض:

وهي أقدام فرنسا سنة 1921 على عقد اتفاق مع تركيا ضمت بموجبه المنطقة السورية الواقعة جنوب جبل طوروس ومعها السلسلة الجبلية لتلك الجبال التركية.

وأيضاً عام 1939 اتفق الفرنسيون مع الأتراك على ضم لواء الاسكندورنة السوري إلى الأراضي التركية وهذا ولد مشكلة أكبر تتعدي الأرض لتصل الماء.

2- قضية المياه:

حيث أعطي سد أتاتورك خامس أكبر سد في العالم من بنائه عام 1989 تركيا القدرة على التحكم بحصة المياه المخصصة للأراضي السورية والعراقية، حيث عمدت تركيا إلى التحكم بالمياه مما مكّنها من تقنين حصة سوريا من850م3 – ثانية إلى 500م3- ثانية، الوضع الذي يولد لسوريا مشكلات زراعية وانخفاضاً في إنتاج الطاقة الكهربائية.

3- البعد التاريخي للصراع والذي تمثل في احتلال التركي الظالم العربي واستيلاء العثمانيين على الخلافة العثمانية.

4- البعد الأيديولوجي الذي مثله انتماء تركيا السابق والحالي إلى حلف شمال الأطلسي ووجود سوريا حتى عام 1991 عام تفكك المنظومة الاشتراكية في فلك الاتحاد السوفيتي.

5- الحلف الإسرائيلي- التركي الذي يشكل ثنائية معادية لسوريا يجمعها احتلال لأجزاء من الأراضي السورية في عام 1921 و1939 من الجبهة التركية و1967 على الجبهة الإسرائيلية والرعاية السرية الدائمة لهذا الحلف والعلنية وأحياناً من القوة الكونية الوحيدة (الولايات المتحدة) والتي أظهرت أحياناً بمظهر المعتدل والمتوازن في علاقاتها مع سوريا، تبقيها على لائحة الدول المصدرة

(1) – الموسوعة الحرة. وكيبيديا، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/RBbj.

للإرهاب، وتعطي الحلف الجديد بعضوية أفضلية مطلقة من الدعم المادي والمعنوي، العملاني واللوجيستي العسكري الاقتصادي[1].

أما عن العلاقات السورية التركية حول مسألة الأكراد، فإنها ترجع الخلافات بينهما إلى مراحل تاريخية سابقة، إذ يعد الخلاف الحدودي حول المسألة الكردية من أقدم خلاف تاريخي بين الدولتين تقريباً، حيث أخذت المسألة الكردية تبرز في جدول أعمال الدولتين منذ بداية الثمانيات، وخاصة مع بدء العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني في تركيا أواخر عام 1984، وقد اضطرت سوريا إلى قبول المسألة كواحدة من الموضوعات البينية عندما ربط الأتراك بينها وبين موضوع المياه، والموضوع الأكثر أهمية لها، ثم تعميم الموضوع الكردي على مفردات العلاقات الثنائية الغيرية.

ويمثل –الأكراد من منظور عام– هاجساً للدولتين مادام (يوتوبيا كردستان) تشمل على حيز متفاوت من جغرافيتيهما، ومادام إن انفتاح المسألة الكردية على المستقبل ينطوي على احتمالات وتجاذبات سياسية هي –بحد ذاتها– مخاوف أمنية مستمرة لديهما، خاصة أن المسألة الكردية نفسها مخترقة من قبل أطراف إقليمية ودولية، ويمكن أن تتحرك بكيفية قد لا تستطيع سورية وتركيا ضبطها أو التحكم فيها.[2]

وفي عام 1984دخلت المشكلة الكردية في الجمهورية التركية مرحلة جديدة من العمل المسلح مع حزب العمال الكردستاني، ولا تنفصل مشكلة المياه عن المشكلة الكردية في العلاقات بين تركيا وسوريا، حيث تجد أنقرة وهو ما تنفيه دائماً، إن استخدام المياه سلاحا ضد الأطراف التي تدعم(pkk)، هي أفضل وسيلة لوقف دعم هذه الأطراف، ومن هنا كان تركيز أنقرة على إنجاز سد أتاتورك الذي يستطيع –أكثر من غيره– التحكم بتدفق المياه عبر الحدود التركية السورية، والموقف التركي الرسمي الذي ينفي توظيفه لمياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، ومع ذلك تأكيد أوزال في 18 يناير 1990: إن تركيا لا ترغب في دخول أية نزاعات مع جيرانه (بشأن مياه الفرات)، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية، إلا إن المصادر التركية الرسمية تشير صراحة أو ضمناً إلى سوريا باعتبارها: القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لعمليات حزب(pkk)، منذ بداية شنها عام 1984 عن طريق إيواء عناصر الحزب وتدريبهم

(1) عايدة العلي سري الدين، (2005)، **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**، دار الأفاق الجديدة، القاهرة، يناير2005، ص28–29.

(2) عقيل سعيد محفوظ، (2009)، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ص281.

في معسكرات داخل أراضيها وفي سهل البقاع بلبنان، وذلك بهدف عرقله تنفيذ مشروع " الغاب" والضغط على تركيا بشأن مسألة المياه، رغم إصرار الحكومة السورية على إنها عاجزة عن حراسة الحدود السورية التركية التي يبلغ طولها 900كم، وهي ذات الطبيعة الصعبة المعروفة، نتيجة للاتهامات التركية والنفي السوري، وقد قام رئيس الحكومة التركية آنذاك تورغوت اوزال بزيارة دمشق في يوليو 1987، وأثناء تلك الفترة تم توقيع الاتفاق الذي أشرنا له سابقاً بتدفق مائي مقداره 500 م3 في الثانية، واتفاقية أخرى أمنية تقضي بأن تفرض سوريا قيوداً صارمة على أنشطة حزب(pkk)، لمنع عناصره من عبور الحدود لشن عملياتها "الإرهابية" في تركيا. وفي أيلول/ سبتمبر 1989، هدد تورغوت أوازل بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقات الأمنية بين الطرفين، وقد ساءت العلاقات بين البلدين بعد هذا التهديد.[1]

وقد دخلت العلاقات التركية السورية مرحلة وصفت بالخطيرة مع بداية سنة 1990، وذلك إثر إعلان الحكومة التركية في 13 يناير من هذه السنة وقف منسوب نهر الفرات لمدة شهر، بغرض تسريع ملء سد أتاتورك بعد تدشينه من قبل الرئيس أوزال، وبالفعل فقد قطعت تركيا مياه النهر من 13 يناير إلى 13 فبراير خلال تحويل النهر وتخزين مياهه لملء السد. وقد أثار الإعلان التركي وخلال فترة القطع، العديد من النقاشات والجدل وحتى الخلافات بين سوريا وتركيا، كما استمرت تداعيات هذه العملية بعد ذلك، إذ أدت إلى خفض تدفق مياه النهر من 500متر مكعب إلى120 متر مكعب في الثانية. وهو الأمر الذي سبب أضراراً للجارتين سوريا والعراق، لما مثله نهر الفرات من أهمية، حيث إنه يشكل أهم مصدر للشرب وإنتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضي الزراعية خاصة بالنسبة للعراق.[2]

وعن الدور التركي المحوري تجاه المسألة الكردية مع سوريا. لا بد أن تنطلق أي مراجعة للموقف التركي تجاه التطورات الجارية في المناطق الكردية في سوريا من خلال إدراك أبعاد الموقف التركي من الحرب الجارية في سوريا، وموقفها العدائي من النظام ودعمها للمعارضة، ومن خلال الصراع الطويل الذي خاضته تركيا على مدى أربعة عقود مع حزب العمال الكردستاني، والذي بلغت كلفته ما يقارب (300) مليار دولا، ومقتل (30.000) شخص. لقد فتحت تركيا أبوابها للمعارضة السورية، فسمحت لجناحيها السياسي والعسكري لتركيز قياداتها على الأراضي التركية، كما فتحت

(1) محمد التلولي، (2011)، **السياسة الخارجية التركية تجاه سورية 2002-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، برنامج دراسات شرق الأوسط، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة، ص 30 – 31 .

(2) ويفي خيرة، مرجع سابق، ص158.

حدودها لتسهيل مرور اللاجئين السوريين إلى أراضيها، ولتمرير جميع وسائل الدعم للمقاتلين السوريين في شمال سوريا، وصولاً إلى إدلب وحلب وحماة ودير الزور.[1]

وفي المقابل، تراقب تركيا –عن كثب– ما يجري في محافظة الحسكة وعلى طول الحدود حيث يوجد الأكراد، ويبدو أن لدى تركيا هواجس تجاه التطورات الجارية في هذه المناطق. وعبرت السلطات التركية عن هذه الهواجس، وذلك بالتحذير بشكل واضح وصريح (أننا لن نسمح بإقامة مخيمات لمجموعات إرهابية في شمالي سوريا، لأن ذلك يشكل خطرًا على تركيا). وكان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان قد هدَد بصراحة بأن تركيا ستتخذ أي خطوة تعتبرها مناسبة ضد أي وجود إرهابي في شمال سوريا.

وتعتبر السلطات التركية أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يمثل نسخة أو امتدادًا لحزب العمال الكردستاني. وتعتبر أن التحولات، التي يحاول الحزب إظهارها الآن، تتعلّق بالشكل، في الوقت الذي مازال المضمون هو نفسه. ويرى المسؤولون الأتراك أن على قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أن تثبت الآن استقلالية الحزب عن حزب العمال الكردستاني، وبالتالي وقف نقل الأسلحة والمعدَات العسكرية بينهما. وعبرت تركيا عن هواجسها تجاه ما يجري في المناطق الكردية السورية، وذلك بنشر وحداتها العسكرية في المناطق التركية المقابلة للقامشلي وعامودا وعين عرب، وهي ترصد عن كثب التحركات العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، ويمكن لتركيا أن تتدخل لمنع إقامة قواعد في الأراضي السورية مماثلة لتلك القائمة في جبال قنديل، يمكن أن يستعملها مقاتلو حزب العمال الكردستاني لشن هجمات ضد الجنوب الشرقي لتركيا.

وقد كانت تركيا قد استبقت هذه التطورات الميدانية في الجزيرة، فنشرت قوّاتها العسكرية على طول حدودها المقابلة لمحافظة الحسكة، كما قامت بمناورات عسكرية في المنطقة، وذلك بحجة مواجهة تطورات نشوء أزمة طارئة على تلك الحدود، ومن أجل التكيف مع عمليات استقبال اللاجئين السوريين. وتركز الانتشار العسكري التركي على المناطق المقابلة للقامشلي ورأس العين وعين العرب، وعامودا وعفرين، وذلك في إطار التنبه للمخاطر المترتبة على انتشار ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني.[2]

كما وتخشى أنقرة من أن يؤدي الفراغ في السلطة في سوريا إلى استغلال الأكراد لهذه المرحلة للمسارعة باتجاه تحقيق الحكم الذاتي، الفيدرالية أو الاستقلال في سوريا، أو أن تتحول هذه

---

(1) تقرير مجموعة الأزمات رقم 108، "**الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**"، تموز /يوليو 2011، ص 20.

(2) نزار عبد القادر، مرجع سابق.

المنطقة الكردية في سوريا إلى ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني خاصة مع دعم النظام السوري لحزب العمال.

وقد انعكس هذا الاهتمام الذي يمكن القول: إنه وصل حد الفوبيا بالتركيز الحصري على مبالغات في توصيف الواقع الكردي في سوريا، وموقع الأكراد في الخارطة الديمغرافية والإثنية السورية، و"الإنجازات" التي حققها أكراد سوريا باتجاه تحقيق مطالب تتعلق بإنشاء منطقة حكم ذاتي أو احتضان حزب العمال الكردستاني، والتعامل مع سيناريوهات تقسيم سوريا وإنشاء دولة كردية تستجلب معها أخرى علوية كأمر واقع الآن، وانعكاسات سيناريوهات التقسيم هذه على تركيا في ظل هواجس التقسيم أو استغلال الملف الكردي لضرب الداخل التركي أرضاً وشعباً.

وفي هذا الإطار، يمكن القول: إن بعض هذه المبالغات إنما يعود في الأساس إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1- جزء من المبالغة يعود إلى حساسية الأتراك من الملف الكردي، وبالتحديد من المواجهات الدموية المسلحّة مع حزب العمال الكردستاني على مدى عقود، وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في هذه المرحلة الدقيقة، لذلك جرى التعامل مع السيناريوهات المحتملة في سوريا والمرتبطة بالملف الكردي كأنها أمر واقع انطلاقًا من هذه المخاوف التركية، وبالتالي فإن التضخيم الإعلامي في الداخل التركي والاستنفار الرسمي الذي جرى في البداية إنما الهدف منه العمل كجرس إنذار مبكر لمخاطر التطورات الحاصلة في الملف السوري وانعكاساتها على الداخل التركي أو على المواجهة المسلحة بين الجيش التركي وحزب العمال.

2- جزء يدخل في إطار اللعبة الداخلية بين حزب العدالة والتنمية وبين أحزاب المعارضة التي لا تمتلك سوى الملف السياسي مدخلاً لانتقاد الحكومة التركية، ومؤخراً أصبحت ترى في الملف الأمني فرصة أخرى للنيل منها. وبهذا المعنى فإن الملف الكردي الأمني والملف السوري السياسي يجتمعان في أكراد سوريا، وهي فرصة سانحة للزج بالحكومة في موقف لا تحسد عليه خاصة مع تصاعد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجيش التركي.

3- جزء يدخل في إطار الفقر المعلوماتي والثقافي والسياسي التركي عموماً حول دول الجوار ومن بينها سوريا، فعلى الرغم من التطور الذي حصل إزاء الانفتاح التركي على الدول العربية خلال العقد الماضي، إلا أن شريحة واسعة من الرأي العام التركي -كما من النخب- لا تزال تفتقر إلى الفهم الكافي للتركيبة الداخلية للدول العربية والتي تختلف بطبيعة

الحال من بلد إلى آخر، فالأتراك ينظرون إلى سوريا الآن من خلال العدسة العراقية، علماً بأن الاختلاف بينهما شاسع وكبير.[1]

من خلال ما تقدم، يتضح بأن المسألة الكردية كان لها تأثيرها البارز في العلاقات التركية السورية، وتداخلت مع العديد من نقاط الخلاف بين الدولتين، خاصة مسألة المياه، كما أنها كانت وسيلة ضغط متبادل بين الطرفين، في إطار إدارة نقاط الخلاف بينهما، وتجاوز تأثيرها الداخلي لتركيا إلى التأثير في علاقاتها مع سوريا، دون أن يعني ذلك أنها شكلت نقطة الخلاف الوحيدة أو الأساسية بين البلدين، وإنما كان هناك تفاعل بين مختلف نقاط الخلاف، لعبت فيها المسألة الكردية دورا مهماً، كما تأثرت هذه المسألة بدورها بطبيعة الخلافات والصراعات بين الطرفين.

إلا أنه وفي ظل الظروف الدولية الراهنة، لا يستبعد حدوث خلافات جديدة حول المسألة الكردية بين تركيا وسوريا، ولو بطريقة وبشكل مخالف لسابقه، وهذا في ظل ما تعرفه المسألة الكردية من تطورات داخل العراق، ظهرت تأثيراتها الأولية في المواقف التركية، وطرحت نقاطاً جديدة فيما يخص هذه المسألة خاصة داخل العراق.

(1) مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير عن أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**2012/8/15، ص3.

المبحث الثاني

البعد الدولي لقضـية الأكــراد في سوريـــا

أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الدور الأمريكي في المسألة الكردية دوراً حديثا بالمقارنة مع كل من الدور البريطاني والدور الروسي القيصري (الاتحاد السوفيتي)، حيث برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وتزايد دورها بها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما ازدادت أهمية العديد من الدول داخل هذه المنطقة بالنسبة لها أهمها تركيا، إيران والعراق، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الدول بمثابة "خط دفاع" في مواجهة ما أسمته بالتهديد السوفيتي في المنطقة. إلى جانب هذا، فقد تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الكردية بعد تراجع الدور البريطاني والسوفيتي، نظراً لبروز أهميتها النفطية، كما ارتبط هذا الاهتمام بالمتطلبات التي فرضتها ظروف الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، خاصة خلال الفترة التي دعم فيها هذا الأخير الحركة الكردية وبخاصة تجربة ماهاباد، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدعم وسيلة من وسائل التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط.[1]

وعن دور الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثورة في سوريا، فلقد اتسم موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية، منذ الأيام الأولى للثورة وحتى انزلاقها إلى حرب مدمرة على مرأى من العالم، بالتردد حيناً واللامبالاة أحياناً أخرى، ولم يكن الدمار وتصاعد مآسي السوريين وارتفاع الخسائر البشرية والمادية للحرب سوى ورقة سياسية لها في المنطقة.[2]

وقد كان هناك أربعة أسباب يمكن أن تفسر تردد واشنطن وإحجامها عن الدخول بقوة على خط الثورة السورية، بالمقارنة مع سياستها تجاه الثورات العربية الأخرى، وهي:

أولها: هي حسابات داخلية تتعلق بالرأي العام الأميركي، الذي ذاق مرارة الثمار في العراق وأفغانستان، وانقلب مزاجه ضد تفعيل الدور الخارجي لبلاده ومنحه الأولوية على حساب المشكلات الداخلية، **ثانيها:** مصلحة إسرائيل ووزن قرارها في السياسة الأميركية، وهنا نستطيع القول وللأسف إن لإسرائيل كلمة قوية حول مستقبل الأوضاع في بلد يجاورها وتحتل جزءاً من أرضه، و**ثالثها:**

---

(1) ويفي خيرة، مرجع سابق، ص109-110.

(2) – **الولايات المتحدة والأزمة السورية: الكثير من الكلام والقليل من الفعل**، صحيفة العرب، لندن، العدد: 9412، 2014/4/13، ص7.

خصوصية الحالة السورية بموقعها الاستراتيجي وارتباطاتها التحالفية ضمن محور نفوذ في المنطقة مناهض للسياسة الأميركية، فلا طاقة لإدارة البيت الأبيض اليوم بتحمل تبعات معركة مفتوحة مع أطراف هذا المحور قد يطول أمدها وتتعدد مواقعه، **رابعاً:** التحسب والقلق من طابع السلطة المقبلة وحدود الاستقرار وخاصة على واقع الأقليات في سوريا، وهذا السبب لا يتعلق فقط بالخوف على ثقافة هذه الأقليات ونمط عيشها من بديل إسلامي، وإنما أيضا من الأعباء التي قد تفرض على الدول الغربية وأميركا في حال ازدياد هجرة أبناء هذه الأقليات.[1]

وعن موقف واشنطن تجاه الأكراد في سوريا، حول حجم اهتمام الإدارة الأمريكية بالقضية الكردية في سوريا وسبل حلها، والواقع أن الأكراد السوريين ليسوا هاجساً أمريكياً بعد، ولم يحتلوا موقعاً لافتاً بعد على سلم الأولويات الأمريكي، ففي المفضلة الأمريكية المخصصة لسوريا حالياً تتواجد بعض قوى الإسلام السياسي المعتدل فقط، ويأتي الإطار الموَسع المسمى المجلس الوطني السوري ليكون فرس الرهان الأمريكي إلى حد ما، كما أن الإدارة الأمريكية واضحة في رؤيتها للأزمة السورية، فهي تكرر في أكثر من مناسبة أنها مع الانتقال السلمي للسلطة، وهذا يعني الإبقاء على بنية الدولة وهيكلها المؤسسي، والموقف الأمريكي من الأكراد والآشوريين وغيرهم يندرج في إطار سياستهم المتعلقة بحماية الأقليات.

في سياق الأزمة السورية ومنذ أشهرها الأولى، اشتكى الأصدقاء في المجلس الوطني الكردستاني (جماعة كردية سورية معارضة تأسست في الخارج) مراراً من تجاهل أمريكي رسمي لهم، وتحول الاهتمام الرسمي هذا صوب التيار الإسلامي السوري، حينها كان المجلس الكردستاني وحده الناشط على الساحة الأمريكية، مستفيداً من علاقات نسجها خلال سنوات سابقة مع صناع القرار في واشنطن، فيما كانت غالبية الأحزاب الكردية في الداخل السوري تغط في سبات عميق، منهمكة بمراقبة الشباب الكردي الثائر في الشارع.

بعد انعقاد المؤتمر الوطني الكردي والذي تمخض عنه المجلس الوطني الكردي، وفور تأسيس لجنة العلاقات الخارجية فيه، بدأت الاتصالات بالأوروبيين والأمريكان عبر توسط من ديوان رئاسة إقليم كردستان، كان المسؤول الأول الذي التقاه الأكراد هو فريدريك هوف المنسق الخاص لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فيما يتعلق بشؤون المعارضة السورية، اللقاءات والمراسلات مع هوف أوصلت إلى قناعة جازمة بأن الإدارة الأمريكية ليس لديها ميل لفئة خاصة إلى الأكراد في

(1) أكرم البني، **عن الموقف الأميركي من الثورة السورية**، صحيفة الشرق الأوسط العربية، 29 ابريل 2012 العدد 12206، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/IYiA.

سوريا، وأن السقف الأمريكي في التعامل مع الأكراد هي رؤية المجلس الوطني السوري، فالسقف الأمريكي الموضوع للأكراد في سوريا الغد، هو التعايش مع الآخرين في دولة تكفل المواطنة المتساوية، ولا مانع أمريكيا من تطبيق اللامركزية الإدارية في سوريا، وقد دعا هوف إلى إسراع المجلس الوطني الكردي بالانضمام إلى المجلس السوري، فبرأيه أن التغيير سيحدث في كل الأحوال، والأفضل للأكراد هو ركوب القطار.[1]

وعن موقف الولايات المتحدة من مسألة الحكم الذاتي للأكراد، حيث عبرت روبرت فور سفير أمريكا إلى سوريا سابقا بقول صراحةً.. إن بلاده لا تدعم مشروع الحكم الذاتي. ويضرب آمال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بِحائط القلق التركي. ويسد الطريق على احتمال تكرار سيناريو إقليم كردستان العراق في سوريا.

كما وترى الولايات المتحدة بأن محاولات حزب الاتحاد الديمقراطي للانفصال عن دمشق أصبحت أكثر قوة، وأن التحالفات الكردية غامضة، في إشارة منه إلى ضرورة مراقبة محاولات تجزئة سوريا. وأضاف إن مشروع الحكم الذاتي لن يرى النور بينما الأزمة السورية على أشدها، معطياً الأولوية لوحدة سوريا في الوقت الحالي، ومشدداً على ضرورة تسوية كل ما يتعلق بموضوع الأكراد في مرحلة ما بعد الحرب من خلال الدستور الجديد للدولة، من جهة أخرى وضع فورد أجندة حزب الاتحاد الديمقراطي على المحك مشككاً في معارضته الكلية لنظام الأسد، مستنداً في ذلك على المواجهات التي حصلت بينه وبين الجماعات الإسلامية من طرف وإلى اتهام المعارضة للحزب بإقامة تحالف من نوع ما مع النظام في سوريا من طرف آخر.

وأشار إلى إمكانية تحاور الولايات المتحدة مع حزب الاتحاد الديمقراطي شرط أن يستوعب الحزب أن واشنطن تدعم وحدة سوريا، وليس دعم انفصال غربي كردستان، تاركاً باب الحوار معه مفتوحاً إلى حد ما. حيث تعتبر الولايات المتحدة أن الأولوية في سوريا هي إسقاط نظام الأسد، ويمكن بعدها الحديث عن حقوق الأقليات الأخرى فيها، فهي ترى في خطوة أخرى من أي جانب أو طرف ثالث تعد بمثابة وضع للعربة أمام الحصان. حيث إنها عبرت عن ذلك بشكل واضح وعلني في مباحثات جنيف عندما أشارت إلى وجود وفدي النظام والمعارضة فقط رافضة أي طرف آخر خارج الوفدين بمن فيهم الكرد.

---

(1) مصطفى إسماعيل، **الموقف الأمريكي من أكراد سوريا**، الراية، للتفاصيل انظر: http://www.raya.com/news/pages/a2d91272-0ed7-4cb2-927c-17234ba65058.

كما وترى الولايات المتحدة أن أجندة النظام السوري تتلاقي مع أجندة حزب الاتحاد الديمقراطي في بعض النقاط، مستبعدةً تصنيف الحزب كعميل أو خائن للنظام وأنها مجرد مصالح مشتركة، وقد توافقت بينهما، كما أن الولايات المتحدة الأميركية على استعداد لتغيير مواقفها وفق مصالحها، لذا يجب عدم أخذ تصريحاتها على محمل الجد، وأنها اتهمت حزب الاتحاد الديمقراطي بالتعامل مع النظام لحرمانه من الحضور ضمن وفد المعارضة، وأكد على أن أمريكا أوقفت جميع المحادثات عن الأكراد تخوفاً من الحساسية التركية تجاههم كونها تعد البوابة الأساسية لدعم جهود المعارضة السورية من خلال فتح أبوابها للمعارضين السياسيين والجيش الحر، في حين أن أمريكا لم تكن مهتمة بحساسية تركيا إزاء تشكيلات الأكراد في العراق آنذاك، مشيراً إلى أن الظروف التي أدت إلى تشكل الكيان الكردستاني في العراق تختلف عنها في سوريا حالياً.[1]

ثانياً: دور روسيا تجاه الأكراد في سوريا:

تعاني المنطقة منها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي من. الشيشان والشركس الذين قد يكونون على الأرجح الجماعات العرقية الأكثر شهرة خارج المنطقة في شمال القوقاز– بسبب الشتات الكبير في الخارج، فضلاً عن الحربين في الحالة الأولى، وقضية الإبادة الجماعية في الحالة الثانية– هناك مجموعة واحدة غير معروف ملفها الإقليمي ولكنها تنهض بازدياد، وقد تكون لها آثار مفاجئة بالنسبة لسياسة روسيا في الشرق الأوسط: وهم الأكراد. وعلى الرغم من عدم وجود غرباء في شمال القوقاز تاريخياً، إلا أنهم يمثلون الجزء الأصغر من المزيج العرقي.– وقد أدى النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في أوائل التسعينيات إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الأكراد إلى روسيا المجاورة، في المقام الأول إلى المناطق الجنوبية والوسطى.

بينما كشف تعداد عام 2010 بأنه كان هناك حوالي 23.200 من الأكراد وحوالي 40.600 من الطائفة اليزيدية، التي عرّفت نفسها في روسيا بأنها شعب منفصل، على الرغم من الاعتراف بأصولهم الكردية.

لقد أنشأ الأكراد المراكز الثقافية في اثنتين من أكبر مدن روسيا، موسكو وسانت بطرسبورغ، للحفاظ على هويتهم وثقافتهم. إذ اكتسبت القضية الكردية مع الحرب الجارية في سوريا، والتوترات في تركيا والانقسامات الخطيرة في العراق، بعداً دولياً أكبر بالنسبة لروسيا. بينما يشعر الأكراد بالقلق على مصير زملائهم في حالة استيلاء المتطرفين على السلطة، إلا أنهم أرسلوا من شمال

(1) – نورس الديبان، **أمريكا تتبرأ من الحكم الذاتي للأكراد. وتواجهه بالقلق التركي**، أورنيت، 2014/3/7، للتفاصيل انظر: http://orient-news.net/?page=news_show&id=8076.

القوقاز مساعدات إنسانية كبيرة للأكراد في سوريا. وقد انضم العشرات من المقاتلين المتطوعين من شمال القوقاز (ومعظمهم من الشيشان وداغستان) للقوات المناهضة للنظام.[1]

وعن الموقف الروسي المساند للكرد في سوريا، التصريح الذي أدلى به(سيرغي لافروف) وزير الخارجية الروسي والذي اتهم فيه جبهة النصرة بقتل مدنيين كرد في سوريا وقبل ذلك بأيام نشرت صحيفة " كردستاني نوي" الناطقة باسم الاتحاد الوطني الكردستاني مواقف مؤيدة لقضية الكرد السوريين صدرت عن روسيا الاتحادية وقبل نحو ثلاثة أسابيع نقل عن موسكو، ضمان مشاركة الكرد السوريين في مؤتمر جنيف (2) على أساس متساوي ومنفصل، وفي هذا أمر بالغ الأهمية، كون موسكو إلى جانب واشنطن من الدعاة إلى ذاك المؤتمر، ويفهم منه إضفاء خصوصية على القضية الكردية في أن حركة كردية تحررية تتبناها (القضية) بالتالي لا تشكل معارضة تقليدية وهو كذلك. علماً أن هذه الخطوة من الكرملين، سبقتها وعلى مدى الشهور الماضية خطوات أخرى أوحت بتودد الروس إلى الكرد، منها دعوة الرئيس البارزاني مرتين لزيارة العاصمة الروسية ضمن فترة وجيزة، فزيارة سابقة " لميخائيل بوغدانوف" نائب وزير الخارجية الروسية إلى بغداد وأربيل وعلى رأس وفد رفيع المستوى التقى خلالها بالرئيسين الطالباني والبارزاني وبحسب مصادر موثوقة، إن الوفد وعد الطالباني بإيلاء اهتمام أكبر بالقضية الكردية ودعمها، مما يعني أن الاهتمام الروسي بالكرد لا يقتصر على كرد غرب كردستان فقط بل بكرد جنوب كردستان أيضاً ولابد أن يتعداه إلى شمالها أيضاً، وسبق هذه التطورات دخول شركة غاز بروم النفطية الروسية كردستان العراق للتنقيب عن النفط واستخراجه. ويأتي هذا التطور في السياسة الروسية أصلاً في أجواء تحولات سريعة في سياسة روسيا ترمي إلى استعادتها لهيبتها والدور الذي فقدته لسنوات في الساحتين الدولية عامة والشرق الأوسطية خاصة، وإلى المكانة التي يتمتع بها إقليم كردستان في المنطقة ولدى العالم وثرواته البترولية الهائلة، فمزايا أخرى لا تحصى راحت تجذب بالاستثمارات إليها من جهات العالم الأربع. أضف إلى ذلك توقع الروس، تقسيم البلدين العراق وسوريا الحتمي.

وعلى الرغم من أن هذا التطور في السياسة الروسية تجاه الكرد ولصالحهم جاء متأخراً نوعاً ما قياساً بالمواقف الأمريكية والأوروبية، لكنه يعتبر بمثابة انعطافة كبيرة في تلك السياسة، ومن الأرجح أن تحقق نجاحاً سريعاً لها على خلفية تجارب سابقة لها مع الكرد، فالروس كانوا الأكثر احتكاكاً من القوى العظمى الأخرى بالمسألة الكردية لأسباب مثل تواجد الكرد الملموس في الاتحاد

(1) – مكسيم سوشكوف، **هل ستلعب روسيا الورقة الكردية**، وكالة أنباء براثا،2013/12/19 للتفاصيل انظر: http://burathanews.com/news/222808.html.

السوفيتي السابق، فاحتضان نحو (600) كردي عراقي معارض بقيادة قائد الحركة التحررية الكردية لنحو نصف قرن مصطفى البارزاني في القرن السابق، وفيما بعد فإن القادة السوفيت لم يبخلوا بالدعم لثورة أيلول الكردستانية 1961 – 1975 فمسعى سوفيتي نفذته منغوليا بالنيابة لطرح القضية الكردية في العراق عام 1963 في الأمم المتحدة والذي أحبط لأسباب لا مجال لذكرها هنا. ومع هذا تظل المواقف الروسية السابقة والحالية دون طموح الكرد الذين –كانوا وما زالوا– يتوقعون المزيد منها. ومع هذا يبدو الموقف الروسي من قضية كرد سوريا يتقدم على الموقف الأمريكي الذي فاجأنا قبل أيام بأنهم لا يعلمون شيئاً عن استهداف الكرد في سوريا.

لقد بلغ الاهتمام الروسي بالكرد مرتبة تثير الانتباه هذه الأيام، تمثلت بتوصية لبوتين بتخصيص 1،5 مليون دولار لإجراء بحوث في القضية الكردية تنفذها أعلى مؤسسة بحثية روسية وفي ضوء نتائجها، فإن القيادة الروسية ستوسع من دعمها للكرد وتستمر، والذي قد يدفع بالغرب في النهاية إلى تشديد منافسته للروس وتجاوز ما حققه (الغرب) للكرد في جنوب كردستان من إنجازات، وربما تكون الخطوة التالية له تأسيس دولة كردية لقطع دابر الطريق على الروس في إيجاد موطئ قدم لهم في كردستان، وقد تدخل الصين الحلبة كذلك وهذا متوقع، والتي لها خبرة كبيرة في منافسة واشنطن في القارتين (أسيا وإفريقيا بالأخص)، وعلى الصعيد الاقتصادي على وجه الخصوص، وسيكون الفائز بالمنافسة ذلك الذي ينادي بتحقيق أوسع الحقوق للكرد، بما فيها حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الكردية. وكذلك لبقية القوميات المضطهدة المغلوبة على أمرها. بقي أن نعلم إن الموقف الروسي من القضية الكردية يعد ناقصاً في تجاهله للقضية الكردية في كل من تركيا وإيران مما يعني إن الروس يمارسون الانتقائية في تعاملهم الذي تتحكم به المصالح قبل كل شيء مع القضية الكردية عامة.[1]

وأيضاً ومن خلال الأحداث الجارية على الأرض، حيث إنه تشهد العلاقات التركية – الروسية في الآونة الأخيرة توترا بسبب حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري بعد أن بلغ التعاون بين الجانبين مستوى الشراكة الاستراتيجية قبل عامين.

حيث إن السياسة الخارجية التركية ركزت على الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد بالتناقض مع موقف روسيا التي تقدم دعمها الكامل للنظام السوري، في حين قدمت حكومة العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان دعمها إلى جبهة النصرة التي تعتبر امتدادا لتنظيم القاعدة في سوريا.[2]

---

(1)– عبد الغني علي يحيى، **الاهتمام الروسي المفاجئ ولكن الانتقائي بالقضية الكردية**، موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني، 2013/7/10، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/JIP5v

(2) – **توتر العلاقات التركية – الروسية بسبب أكراد سوريا**، موقع الحزب الديمقراطي التقدمي في سوريا، 2013/9/15، للتفاصيل انظر: http://www.dimoqrati.info/?p=5459

الفصل السادس

الاتجاهات العامة لتجسيد الهوية السياسية لأكراد سوريا

المبحث الأول – تيار الدعوة للمشاركة في دولة سورية الفدرالية

المبحث الثاني – التيار الداعي للفيدرالية في إطار الدولة القومية الكردية

المبحث الثالث – التيار الداعي للدولة الكردية القطرية في سوريا المقسمة

مقدمة

يتضح من اللوحة السياسية العامة في سوريا، أن للأكراد السوريين تعبيرات سياسية تخصهم، تتمثل في اثني عشر حزبا سياسيا، تتوزعها اتجاهات سياسية متباينة في إطار أيديولوجي يرتبط بعلاقات مع أحزاب وجماعات سياسية ومنظمات أهلية ومدنية سورية، كما أفرز الأكراد هيئات أهلية ومدنية تعبر عنها منتديات ثقافية كردية، إضافة إلى مشاركة نشطاء أكراد في هيئات أهلية ومدنية سوريا متعددة. وهذا يعني، أن الأكراد يشاركون اليوم في الحياة السياسية والاجتماعية السورية في مستويين: أولهما نشاط خاص ومنفصل له طابع قومي، تقوم به أحزاب وجماعات كردية، والثاني مشاركة الجماعات السياسية والثقافية الكردية في إطار نشاط سوري عام، يجمع الجماعات الكردية إلى باقي الجماعات السياسية والأهلية والمدنية في تيار المعارضة السورية، لكن الجماعات الكردية في الحالين تظل ذات علاقة بالسلطات السورية ولاسيما ببعض مواقع النفوذ والقرار[1].

ويعكس واقع المشاركة الكردية في الحياة السياسية تشتتا واضحا في التعامل مع مستقبل الأكراد الذين يقودهم التشتت على مستوى الأهداف إلى طريقين متناقضين، طريق الأهداف القومية في إطار البحث عن حل للمشكلة الكردية والذي من شأنه أن يقود إلى مزيد من التشدد القومي بما يباعد بينهم وبين مواطنيهم السوريين من عرب وآشوريين وكلدان وغيرهم. وقد ظهرت بعض تعبيراته في شعارات متطرفة أثناء حوادث القامشلي ومنها شعار "كردستان الغربية" و"كردستان سوريا"، والطريق الثاني طريق الأهداف الوطنية الذي يحل المشكلة الكردية في إطار حل وطني ديمقراطي عام، يتصدى لمعالجة مشكلات المجتمع السوري بكل فئاته مع إعطاء خصوصية لوضع الأكراد ومعاناتهم[2].

وعلى رغم أن مشاركة الأكراد في الحياة السياسية السورية على غاية كبيرة من الأهمية، فإن مشاركتهم في أحزاب قومية مستقلة من شأنها – في إحدى نتائجها – تكريس انقسام قومي في الحركة السياسية الضعيفة أصلا، ما يزيد الحركة ضعفا فوق ضعفها، هذا إذا لم تتصاعد نعرات قومية متبادلة على غرار ما حدث في حوادث القامشلي وتداعياتها.

وبعد استعراض ما سبق من معطيات تاريخية وسياسية للمسألة الكردية عامة ومناطق النزاع خاصة، وفي ظل التدخل الإقليمي والدولي في سوريا، وفي ضوء التأثير الدولي وخاصة روسيا وأمريكيا في سوريا، فإن البحث في مستقبل للمسألة الكردية في سوريا هو محاولة لاستشراف

(1) فايزة سارة، الأكراد والحياة السياسية في سوريا، صحيفة الوسط البحرينية – العدد 875 – الجمعة 28 يناير 2005م الموافق 17 ذي الحجة 1425هـ.

(2) المرجع السابق ، نفسه.

الاستراتيجيات المحتملة التي من الممكن أن يندرج ضمنها مسار تطور هذه المسألة في ظل الظروف الدولية القائمة[1].

ومن هنا فإن التيارات السياسية الكردية تتوزع بين اتجاهات ثلاثة سيتم إيرادها فيما يلي:

المبحث الأول

تيار الدعوة للمشاركة في دولة سورية الفدرالية:

يبدو أن تمتع أكراد سوريا بالحكم الذاتي في إطار فدرالية سورية هو أقرب السيناريوهات للتطبيق وذلك لأن التوجه العام لأكراد سوريا يصب في هذا الاتجاه. فبرنامج حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) يقوم على أساس بناء كيان كردي في إطار فيدرالي سوري. ومن هنا صاغ هذا الحزب رؤيته على أساس بناء سوريا ديمقراطية تعددية برلمانية لامركزية. وذلك وفق المبادئ الدستورية التفصيلية التالية:

- دستور جديد توافق للبلاد ينسجم مع طموحات ومصالح الشعب السوري بكامل مكونات ويتواءم مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ويضمن ممارسة حياة د ديمقراطية حرة.
- الجمهورية السورية دولة مستقلة وموحدة ذات سيادة، نظام الحكم فبها جمهوري ديمقراطي تعددي برلماني لا مركزي.
- سوريا بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، ويضمن الدستور حماية هذا التنوع.
- اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في دستور البلاد، وحماية باقي اللغات الحية (الأشورية التركمانية الشركسية الأرمنية الآرامية.) ...
- ضمان حقوق الأقليات القومية من سريان وكلد وآشور وأرمن وشركس وتركمان.
- تمثيل المكونات السورية في تشكيلة السلطة التنفيذية (مجلس الرئاسة والوزراء) بنسب عادلة
- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية بما يخدم بناء الدولة على أسس ديمقراطية لا مركزية تنسجم مع التنوع القومي والديني في البلاد
- اعتماد علم للدولة السورية ونشيد وطني بما يرمز لتعددية مكونات الشعب السوري وإرثه الحضاري [2].

---

(1) المرجع السابق ، نفسه.

(2) دستور الحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) المقر في المؤتمر الاعتيادي السابع للحزب ص3 –4 .

- ❖ إلغاء التمييز ورفع المظالم والاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا وإيجاد حل ديمقراطي لقضيته القومية في البلاد عبر تمكينه دستوريا من التمتع بحقوقه القومية المشروعة في إطار حماية وحدة البلاد.
- ❖ تمكين الشعب الكردي في سوريا من التمتع بحقه في مبدأ وصيغة الإدارة الذاتية للمناطق الكردية في إطار حماية وحدة البلاد.
- ❖ الاعتراف الدستوري بحقيقة وجود قومية كردية كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري
- ❖ إعادة النظر في التقسيمات الإدارية للمناطق الكردية، واعتبارها وحدة إدارية – سياسية واحدة
- ❖ إقرار واعتماد العلم الكردي **Ala rengîn** رمزاً قومياً.
- ❖ اعتبار كل من مناطق القامشلي وكوباني (عين العرب) وعفرين محافظات؛ نظراً لضرورات التنمية والتعويض عن التهميش والإهمال اللاحق بها تاريخيا [1].

ويتجه المجلس الوطني الكردي بأحزابه المعروفة نحو الفدرالية في الإطار السوري، منذ أن انعقد المؤتمر الوطني الكردي في مدينة القامشلي في السادس والعشرين من أكتوبر 2011، بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا، وحضور أكثر من 250 مندوباً أوائل مناضلي الحركة الكردية، والشخصيات الوطنية المستقلة، وممثلين عن المجموعات الشبابية، ونشطاء لجان حقوق الإنسان، وفعاليات اجتماعية وثقافية وإعلامية. فقد رأى المؤتمر أن الشعب الكردي في سوريا هو شعب أصيل، يعيش على أرضه التاريخية، ويشكل جزءا أساسيا من النسيج المجتمعي والوطني والتاريخي لسورية. وأن هذا يتطلب الإقرار الدستوري بوجوده كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري، وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد، وفي ظل دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية، وعلى أساس اللامركزية السياسية وبما يضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي[2].

ثم تضمن البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي في سوريا، الذي انعقد الأحد 22 نيسان/أبريل 2012، قرارات مماثلة، حيث نص على ما يأتي[3]:

1. سوريا دولة ديمقراطية متعددة القوميات والأديان والطوائف بنظام برلماني تلتزم المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان تعتمد مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون وترسم سياستها بما يحقق المصالح العليا للشعب السوري ويصون وحدته وأمنه.

---

(1) المرجع السابق، ص 5 – 6 .

(2) نص بيان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية http://cutt.us/OOBQa .

(3) البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي في سوريا، الأحد 22 نيسان/أبريل 2012

2. الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي وهويته القومية في سوريا واعتبار لغته لغة رسمية في البلاد وبحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكا أساسيا وفق المواثيق والأعراف الدولية.
3. الشعب الكردي في سوريا جزء من الشعب السوري وهو يشكل قومية أساسية أصيلة في البلاد، وحركته الوطنية هي جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية العامة وحراكه من الثورة السورية.
4. إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات والقوانين التمييزية المطبقة بحق الشعب الكردي في سوريا وإزالة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تلك الإجراءات.

وفي 11-7-2012 تم الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي في سوريا ومجلس الشعب لغربي كردستان، في الإعلان المعروف باسم إعلان هولير (أربيل)، على التمسك بالثوابت الوطنية للشعب الكردي، في إطار العمل مع جميع مكونات الشعب السوري، لبناء سوريا ديمقراطية تقوم على دستور يقر بالتعدد القومي، بالحقوق القومية للشعب الكردي، في إطار اللامركزية السياسية

وقد نتج عن هذا الاتفاق تأسيس الهيئة الكردية العليا باعتبارها الجهاز الحاكم للمناطق الخاضعة للحكم الكردي في سوريا. وقد أسسها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والمجلس الوطني الكردي عقب توقيع اتفاقية التعاون بين الجانبين، والتي تم توقيع عليها في اليوم التالي لاتفاق هولير، أي في 12 يوليو 2012 في أربيل، تحت رعاية الرئيس الكردي العراقي مسعود بارزاني[1].

وقد أكدت الهيئة الكردية العليا والمنبثقة عن مجلس الشعب لغرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في سوريا في اجتماعها الأول، بتاريخ 2012/7/24، وفي إطار تنفيذ اتفاق إعلان هولير في 2012/7/11 على ما يلي[2] :

- ❖ أن الهيئة الكردية العليا خطوة هامة تخدم وحدة الشعب السوري وأهداف ثورته في الحرية والكرامة .

(1) الموسوعة الحرة" ويكيبيديا، معارضة سورية، مرجع سابق.

(2) بيان صادر الهيئة الكردية العليا، 24 7 – 2012 .

- ضرورة حماية السلم الأهلي في المناطق الكردية بالتعاون مع الإخوة العرب والسريان والكلد والآشوريين وغيرهم، والتأكيد على أن المطالبة بالحقوق القومية لشعبنا الكردي لا تشكل أي خطر على وحدة بلادنا ولا تهديداً لإخوتنا الشركاء في هذا الوطن .

وأكد، كذلك، المؤتمر الوطني الكردي الثاني في سوريا الذي انعقد يومي 10-2013/1/11 في مدينة قامشلي، وبحضور 211 مندوباً، يمثلون كافة أطياف المجتمع الكردي من أحزاب ومستقلين ونساء وشباب الحراك الثوري، أن أرقى أشكال نظام الحكم في سوريا يتمثل في الدولة الاتحادية الديمقراطية متعددة القوميات والأديان والطوائف بنظام نيابي يلتزم المواثيق الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وتقر دستوريا بوجود الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكا أساسيا وحل قضيته القومية وفق العهود والمواثيق الدولية واعتبار المناطق الكردية وحدة قومية متكاملة بما ينسجم مع الدستور المستقبلي للبلاد والاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في البلاد. وفي هذا السياق، أكد على أهمية اتفاقية هولير لصيانة وحدة الصف الكردي في سياق الثورة السورية وضرورة تنفيذ بنودها وتفعيل عمل لجانها في فترة زمنية قصيرة وضرورة تعديل بعض البنود التي من شأنها المساهمة في تسريع العمل وتوسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار والمحافظة على خصوصية كل مجلس بحيث لا يتعارض مع الهدف المشترك [1] .

كما أكد المؤتمر على ضرورة العمل مع المعارضة الوطنية السورية من "أجل إسقاط النظام الاستبدادي القمعي الدموي بكافة رموزه ومرتكزاته الأمنية والإيديولوجية وإيجاد البديل الديمقراطي وكذلك أهمية العمل على الحل السياسي في البلاد وضرورة الانتقال إلى دولة الحق والقانون عبر مرحلة انتقالية واضحة المعالم ونبذ وإدانة كافة أشكال الصراعات الطائفية والمذهبية" [2].

ثم أكدت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا يوم الأربعاء 29 /2014/1، على ضوء التحضير لمؤتمر جنيف 2، على موقفها الداعي لإيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة في هذا المؤتمر، بحيث تلبي طموحات وتطلعات الشعب السوري في الحرية والكرامة من خلال تشكيل هيئة حكم انتقالي تفضي إلى قيام دولة اتحادية، ديمقراطية، تعددية، برلمانية، تقر دستورياً بالحقوق. كما أكدت على على دعمها ومساندتها الكاملة للوفد الكردي المشارك في المؤتمر، وتمنت أن يتم التنسيق مع الإخوة في مجلس شعب غرب كردستان وفقاً لتفاهمات هولير تاريخ 11 / 7 / 2012 حتى يكون الوفد شاملاً ومعبراً عن تطلعات وآمال الشعب

(1) بيان صادر عن رئاسة المؤتمر الوطني الكردي الثاني في سوريا

(2) بيان صادر عن رئاسة المؤتمر الوطني الكردي الثاني في سوريا

الكردي. ولم يفت الأمانة أن تعبر عن رفضها للإدارة الذاتية التي أعلن عنها في الجزيرة وكوباني، لأن هذه المكونات لم تلتزم بقرار المجلس الوطني الكردي في جلسته التي انعقدت في 5 –7 / 12 / 2013 وبالتالي فإن هذه المكونات لا تمثل المجلس الوطني الكرد، على أن يتم اتخاذ الموقف حيال ذلك في المجلس القادم [1]

وتعزيزاً لهذا التوجه، عقد المجلس الوطني الكردي في الثاني من شهر شباط 2014، اجتماعاً اعتيادياً، أكد المجلس من جديد على أهمية مؤتمر جنيف 2 وضرورة إنجاحه ليكون المدخل الواقعي لإنهاء عذابات السوريين من قتل وتدمير وتشريد وتهجير..، والبدء بتشكيل هيئة حكم انتقالية تنهي النظام الاستبدادي وتعمل على بناء دولة اتحادية ديمقراطية برلمانية تعددية، يقر دستورها بوجود الشعب الكردي ويعترف بحقوقه القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية وحقوق باقي المكونات ضمن وحدة البلاد. ثم ثمن المجلس جهود الوفد الكردي الذي يحظى بتأييد ودعم معظم أبناء الشعب الكردي وتمنى له الدور الإيجابي والمشاركة الفعالة وحرصه على تحقيق ما يتطلع إليه هذا الشعب، ورأى أن أية محاولة للقفز على تلك التطلعات وتجاهل الكرد وقضيته لن يكون في صالح الشعب السوري وقضيته ولا يعزز دور الوفد الوطني المعارض، كما لا يوفر مناخ الاستقرار في سوريا راهناً ومستقبلاً.

ونظراً لعدم موافقة المجلس على (الإدارة الذاتية المعلنة في بعض المناطق الكردية) المنبثقة عن بعض الأحزاب الكردية، فإنه قد قرر، رغم إعلانه باحترام خيار تلك الأحزاب، سحب عضوية تلك الأحزاب في المجلس الوطني الكردي، إنهاء تمثيلها في هيئاته ومؤسساته، وهذه الأحزاب هي:

1–الحزب اليساري الكردي في سوريا.

2–حزب اليسار الديمقراطي الكردي في سوريا.

3– العضو المستقل أكرم حسو – عضو الأمانة العامة للمجلس[2].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوجه الكردي العام، والذي صاحب الثورة السورية منذ انطلاقتها، ليس بعيداً عن توجه المعارضة السورية، وأن بين الطرفين قدر كبير من التلاقي حول مستقبل سوريا. فقد تبنى المجلس الوطني السوري هذا التوجه إذ ورد في بيانه الصادر بتاريخ في 3 نيسان (أبريل) 2012، "وبناء على وثيقة "العهد الوطني لسوريا المستقبل"، وإيماناً بضرورة إزالة الغبن الواقع على الشعب الكردي على مدى عقود، وللظروف الخاصة التي مرّ بها الكرد في سوريا،

(1) بيان صادر عن اجتماع مكتب الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا، الأربعاء 28 كانون الثاني 2014

(2) المجلس الوطني الكردي في سوريا، 2014/2/6 ، ممثلية هولندا: http://cutt.us/Z1fW

فقد أصدر المجلس الوطني السوري هذه الوثيقة الوطنية التي تحمل رؤيته والتزاماته تجاه القضية الكردية في سوريا"، من خلال "العمل على إسقاط نظام الأسد وبناء سوريا المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية، وبناء شراكة وطنية وفق الأسس التالية: [1] :

1. الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة، والاعتراف بالحقوق القومية للأكراد في إطار الوحدة السورية.
2. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين.
3. أن سوريا الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية.. وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي.

ثم تم تعزيز هذا التوجه باتفاق الائتلاف الوطني السوري المعارض والمجلس الوطني الكردي على انضمام الأخير إلى الائتلاف الوطني من خلال اتفاقية ضمّت 16 بنداً، منها [2]:

- ❖ الاعتراف بالحقوق الدستورية للشعب الكردي وإطلاق اسم "الجمهورية السورية" بدلاً من "الجمهورية العربية السورية"
- ❖ الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً
- ❖ اعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية".

ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والقوى السياسية المرتبطة بالنظام لم تبدِ معارضة واضحة تجاه التوجه الكردي العام، وبخاصة بعد أن أطلق النظام يد الأكراد للعمل السياسي والعسكري في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية عرقية. ومن بين القوى السياسية المهادنة للنظام والتي لا تعارض تسوية وطنية لقضية الأكراد وفقاً لمطالبهم:

❖ هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي:

تتكون الهيئة التي تأسست في دمشق في أواخر يونيو 2011 من أحزاب وشخصيات يسارية وقومية وكردية. وهي تقدم نفسها بوصفها البديل العلماني للائتلاف وللمجلس الوطني السوري. وهي تعارض بقوة التحول نحو المعارضة المسلحة والدعوات إلى التدخل العسكري الغربي. ومن ثم فهي لا

(1) الموقع الرسمي للمجلس الوطني السوري، انظر: http://cutt.us/nFZNp

(2) نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي نص على نفس البنود الواردة أعلاه ، صدى الشام: http://cutt.us/NsDtl

تهدف إلى "سقوط النظام"، بل لـ "التغيير الديمقراطي"؛ حيث ترى أن سقوط النظام ينبغي أن يتحقق من خلال التغيير الديمقراطي لا أن يصبح سقوط النظام بديلاً عن هذا التغيير[1].

❖ تيار بناء الدولة السورية:

تأسس تيار بناء الدولة السورية في دمشق في 20 سبتمبر 2011 برئاسة لؤي حسين وهو يتفق مع هيئة التنسيق الوطنية في رفض دعوات إسقاط النظام، والتدخل الخارجي، كما يرفض التحول إلى المعارضة المسلحة [2]

❖ المعارضة" داخل الحكومة:

سعى النظام الحاكم، رغم أنه حشد أجهزته الأمنية، ووحداته العسكرية والميليشيات الحليفة له لقمع الانتفاضة، لإظهار درجة من الانفتاح على "الإصلاح" و"الحوار"، لكن بشروطه. وبناء على ذلك، عيّن في يونيو 2012 في الحكومة وزيرين ينتميان للمعارضة منذ ما قبل الانتفاضة، وهما علي حيدر وقدري جميل. حيث تم تكليف الأول وزيراً للمصالحة الوطنية والثاني نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية. وقد دفعهما هذا التعيين إلى تبني مواقف أكثر ليونة تجاه النظام، وإلى الدعوة للدخول في محادثات مع المعارضة السورية الرئيسية، بهدف التوصل إلى تسويات ترضي جميع الفرقاء [3].

ومما سبق يتضح أن مشروع أو سيناريو الفدرالية الكردية في إطار الجمهورية السورية، ووفقاً لدستورها القائم على أسس الديمقراطية والمساواة والإقرار بحقوق الأقليات في تشكيل كياناتهم الخاصة في ظل دولة سوريا تؤمن بالتعددية وبالحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية ـ يتضح أن هذا السيناريو هو السيناريو الأقرب للتطبيق في ظل أية تسوية أو نتيجة سياسية يمكن أن تترتب عن انتصار المعارضة أو حتى على نجاح النظام في الاحتفاظ بوجوده واستمرار سيطرته على مقاليد الأمور.

---

(1) تقرير الشرق الأوسط رقم 146 ، أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، International Crisis Group ،Brussels، Belgium ، أكتوبر 2013، ص 3 .

(2) المرجع السابق، ص 4 .

(3) تقرير الشرق الأوسط رقم 146 ،أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية، International Crisis Group ،Brussels، Belgium ، أكتوبر 2013، ص 4 .

المبحث الثاني

التيار الداعي لكيان فيدرالي في إطار الدولة القومية الكردية

برز هذا الاتجاه في ظل الطموحات الكردية القومية التي يلتقي عليها جميع الأكراد، في كل من سوريا والعراق وتركيا وإيران. ولكن طموحات هذا التيار تبدو غير ممكنة في المدى المنظور؛ لأنها تصطدم بعدد من المعوقات ومنها:

- معوق الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية، حيث إن "الدولة الكردية" في حال إعلانها بإقليم كردستان العراق منفردًا أو في شمال سوريا أو حتى "كردستان الكبرى" –وهو أمر مستبعد– ستكون "دولة حبيسة"، لا تملك أي منفذ بحري. وهذه ستكون مشكلة معقدة تواجه الدولة الوليدة، ويضاف إلى ذلك أنها ستكون في بيئة إقليمية معادية من جميع الجهات.
- وجود خلافات كردية عديدة حول توقيت إعلان الاستقلال؛ فعلى الرغم من وجود توافق كبير لدى قطاعات كردية واسعة على التوجه نحو إعلان الدولة، فإن نظام وشكل هذه الدولة ومسألة توقيت إعلانها محل جدل واسع بين الأطراف المعنية.
- تنوع المجتمع الكردي دينيًّا ولغويًّا، واختلاف توجهات وتحالفات الحركات والأحزاب الكردية التي تنقسم سياسيًّا وأيديولوجيًّا، وتمثل جماعات مصالح مختلفة. وقد نشبت بينها العديد من حالات الاقتتال. ففي إقليم كردستان رغم التعايش البارد لسنوات بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، لا تزال الإدارات في أربيل والسليمانية مستقلة عن بعضها، ولا تزال قضايا مثل توحيد الأجهزة الأمنية دون حل. وفي الوقت الذي تتمتع فيه الأحزاب الكردية العراقية بعلاقات جيدة مع تركيا وقوى المعارضة السورية وعلاقات متوترة مع النظام السوري، يتحالف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المدعوم من حزب العمال الكردستاني التركي مع النظام السوري ضد قوى المعارضة السورية [1].
- أن إعلان الدولة بالنسبة ليس شأناً خاصاً بالأكراد، ولا بد من أخذ مواقف كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا، فضلاً عن الموقف الدولي بعين الاعتبار؛ فالعراق، الذي يعد الأكثر تأثرًا في الأمر، يعارض بشدة مسألة استقلال كردستان. وهنالك مناطق تنازع كبير بين الطرفين من الصعوبة بمكان تنازل أحدهما عنها للآخر[2]. وعلى الرغم من قلة تأثير النظام السوري

---

(1) مثنى العبيدي، هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟ ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية30-10-2014 ، انظر: http://cutt.us/po69Y .

(2) المرجع السابق، نفسه .

وموافقته على منح المناطق الكردية حكمًا ذاتيًّا، فإن دعمه لبعض الأكراد لا يعدو كونه وسيلة لشق صف قوى المعارضة وإحداث الاقتتال بينها؛ ومن المعروف أن سياسات النظام السوري أكثر تشددًا تجاه الأكراد على مر السنوات [1]. أما الموقف الإيراني فيعارض بشكل كبير لأي خطوات نحو استقلال الأكراد، وهم يعون تأثير إيران في أوضاعهم؛ فقد حذر السفير الإيراني في العراق قادة الاتحاد الديمقراطي عند زيارته إلى السليمانية، بأن إيران ستغلق حدودها مع الإقليم إذا أُجري الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان. والمسألة نابعة من وجود أقلية كردية في شمال غرب إيران تعاني الاضطهاد، ومن المؤكد أن يدفعها حصول أكراد العراق على الاستقلال إلى المطالبة بالانضمام إليهم. وهو ما لا تقبله إيران في وضعها الراهن[2].لا يختلف موقف تركيا هي الأخرى عن إيران من حيث وجود أقلية كردية فيها؛ فهي تعارض تمامًا أي انفصال لإقليم كردستان؛ لما ينعكس على أوضاعها الداخلية من تداعيات.

أما الموقف الدولي، لا سيما الأمريكي والأوروبي، فهو مع دعم الأكراد ومنحهم حقوقهم في دولهم التي ينتمون إليها دون السماح لهم بالاستقلال في دولة واحدة، وهو الأمر الجاري حاليًّا؛ فقد واجهت خطوة حكومة إقليم كردستان للتحضير لإجراء استفتاء حق تقرير المصير للإقليم رفضًا أمريكيًّا قاطعًا. وما الدعم الأمريكي لكردستان العراق والضغط على بغداد لتنفيذ مطالب الإقليم إلا جزء من توجه امريكي لإبقاء كردستان ضمن العراق الموحد وتجميد فكرة الاستقلال في الوضع الراهن، كما أن تنوع وتعقد المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والإقليمية الممانعة لقيام الدولة الكردية، ستحول دون تضحية الدول الكبرى بهذه المصالح من أجل مصالحها مع الأكراد التي من الممكن تحقيقها دون إعلان الدولة الكردية[3].

وهكذا يتبين أن مسألة إعلان الدولة الكردية المستقلة تبدو مستبعدة في المدى المنظور على الأقل؛ بسبب عدم توافر الظروف والأوضاع المواتية لذلك داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. أما على المدى الاستراتيجي البعيد، فقد يصبح الأمر مختلفاً، ولكن بحثه يقع خارج نطاق هذه الدراسة.

---

(1) المرجع السابق، نفسه .

(2) المرجع السابق، نفسه .

(3) المرجع السابق، نفسه . ولمعرفة مخطط تفتيت منطقة الشرق الأوسط انظر الملحق رقم 3، ص 165 .

المبحث الثالث

التيار الداعي للدولة الكردية القطرية في سوريا المقسمة

ويستند هذه المشروع إلى أن نظام الحكم البعثي العلوي بقيادة بشار الأسد يتبنى استراتيجية تقسيم سوريا باعتبارها الخيار الأخير، في حالة فشله في الاحتفاظ بالوحدة السورية، أو فشله في القضاء على الثورة السورية المعارضة.

وبالعودة إلى مشروع الحكم الذاتي الأحادي، يمكن الإشارة إلى أن المشروع بدأ عندما شرع "الحزب الديموقراطي الكردي" في كتابة دستور للدولة الجديدة قيد التشكيل "باعتبار أن الأزمة في سوريا لن تنتهي قريباً. وأن هذه الحقيقة تقتضي تشكيل إدارة ذاتية داخل مجتمع غرب كردستان " كما يقول صالح مسلم أمين عام الحزب!. وقد تزامن ذلك مع ظهور شائعات تتحدث عن موافقة أطراف كردية عديدة على هذا المشروع. فقد ذكرت مصادر إعلامية وعسكرية واسعة الاطلاع لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية إن أكراد سوريا ممثلين بحزب "حزب الاتحاد الديموقراطي "PYD" و ″حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا "يكيتي"، بالإضافة إلى المجلس الوطني الكردي، يتجهون إلى إعلان حكومة خاصة بهم بمشاركة شيخ عشيرة آل طي العربية، مرجحة أن يتم إعلان حكومة دولة "إقليم غربي كردستان" التي ستمتد بمحاذاة الشريط الحدودي الشمالي والشرقي لسوريا وتحديدا إقليم كردستان العراق قريبا[1].

أعلن أكراد سوريا يوم الثلاثاء2013/11/12 عن تشكيل مجلس حكم ذاتي انتقالي في المناطق ذات الغالية السكانية الكردية شمال شرق البلاد. ومن الجدير بالذكر أن توقيت تشكيل هذا المجلس مرتبط بحيثيات مؤتمر جنيف 2، وبموازين القوى على الأرض السورية، بعد أن انسحبت قوات النظام السوري الحاكم تكتيكيا من جل المناطق الكردية في منتصف العام 2012 في محاولة لتحييد الأكراد عن الصراع العسكري مع القوات النظامية، ومنع تحالفهم مع المعارضة المسلحة، وكسبهم في معادلة الحرب على مستقبل الدولة السورية، في منتصف 2012 من المناطق الكردية لتشجيع الأكراد على عدم التحالف مع مسلحي المعارضة السورية، وبعد أن تمكّن المقاتلون الأكراد من السيطرة على معبر بالغ الأهمية على الحدود مع العراق، وأبدوا مقاومة شرسة أمام قوات داعش في كوباني، وبعد أن بات للبلاد ثلاث حكومات، نظامية في دمشق وائتلافية في اسطنبول وكردية

(1) فايز سارة، هل تقسيم سوريا ممكن؟، المستقبل:

في القامشلي[1]. وبعد تمكن وحدات حماية الشعب من السيطرة على مناطق كانت في أيدي مسلحين جهاديين مرتبطين بالقاعدة وبالتوافق مع مختلف مكونات المجتمع من كرد وعرب وسريان وآشوريين وحتى مع الجيش العربي السوري في بعض الأحيان[2]

وقد جاء الإعلان عن "تشكيل الإدارة المدنية الانتقالية لمناطق غرب كردستان – سوريا"، وتأليف حكومة مؤقتة برئاسة أحمد طعمة، قيادة مجلس مكون من 61 شخصية من مكونات المجتمع الكردي المحلي في المنطقة الشمالية الشرقية السورية.

وقد أعلنت الإدارة الذاتية أنها تهدف إلى حماية الحدود ومحاربة الإرهاب ضمن مناطق السيطرة الكردية. وقد نفى حزب الاتحاد الديمقراطي أن تكون هذه الخطوة دعوة للانفصال حيث أكد رئيسه صالح مسلم أن مصطلح "غرب كردستان" هو جغرافي ولا يحمل أبعادا سياسية. وقد تم تقسيم المنطقة الكردية في سوريا، بموجب التوافقات، إلى ثلاث مناطق، لكل منها مجلسها المحلي الخاص وممثلوها في المجلس الاقليمي العام، وتكون القامشلي هي العاصمة. كما أن مهمة الإدارة المرحلية تتمثل في إعداد قوانين الانتخابات المحلية والتحضير للانتخابات العامة وإقرار القوانين بالإضافة إلى القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها المنطقة وسوريا[3].

وفي إطار المشروع السابق، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا، في 22-1-2014، عن تشكيل حكومة محلية في منطقة الجزيرة. وأوضح رئيس الحزب صالح مسلم أن "هذه الحكومة المؤلفة من 22 عضوا ضرورية لضمان ألا يكون ثمة فراغ سياسي". وأن تشكيلها قد جاء لعدم إمكانية انتظار لحين التوافق على حل سياسي للأزمة السورية. وهو ما يعني أن يبدأ الأكراد بإدارة شؤونهم على الأرض. وتأمين الحاجات الأساسية للناس. ثم أضاف بأن الحكومة ليست مشكلة حصرا من الأكراد، بل تضم مسلمين ومسيحيين[4].

ثم أعلنت منطقة كوباني، وهي الاسم الكردي لناحية عين العرب في محافظة حلب، في 27 1- 2014 أي بعد أسبوع من إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا حكومة ذاتية في الجزيرة، أنها منطقة حكم ذاتي،.

---

(1) جهاد صالح، الأكراد في سوريا نحو إدارة مدنية انتقالية، موقع فكرة، &lang=ar4391http://fikraforum.org/?p=

(2) جهاد صالح، الأكراد في سوريا نحو إدارة مدنية انتقالية، موقع فكرة، &lang=ar4391http://fikraforum.org/?p=

(3) جهاد صالح، الأكراد في سوريا نحو إدارة مدنية انتقالية

(4) أكراد منطقة كوباني في سورية يعلنون إقامة إدارة حكم ذاتي، http://cutt.us/uLDQH ، بتاريخ 27-1-2014 .

وأصدر المجلس التنفيذي "للإدارة الذاتية الديمقراطية" في مقاطعة كوباني – سوريا في ختام اجتماع المجلس التشريعي لإدارة المقاطعة، الذي عقد اليوم في مدينة كوباني، بيانا أكد أن هذا التشكيل قد جاء "لملء الفراغ الأمني والإداري ولتأمين احتياجات سكان المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كان لا بد من تشكيل إدارة ذاتية ديمقراطية لإدارة شؤون المنطقة". وأكد البيان إلى أن 15 من الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية تشارك في المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة. كما أكد "إن هذه الادارة المؤقتة لا تهدد وحدة سوريا ولا تهدد أمن واستقرار دول الجوار وليست موجهة ضد أحد"[1].

وليس من المتوقع أن تصمد هذه الحكومات المحلية طويلاً وذلك للأسباب التالية:

أولاً – أن الأكراد منقسمون حالياً إلى حلفين: حلف الاتحاد الديمقراطي برعاية الاتحاد الوطني الكردستاني (مجموعة إيران)، والحلف الثاني برعاية الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه البرزاني (مجموعة تركيا)، وأن هذه الانقسامات قد زادت من الشرخ الكردي في ظل استمرار وجود نظام الاسد وقواته ومخابراته في المناطق الكردية وتحالفه مع الاتحاد الديمقراطي عبر منحه السيطرة على المناطق الكردية وإدارة مؤسسات الدولة فيها، وذلك ليتفرغ النظام للمناطق السورية الأخرى المشتعلة. وقد سبب هذا الأمر انقسامات وصراعات مع أنصار عبد الله اوجلان وصلت إلى حدّ الخطف والاعتقال من قبل الاتحاد الديمقراطي بقيادة صالح مسلم وظهور الجماعات الاسلامية المتطرفة للسيطرة على المناطق الكردية الغنية بالبترول؛ مما أجبر الأكراد على النزوح الجماعي[2]..

والمجلس الوطني الكردي قدم نفسه كوفد مستقل وكطرف في المعارضة السورية في جنيف 2، ولكن لا مانع لديه أيضا بأن يكون ضمن وفد الاتلاف، في حين رغب صالح مسلم (رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي) في المشاركة ضمن وفد كردي واحد تحت راية الهيئة الكردية العليا، رغم أنه سيتمثل بحزبه في جنيف مع هيئة التنسيق الوطنية [3].

ولما كان من صعب أن يصل الأكراد في سوريا لخطاب سياسي توافقي في ظل التجاذب السياسي والإقليمي بين البرزاني والعمال الكردستاني وادخالهما القضية الكردية السورية في الصراع السياسي، فقد أضعفت هذه الازمات دور الأكراد في الثورة السورية، وجعلت الطموحات

(1) تشكيل حكومة محلية في منطقة الجزيرة ذات الأغلبية الكردية شمال شرق سورية، http://cutt.us/PYPd ، 22-1-2014 .

(2) جهاد صالح، الأكراد في سوريا نحو إدارة مدنية انتقالية، موقع فكرة،
&lang=ar4391http://fikraforum.org/?p=

(3) المرجع السابق، نفسه.

الكردية في إقامة فدرالية سوريا وتحقيق نظام سياسي لامركزي– يمنع عودة الديكتاتورية لسوريا في المستقبل– هدفا بعيد المنال. ففي نهاية المطاف، لا يمكن للقوى الكردية في سوريا أن تحقق أية عدالة للقضية الكردية مع فقدانهم لقرار سياسي مستقل. وقبل تكوين قوة سياسية موحدة تكون نواة لأية ديمقراطية لسوريا في المستقبل. [1].

ثانياً – أن هذا المشروع لا يمكن تطبيقه في الوقت الراهن، وذلك لأنه لم يلق قبولاً كردياً واسعاً، ولعدة أسباب منها تغييب الحزب القائم على المشروع لقوى معينة في داخل المعارضة السورية، وعمله على تنفيذه لإرضاء أجندات الدول الداعمة له، والتي تستفيد من تنفيذ هذا المخطط الإقصائي من وجهين، وهما [2]:

أولا – حالة التشتت التي تعيشها المعارضة الكردية بكافة مجالسها وتوجهاتها. هذا التشتت الذي ألقى بظلاله على تقييم المعارضة السورية والمجتمع الدولي للكرد وحقوقهم الوطنية بشكلٍ سلبي، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الرؤية فيما يخص تمثيل الكرد في جنيف 2 من جهة، وإلى إفراغ القضية الكردية في سوريا من مشروعيتها من جهة أخرى.

ثانياً – تعمد المجتمع الدولي إلى إقصاء الكرد وإرجاء ملفهم وملف باقي الأقليات لحين الانتهاء من حكم الأسد والمرحلة الانتقالية (الحرجة) التي ستليها، وذلك بحجة أن إعادة إحياء سوريا جديدة يقع في سلم أولويات المنظومة الدولية، وأنَّ عملية إعادة الإحياء تلك تتطلب من الكرد وسواهم من إثنيات وأطياف المجتمع السوري تأجيل ملف الأقليات وحقوقهم في سوريا المستقبل لحين الوصول إلى حالة الاستقرار المزعومة[3].

وخلاصة القول إن هذا المشروع "غير ممكن على الأرض"، لأنه "لا يعدو كونه مغامرة بالأكراد تفيد النظام، وبتحريض منه ربما" [4]، وأنه "مشروع أحادي من طرف (PYD) وتحديدا جماعة صالح مسلم الذي لم يستشر فيه أحدٌ، ولم يناقشه مع أي هيئة كردية. ولم يعرف به الجميع إلا من الإعلام.

و بالعودة إلى مشروع دولة مستقلة في إطار تقسيم سوريا، فإنه يستند إلى الخيار الأخير للنظام السوري والذي سيأخذ بفكرة تقسيم سوريا في حالة عجزه عن الاحتفاظ بوحدة البلاد تحت حكمه. فقد أوردت صحيفة "الغارديان" البريطانية، في هذا الإطار، نبأً عن تكليف من بشار الأسد

---

(1) المرجع السابق، نفسه ..

(2) سلمان العيسى، أين الكرد من مؤتمرات الحوار حول سوريا؟: جنيف 2 أنموذجاً .

(3) فايز سارة، هل تقسيم سوريا ممكن؟، جريدة الشرق الأوسط، **الاحد 26 فبراير 2012 العدد 12143** .

(4) المرجع السابق، نفسه .

لشخصية دولية ديبلوماسية معروفة قامت، بالاتصال بأفيغدور ليبرمان، والطلب منه بألا تقف إسرائيل ضد الاتجاه إلى تشكيل دولة علوية إذا اقتضى الأمر. ويبدو أن الأسد قد اتجه إلى هذا التفكير مستنداً إلى أمرين:

أولا – ان التدخل الأميركي لدعم المعارضة لن يحصل وإذا حصل لن يكون فعالاً

ثانياً – أن إسرائيل التي تحلم بشرق أوسط مقسّم ومتصارع على أسس مذهبية وطائفية ستضغط لمنع التدخل الأميركي، وستشجع عملياً على الانقسام بقيام دولة علوية في الغرب ودولة كردية في الشمال

ومما يؤكد هذا التوجه لدى النظام السوري أنه قد صاغ استراتيجيته في التصدي للثورة عبر ثلاثة خطوط سياسية رئيسة: الخط الاول، التصعيد في سياسته الدموية قتلاً واعتقالاً وتشريداً لأغلبية السوريين، وتدميراً لممتلكاتهم وموارد عيشهم الأمر الذي يدفعهم للدخول معه في مواجهة مسلحة خاسرة في أكثر نتائجها، وفق موازين القوى القائمة حاليا. وهو الخط السائد على أرض الواقع في الوقت الراهنً. بينما اتجه الخط الثاني لخلق أطر تنظيمية مسلحة، وتعزيز توجهات وسياسات جماعات التطرف من أي جهة جاءت، سواء من خلال تدخل مباشر، أو بصورة غير مباشرة لأن تلك الاطر والجماعات، توفر له خدمات سياسية وامنية كبيرة. ومن هنا أطلق النظام قادة وعناصر جماعات التطرف الذين كانوا معتقلين في سجونه، كما أطلق سجناء جنائيين سعياً منه لقيام كل منهم بتشكيل تنظيمات عنفية، يمكن أن تعمل خلف أية واجهة ترغب فيها دون أن يمنعها من ذلك مانع سياسي أو قانوني أو أخلاقي نتيجة الظروف السائدة في معظم أنحاء البلاد، وقد أصبح هذا التوجه جزءاً أساسياً من السياسة السورية. أما الخط الثالث، فيمثله قيام النظام بتوفير غطاء سياسي لتقسيم سوريا من خلال عمليات الفرز السكاني، والتي اتخذت طابعاً سياسياً في بعض الأحيان، وطابعاً طائفياً في أحيان أخرى، الأمر الذي يعزز توجه إقامة كيانات مستقلة [1].

وبالاستناد إلى هذه الإستراتيجية، ظهرت توجهات تقسيمية لدى جماعات التطرف الديني والقومي ومنها مشروعات جبهة النصرة، و الدولة الاسلامية في العراق والشام في المناطق التي تتواجد فيها، ومشروع الكيان الكردي في شمال وشمال شرق سوريا الذي تطرحه بعض التنظيمات الكردية التي تشكل ميليشيات منظمة منها وحدات حماية الشعب الكردي. ولعل

(1) فايز سارة، مرجع سابق، نفسه .

الصراع العسكري القائم بين بعض الجماعات الدينية المتطرفة والأخرى القومية الكردية هو أحد تعبيرات الصراع على مشروعات تقسيمية لبعض المناطق السورية [1].

ولكن، وبالرغم من تصاعد الحديث عن مشروعات لكيانات دينية وقومية، تمثل نهجاً تقسيمياً للكيان السوري، فان من الصعب القول إن تلك المشروعات تملك، في المرحلة الحالية على الأقل، شروط التحقق أو النجاح؛ نتيجة عوامل داخلية وخارجية لا تساعد على تحقيق أية مشروعات تقسيمية. ومن ثم فإن النتيجة المتوقعة لمثل هذه المشروعات هي أن تلعب دوراً في إطالة أمد الأزمة وتعميم الصراع الأهلي. وهو ما يفيد النظام ويؤجل انتصار ثورة السوريين، التي تقف خلف مشروع نظام ديمقراطي، يقيم العدالة والمساواة لكل السوريين، وهو ما لا يستطيع أي مشروع تقسيمي لسوريا أن يتجاوزه، في الوقت الراهن، على الأقل[2].

(1) المرجع السابق، نفسه .

(2) المرجع السابق، نفسه .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولا – النتائج:

ثانيا ـ التوصيات:

يتضح مما سبق إن كردستان سوريا جزء من كردستان في إطارها العام، وان الأكراد السوريين جزء من الشعب الكردي، فرض عليهم منذ عقد اتفاقية أنقرة 1921، الانضمام إلى الشعب السوري، بعد أن ألحقت مناطقهم الجغرافية بالخارطة السورية. وقد حافظ الشعب الكردي في سوريا، على الرغم من ذلك، على خصوصياته القومية والاجتماعية والثقافية.

كما إن عدم الاعتراف الحكومات السورية المتعاقبة بحقوق الأكراد في سوريا، انسحب بشكل سلبي على مناهج الأحزاب السورية من قومية وإسلامية وشيوعية لم تتضمن مناهجها أيه إشارة إلى الحقوق القومية الكردية في سوريا.

وقد بلغ النشاط السياسي القومي الكردي أوجه مع بداية تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) سنه 1957، وتجلى ذلك بانضمام مئات من شباب التنظيمات الكردية السابقة التي حلت نفسها، إلى صفوف الحزب الجديد، فضلاً عن انتشار تنظيماته بشكل واسع بعد فترة وجيزة من تأسيسه وتوظيف مناهجه ونظامه الداخلي، الأمر الذي كان كفيلاً لظهور معارضة داخليه وخارجية لدورة، من قبل بعض الأطراف التي ساءها تزعزع مواقعها داخل المجتمع الكردي في سوريا.

وتعرض الأكراد في سوريا لعمليات منظمة ومدروسة لطمس هويتهم القومية على يد مسئولي حزب البعث منذ استلامهم للحكم في 1962، تلك العمليات التي كانت تجسيداً واضحاً وحقيقياً لأطروحات قادة البعث ونتيجة لخلفياتهم الثقافية.

وقد تحولت القضية الكردية في سوريا، إلى قضية أمنية معقدة وشائكة مع مجيء حافظ الأسد إلى سدة الحكم في سوريا 16 تشرين 1970، ثم استمرت تدهور أوضاع أبناء الشعب الكردي في سوريا نتيجة استمرار الإجراءات التعسفية.

ورغم أحداث القامشلي في مارس/آذار 2004 فإن الحركة الوطنية الكردية في سوريا تطرح نفسها كحركة وطنية على مستوى سوريا . وهي تربط نضالها القومي بالنضال الوطني السوري العام.

ومع اتساع رقعة الصراع في سوريا، بقيت المناطق ذات الأغلبية الكردية معزولة عنه نسبياً نظراً لعدم قيامها بأنشطة تلفت الأنظار، ولتجنبها لهجمات النظام. ولكن ما إن انسحبت قوات النظام من بعض المناطق الكردية حتى اغتنمت المجموعات الكردية الفرصة لتحل محلها، وتحمي مناطقها، وتضمن وضعاً أفضل لأكراد في سوريا ما بعد الأسد.

أولاً – النتائـــج:

لقد اتضح من خلال العرض السابق لموضوعات هذه الدراسة ما يلي

1- أن المسيرة السياسية لبناء الدولة السورية لم تعالج مشكلة الأقلية الكردية منذ البداية، وهو ما جعل المشكلة الكردية، أكثر تعقيداً مع تطور الأحداث وهو ما انعكس سلبياً على استقرار سوريا.

2- لقد تعاملت الحكومة السورية مع الحقوق الكردية بكثير من التهميش ولم يكن لها أية إستراتيجية للتعامل مع التنوع العرقي في سوريا وفقاً للحقوق المطلقة للمواطنة.

3- أن الأكراد أصبحوا يتطلعون إلى تحالفات إقليمية ودولية، تعينهم على مواجهة النظام من أجل الضغط عليه، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التجسيد السياسي لهويتهم وكيانهم المتفرد.

4- أن الأقلية الكردية أصبحت الرابح الأكبر في ظل الحراك الشعبي السوري، لأنها حققت ما لم تحققه على طول مسيرتها السياسية والثورية الماضية، حيث حصلت على الدعم الأجنبي وعلى دعم الدول الإقليمية وهو ما أهلها لتشكل جزءاً من التفاعلات الوازنة على الأرض السورية.

5- أن مطالبة الشعب الكردي السوري في العيش على أرضه التاريخية في إطار حكم ديمقراطي حق مشروع وقابل للتطبيق في إطار أي نظام بعيد عن الممارسات الشمولية في إدارة الدولة والتعامل مع مواطنيها.

6- أن " المسألة الكردية السورية" تألأتي في إطار المسألة الوطنية السورية عموماً ، وهي ليست مسألة كردية فقط.

7- أن القوى السياسية الكردية قد ملأت الفراغ الذي خلفه انسحاب قوات النظام السوري في تموز/يوليو 2012 من محافظة الحسكة.

8- أن الأحزاب الكردية تتنافس فيما بينها على النفوذ في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية

9- أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني يرتبط مع حزب العمال الكردستاني الموجود في تركيا بينما يرتبط كثير من الأحزاب والقوى الأخرى مع حكومة إقليم كردستان في العراق.

10- أن الصراع داخل سوريا قد فتح الباب على عدة خيارات يمكن أن يعتمدها الأكراد السوريون لاستعادة حقوقهم السياسية والقومية

11- أن الخيار الداعي لتشكيل كيان مستقل في شمال – شرق سوريا يشكل خطراً على مستقبل سوريا بجميع أطيافها، كما يشكل، في نفس الوقت خطراً على القضية الكردية نفسها.

ثانياً – التوصيـــات:

من خلال تتبع الأحداث التاريخية، والمتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة السورية، وما نادت به الأحزاب والتكتلات الكردية، خلص الباحث إلى جملة من التوصيات على النحو التالي :

- أن يتمسك الأكراد السوريون بتطوير وتنسيق الأنشطة السياسية والإدارية، في إطار استراتيجية مشتركة لتوفير الأمن والخدمات الأساسية للمناطق الكردية.
- على الهيئة الكردية العليا صياغة موقف واضح وموحّد حول ما تتوقعه من هيكلية السلطة التي ستخلف هذا النظام فيما يتعلق باحترام حقوق الأكراد، والتفاوض على هذا الأساس مع نظرائها السوريين من غير الأكراد.
- على الهيئة الكردية العليا ، الانخراط مع المعارضة السورية في مفاوضات تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية.
- أن تسعى الأحزاب الكردية، وبخاصة في المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي لتحقيق السلام والاستقرار في المناطق ذات الأغلبية الكردية بالتنسيق مع القوى الوطنية الأخرى وليس بشكل منفصل عنها.
- أن تحرص الوى الكردية في سوريا على عدم الوقوع في فلك بعض القوى الإقليمية والدولية الساعية لتفتيت وحدة التراب السوري وتقسيمه إلى عدد من الدويلات القزمية غير القابلة للحياة إلى في إطار التبعية لدولة أو مجموعة من الدول الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية

1. إبراهيم سعد الدين،(2005) **الملل والنحل والأعراق**، مركز ابن خلدون للدارسات الإنمائية،
2. أبو عبد الله محمد المنصور، **الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم**، بدون
3. باسيلي نيكتين،(2007) **الكرد دراسة سيولوجية وتاريخية**، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، السلمانية
4. جاك توبي،(1990) **الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية 1840-1914**، دار الفرابي، بيروت 1990
5. جوزيف إلياس،(1983) **تطور الصحافة السورية في مائة عام** 1865-1965، ج2، دار النضال للنشر، بيروت
6. جيرارد، جاليانذ، (2012)، **الكرد وكردستان شعب بدون وطن**، مطبعة اراس، أربيل
7. حامد محمود عيسى،(1992) **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها 1991**، مكتبة مدبولي، القاهرة،
8. حسين علي، **مأساة أكراد سوريا**،(2007) دار النشر الالكتروني،
9. خيرية قاسميه،(1970) **الحكومة العربية في دمشق بين 1918-1920**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة
10. دهام محمد العزاوي،(2003) **الأقليات والأمن القومي العربي**، دار وائل للنشر،
11. ديفيد مكدول، (2004)، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج آل محمد، دار الفرابي، بيروت
12. روني محمد دملي،(2001) **حياتي الكردية أو صرخة الشعب الكردي**، مطبعة التربية، أربيل
13. زويس بلو، (1979) **مسألة كرد بررسي تاريخي وجامعة شناس**، من منشورات جامعة كردستان، طهران
14. سعد ناجي جواد، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها(الورقة العربية)، في: مجموعة باحثين،(**1996**) **العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة آفاق المستقبل**(ندوة)،(لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية.
15. سعد ناجي جواد، (1988)، **الأقلية الكردية في سوريا**، مركز دراسات العالم الثالث، وزارة التربية والتعليم العالي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية

16.شمس الدين الكيلاني، (2014)، **عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر
17.صلاح بدر الدين،(2003) **الحركة القومية الكردية في سوريا- رؤية نقدية من الداخل**، كاوا للنشر والتوزيع
18.صلاح سالم زرتوقة، (1992) **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة
19.طالب محمد وهيم،(1982) **مملكة الحجاز(1916-1925)، دراسة في الأوضاع السياسية**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، جامعة البصرة 1982
20.عايدة العلي سري الدين،(200) **المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية**،ط1، دار الأفاق الجديدة، بيروت
21.عبد الباسط سيدا،(2003) **المسألة الكردية في سوريا: فصول منسية من معاناة مستمرة**، ابسالا، السويد، مطبعه نينا
22.عبد الحميد درويش،(2005) **أضواء على الحركة الكردية في سوريا**، 1956-1983، طبعة 2005
23.عبد الرحمن الحاج، (2011)، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سوريا 2000 – 2010**، مركز التواصل والأبحاث الإستراتجية، لندن
24.عبد الكريم محمود غرايبة،**(1984) تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت
25.عبد الكريم محمود غرايبة،(1972) **سوريا في القرن التاسع عشر** 1840-1876،القاهرة
26.أبو عبد الله محمد المنصور، **الدولة الإسلامية بين الحقيقة والوهم**، بدون
27.عبد الوهاب الكيالي، (1990)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج2
28.عبد الوهاب الكيالي، (1990)، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج4
29.عز الدين علي ملا،(1979) **حي الأكراد في دمشق**، دار اوسو للطباعة والنشر.
30.عزمي بشارة، (2013)، **سوريا: درب الآلام نحو الحرية، جولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر

31.عقيل سعيد محفوض،(2009) **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، الطبعة الأولى، بيروت

32.علي صالح ميراني، (2004) **الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا 1946-1970**،مطبعة وزارة التربية، أربيل

33.قصي طارق، (2014) **الدولة الاسلامية في العراق و الشام.. داعش**، مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، بغداد

34.محمد جمال باروت وآخرون، (2013) **مسألة أكراد سوريا (الواقع – التاريخ – الاسطرة)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة

35.محمد جميل بيهم، (1968) **سوريا ولبنان1918-1922**، دار الكتب والوثائق العراقية، بيروت

36.محمد ملا احمد، (2001) **القضية الكردية في سوريا**، بدون

37.محمد ملا أحمد، **جمعية خويبون والعلاقات الكردية الأرمينية**، دار كاوا للنشر والتوزيع، ط2

38.محمد ملا احمد، (2009) صفحات من تاريخ التحرر الكردية في سوريا، الدار العربية للموسعات

39.مروان قبلان، (2013)، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر

40.ميراني علي صالح، (2004)، **الحركة القومية الكردية في كردستان- سوريا 1946-1970**، مطبعة وزارة التربية، أربيل

41.نزار عبد القادر، (2012) "**الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس بيكو جديد**"، صدر في بيروت،

42.وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، (2012)، **كتاب حقائق العالم، السكان في سورية(بالإنكليزية)**، تاريخ الولوج 20 يوليو

43.نعمة السعيد، (2005) **النظم السياسية في الشرق الأوسط**، ج1، ط2، (بغداد، 1978) يناير

ثانياً – الرسائل العلمية:

1. سارة يونس كاكل، (2011)، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع**، رسالة ماجستير غر منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن
2. سعد ناجي جواد، (1988) **الأقلية الكردية في سوريا**، وزارة التربية والتعليم العالي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث
3. فايز العساف، **(2009) الأقليات وأثرها في استقرار الدولة الإقليمية أكراد العراق نموذجاً**، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
4. محمد التلولي، (2011)، **السياسة الخارجية التركية تجاه سورية 2002–2008**، رسالة ماجستير منشورة، قسم الدراسات شرق الأوسط، كلية الآداب، جامعة الأزهر، غزة.
5. محمد خالد أبو الريش، (2013)، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي (2003 – 2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، برنامج دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين
6. ويفي خيرة، (2005) **بعنوان تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر

ثالثاً – المجلات والدوريات:

1. أربيل، شيرزاد شيخاني، (1432هـ) **خارطة الأحزاب السياسية الكردية بسوريا**، مجلة الشرق الأوسط، (8 شعبان 1432 هـ ،9 يوليو 2011، العدد 11911)، السعودية.
2. **الأقلية الكردية في سوريا**، شعبة الأعلام، 2008/5/6.
3. **أكراد سوريا: الصراع داخل الصراع**"، تقرير مجموعة الأزمات رقم 136 بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012
4. إياد محمود حسين، "**تاريخ الأكراد ومستقبلهم**" – الحلقة الأولى – الخميس 8 حزيران (يونيو) 2006.

5. **الجماعات العنيفة في سوريا**، برنامج المعرفة حول المجتمع المدني في غرب آسيا، تحرير: رستم محمود، نشرة خاصة، مايو 1126، مؤسسة التعاون الإنساني (Hivos)، لاهاي، هولندا
6. العهد، (1434هـ)، **أكراد سورية. الحاضر والمستقبل بين الانقسام الداخلي ومخاطر التقسيم**، صحيفة العهد، الخميس 8 شوال 1434 الموافق 15 أغسطس ،2013. العدد الثاني عشر، سوريا.
7. صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الأستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، (القاهرة، نزار عبد القادر، "**الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس بيكو جديد**"، صدر في بيروت، كانون الأول 2012
8. طارق محمد الناصر، **انتهازية الأكراد السوريين، صحيفة الرياض اليومية**، 29 ربيع الآخر 1433 هـ - 22 مارس 2012م - العدد 15977.
9. طالب محمد وهيم، **مملكة الحجاز(1916-1925)، دراسة في الأوضاع السياسية**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، جامعة البصرة 1982
10. عبد الحميد درويش، **أضواء على الحركة الكردية في سوريا**، 1956-1983، طبعة 2005
11. عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سورية، 2010**(لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتجية، 2011)
12. عبد الكريم محمود غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت،1984)
13. عبد الكريم محمود غرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر** 1840-1876،(القاهرة، 1972)
14. عبد الوهاب محمود، **أوساط حزبية تتهم أمريكا بالتحريض على أحداث القامشلي**، صحيفة الوسط العربي، 2004/3/17،السنة 128، العدد 42835.
15. العهد، (1434هـ) **أكراد سورية. الحاضر والمستقبل بين الانقسام الداخلي ومخاطر التقسيم**، صحيفة العهد (الخميس 8 شوال 1434 الموافق 15 أغسطس ،2013. العدد الثاني عشر)، سوريا.
16. فايزة سارة، **الأكراد والحياة السياسية في سوريا**، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 875 - الجمعة 28 يناير 2005م الموافق 17 ذي الحجة 1425هـ.

17. فايز سارة، **هل تقسيم سوريا ممكن؟**، جريدة الشرق الأوسط، **الاحد 26 فبراير 2012 العدد 12143.**
18. مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير عن أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**، 15 / 8/ 2012
19. نسيم خوري، "الأكراد أو "الدولة" المتعثّرة بين الوقائع والوعود"، مجلّة الدفاع الوطني اللبناني، العدد السادس والخمسون، أبريل 2006
20. نوال عبد الجابر، **توجهات المعارضة السياسية في سوريا المعاصرة** دارسة إقليمية، السنة3، العدد6، كانون ثاني2006.
21. **الولايات المتحدة والأزمة السورية: الكثير من الكلام والقليل من الفعل**، صحيفة العرب، العدد: 9412، 13 ابريل 2014

رابعاً: التقارير:

1. إبراهيم سعد الدين، **تقرير الملل والنحل والأعراق**، مركز ابن خلدون للدارسات الإنمائية، 2005
2. تقرير الشرق الأوسط رقم 146 ،**أي شيء إلاّ السياسة: وضع المعارضة السياسية السورية**، International Crisis Group، Brussels، Belgium ، أكتوبر 2013
3. تقرير مجموعة الأزمات، **أكراد سوريا: الصراع داخل الصراع**"، تقرير مجموعة الأزمات رقم 136 بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012، ص7.
4. تقرير مجموعة الأزمات رقم 108، "**الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط: ثورة الشعب السوري ذات الإيقاع البطيء**"، تموز /يوليو 2011
5. **تقرير: خطة التحول الديمقراطي في سوريا**، (2013)، المركز السوري للدارسات الإستراتجية، واشنطن
6. كورد ووتش، (2013)، **مقترح بشأن إنشاء إقليم كردي في سوريا، تقرير**، المركز الأوربي للدارسات الكردية، برلين
7. **هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية**، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم131، 12 أكتوبر 2012

8. **مـاذا تريـد المعارضـة الكرديـة السياسـية: السياسـة مـا بـين أربيـل والسـليمانية** ودمشـق وقنديل،كردوتتش، التقرير رقم 9، المركز الأوربي للدراسات الكردية، برلين، أيلول 2011.
9. مركز الجزيرة للدراسات، **تقرير عن أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمـة السورية**، 15 / أغسطس/ 2012،ص3.
10. **مـن هـي المعارضـة الكرديـة السـورية: تطـور الأحـزاب الكرديـة، 1965-2011**، كردوتتش، التقرير رقم 8، المركز الأوربي للدارسات الكردية، برلين، كانون الأول، ديسمبر 2011.

خامساً: مواقع الكترونية

1. ألان عثمان، بانوراما 2013.. **الإدارة الذاتية الديمقراطية والدبلوماسية الكردية**، http://cutt.us/DX1m.
2. إبراهيم فنجان الإمارة، **موقف أمريكا وروسيا من سوريا الأسباب الأهداف والنتائج**، موقع عراق القانون، 2013/8/28، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/Z6X1K
3. **الأزمة السورية ومستقبل الأكراد**، الجزيرة نت، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/cGI2D
4. أمل أبو السعود للنشرة العربية – تحرير منير البويطي، **القصة الكاملة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش** http://www.all4syria.info/Archive/153062
5. **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال** والوحدة، مجلة الدفاع الوطني، 2013/10/1، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/qlKm
6. **أكراد سوريا**، المعرفة، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/Rewn
7. **أكراد منطقة كوباني في سورية يعلنون إقامة إدارة حكم ذاتي**، http://cutt.us/uLDQH، بتاريخ 2014/1/27.
8. **أكراد سوريا صراع داخل صراع**، مركز البحوث للدراسات، 2013/1/22، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/hwmJX
9. أكرم البني، **عن الموقف الأميركي من الثورة السورية**، صحيفة الشرق الأوسط العربية، 29 /4/ 2012 العدد 12206، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/mAE5
10. **الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية**، موقع الجزيرة نت، 2013/11/13، للتفاصيل أنظر: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/13

11. **البرنامج السياسي لحزب يكيتي الكردي في سوريا**، موقع يكيتي ميديا، المركز الإعلامي لحزب يكيتي الكردي في سوريا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://ara.yekiti-media.org/programme/

12. **الأكراد والمشكلة الكردية**، موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، للتفاصيل انظر : http://cutt.us/nOrU

13. بافي رودي، **الحركة الحزبية الكردية في ظل الثورة السورية... هموم وشجون**، ميدل إيست أونلاين، 2012/8/3، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://www.middle-east-online.com/?id=136337

14. تامر بدوي، **ماذا تعني سوريا بالنسبة لإيران جيو – استراتيجياً**، 2013/06/09. نون بوست، للتفاصيل أنظر: http://www.noonpost.net/content/435

15. تشكيل حكومة محلية في منطقة الجزيرة ذات الأغلبية الكردية شمال شرق سورية، http://cutt.us/PYPd، 2014/1/22

16. **تيار المستقبل الكردي في سوريا**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48525.

17. **حزب آزادي الكردي في سوريا**، موسوعة ويكيبيديا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://goo.gl/Izxzth

18. خورشيد دلي، **الأكراد والجيش الحر بين الصدام والوفاق**، موقع الجزيرة نت، المعرفة، 2013/4/11، للتفاصيل أنظر: http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm

19. خالد إسماعيل سرحان، **الأكراد في سوريا والأزمة والمستقبل**، مجموعة بلادي للإعلام، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://cutt.us/dQBf

20. خالد الاحوازي، **هاجس الخوف الإيراني من الحكم الذاتي لأكراد سوريا**، 2014/1/26، مدونات إيلاف: للتفاصيل انظر: http://cutt.us/vCcS6

21. **توتر العلاقات التركية – الروسية بسبب أكراد سوريا**، موقع الحزب الديمقراطي التقدمي في سوريا، 2013/9/15، للتفاصيل أنظر: http://www.dimoqrati.info/?p=5459

22. جهاد صالح، **الأكراد في سوريا نحو إدارة مدنية انتقالية، موقع فكرة، http://fikraforum.org/?p=4391&lang=ar**

23. الحركة الحزبية الكردية في ظل الثورة السورية، لجمعة، 2012/8/3، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/UIBUH
24. **حزب البعث الديمقراطي الكردستاني**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/45n4K
25. **حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني**، مركز الأبحاث العالمي، للتفاصيل انظر: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48528&reloadFlag=1
26. **حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)**، موسوعة ويكيبيديا، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://goo.gl/07Mmee
27. ديفيد بولوك، **أكراد سوريا يتحدون ضد الأسد لكن ليس مع المعارضة**، 2012/7/31، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/ffK4
28. **رفض إقليمي لإدارة الأكراد المحلية في سوريا**، موقع سوريا الغد، 2013/11/16، للتفاصيل انظر: http://algadtv.com/?p=75549
29. سيدا عبد الباسط، الحوار المتمدن، **حول خلفية وطبيعة موقف حزب البعث من المسألة بداية نشوء الجمعيات والحركات الثقافية الكردية في سورية**.(صفحات مجهولة)، 11/6/ 2012، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/o6wB
30. شيرزاد شيخاني، **خارطة الأحزاب السياسية الكردية في سوريا**، جريدة الشرق الأوسط، 2011/7/9، العدد 11911، الرابط التالي: http://cutt.us/M6S8
31. صالح كيلو نعسان، **أزمة الحركة الكردية في سوريا**، موقع كوباني كرد، 2013/3/29، للتفاصيل انظر الرابط التالي: http://dilname.com/?p=15864
32. صباح الموسوي، **التخوف الإيراني من حل القضية الكردية**، 2013/7/22، الراصد، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/Hshhq
33. صلاح بدر الدين، **الكرد في حقبة النظام الأسدي**،2011/4/24، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/doGfQ
34. صوفيا باربارانى ومايكل ستيفن، **مستقبل أكراد العراق وسورية**، صوت العراق،2013/11/20، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/Az1u
35. عبد الباقي حسين، **أكراد سوريا وشوفينية النظام البعثي**، الحوار المتمدن، 2004/4/16، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/VQS2

36. عبد الباسط العيسو، **الحركة السياسية الكردية واليسار الكودي pck مسيرة التاريخ**، موقع الحوار المتمدن، العدد 4076، 482013/28، للتفاصيل انظر: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=356666
37. عبد الحسن شعبان، **ماذا عن أكراد سوريا**، الحوار المتمدن، 2012/11/23، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/Xupx
38. عبد الغني علي يحيى، **الاهتمام الروسي المفاجئ ولكن الانتقائي بالقضية الكردية**، موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني، 2013/7/10، للتفاصيل انظر: http://kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=54657
39. عمر كوش، **النظام الايراني والأزمة السورية**، الجزيرة نت، 2012/5/25، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/a8WJ5
40. غمكين ديريك، **دراسة تحليلية في البنية التنظيمية للحركة الكردية في سوريا**، للتفاصيل أنظر: http://www.mokarabat.com/s1107.htm.
41. كليم دنونش، **ايران والثورة السورية**، 2012/8/5، علامات اون لاين، للتفاصيل لاانظر: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=37552مأمون كيوان، **أزمة كرد سوريا**، موقع المشرق، 2013/5/24، للتفاصيل انظر : http://www.almashriqnews.com/inp/view.asp?ID=45210
42. كليم دنودش ،**الموقف الإقليمي (الإيراني والتركي) من الثورة السورية**، نور سوريا، السبت 28 /7/ 2012، للتفاصيل انظر: http://syrianoor.net/research/3726
43. مثنى العبيدي، **هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية30/10/ 2014. http://cutt.us/po69Y
44. محمد بسيوني عبد الحليم، **خريطة معلوماتية: الجيش السوري الحر.. النشأة والهيكل وأماكن الانتشار**، موقع حوارات حرة، 2013/6/3، للتفاصيل أنظر: http://www.hiwarat-hurra.com/node/677
45. مأمون كيوان، **أزمة كرد سوريا**، موقع المشرق، 24 /2013/5، للتفاصيل انظر: http://www.almashriqnews.com/inp/view.asp?ID=45210
46. **المجلس الوطني الكردي في سورية**، ملف الأزمة السورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/scjsdM
47. **المجلس الوطني الكردي في سوريا**، مركز الأبحاث العالمي، للتفاصيل انظر: http://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48504&reloadFlag=1

48. مسعود محمد، **أكراد سوريا وموقعهم من الثورة ومطالبهم**، الحوار المتمدن، 2011/4/3، للتفاصيل انظر: http://m.ahewar.org/s.asp?aid=253425&r=0&cid=0&u=&i=2283
49. مصطفى إسماعيل، **الموقف الأمريكي من أكراد سوريا**، الراية، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/FAgc2
50. مكسيم سوشكوف، **هل ستلعب روسيا الورقة الكردية**، وكالة أنباء براثا،2013/12/19 للتفاصيل أنظر: http://burathanews.com/news/222808.html
51. محمد غريبو، **أكراد سوريا الحاضر والمستقبل**، 23أغسطس2013، مسار برس، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/JA0R
52. الموسوعة الحرة (وكيبديا)،**أكراد سوريا**، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/5j9c6
53. الموسوعة الحرة، وكيبديا، **كرد**، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/pOd8
54. الموسوعة الحرة، وكيبديا، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/XAWQ
55. الموسوعة الحرة. وكيبيديا، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/MTtze
56. الموسوعة الحرة، وكيبديا، **تطهير عرقي**، انظر: http://goo.gl/cVlMZ1
57. الموسوعة الحرة وكيبديا، **الحزام العربي**، للتفاصيل انظر: http://cutt.us/heLc
58. الموسوعة الحرة، وكبيديا، **حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)**، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/GO8i
59. الموسوعة الحرة، وكيبديا، **الحزب الديمقراطي الكردستاني، للتفاصيل أنظر:** v0http://cutt.us/Qo
60. الموسوعة الحرة (وكيبديا)، **كرد**، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/ZwMPx
61. الموسوعة الحرة، وكيبديا، **معارضة سورية**، للتفاصيل انظر: http://goo.gl/xTwN8s
62. الموسوعة الحرة" ويكيبيديا، **معارضة سورية**، http://cutt.us/bJdhM
63. الموسوعة الحرة، وكيبديا، **وحدات حماية الشعب**، انظر الرابط التالي: http://goo.gl/XvxxlZ
64. مهند القاطع، **الحركة الكردية ماضي وحاضر**، الحوار المتمدن-العدد: 4162، 2013/7/13،للتفاصيل http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369822
65. **الموقع الرسمي للمجلس الوطني السوري**،للتفاصيل انظر: http://cutt.us/nFZNp

66. نزار عبد القادر، **الأكراد في سوريا بين خياري الانفصال والوحدة**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، (1 /12/ 20013) للتفاصيل أنظر:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?36991#.U7lbq5R_u-8
67. **نص الاتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي نص على نفس البنود الواردة أعلاه**، صدى الشام:
2969http://sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/
68. **نص بيان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية** http://cutt.us/OOBQa
69. نصر المجالي، **اجتماعات الأربعاء لليوم التاسع وإعادة لرسم الخريطة كراد سوريا لإعلان حكم ذاتي في** "**روج آفا**، إيلاف، 22 /2014/10. http://cutt.us/2pcl
70. نورس الديبان، **أمريكا تتبرأ من الحكم الذاتي للأكراد.. وتواجهه بالقلق التركي**، أورنيت، 2014/3/7، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/lEOWQ
71. وثيقة سوريا، سوريا: **الأكراد في الجمهورية العربية السورية بعد مرور عام على أحداث مارس 2004**، 2005/2/28، للتفاصيل أنظر: NTs5http://cutt.us/C
72. يزيد صايغ، (2013)، **المعارضة السورية ومشكلة القيادة**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/MMqG1
73. **12 حزبا كرديا محظورا يوافق على لقاء الرئيس السوري الأسبوع المقبل**، الشرق الأوسط، 5 /6/ 2011 العدد 11877، للتفاصيل أنظر: http://cutt.us/Pd5V

سادساً: كتب أجنبية

1. Dimitar Bechev،"Syria: **the Kurdish view**"، European Council on foreign relations 24 June، 2013
2. Yezid Sayigh، **The Syrian Opposition's Leadership Problem**، Carnegie Middle East Center، Washington، p.3(2013) ،
3. Jordi Tejel، **Syrians Kurds: History، Politics and Society**. New York: Routledge، 2009

الملاحق

الملحق الأول

خريطة توزيع الأقلية الكردية في سوريا

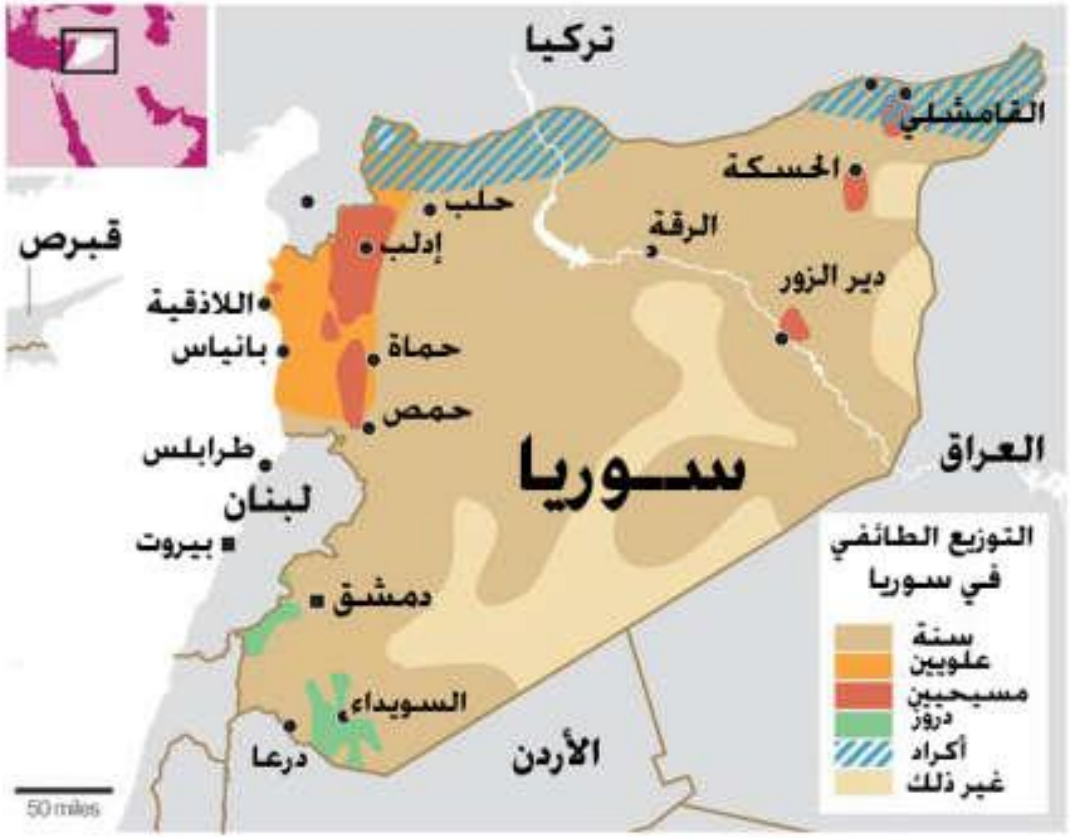

شبكة أنا المسلم /fJr8http://cutt.us

الملحق الثاني

المدن التي يسيطر عليها المسلحون

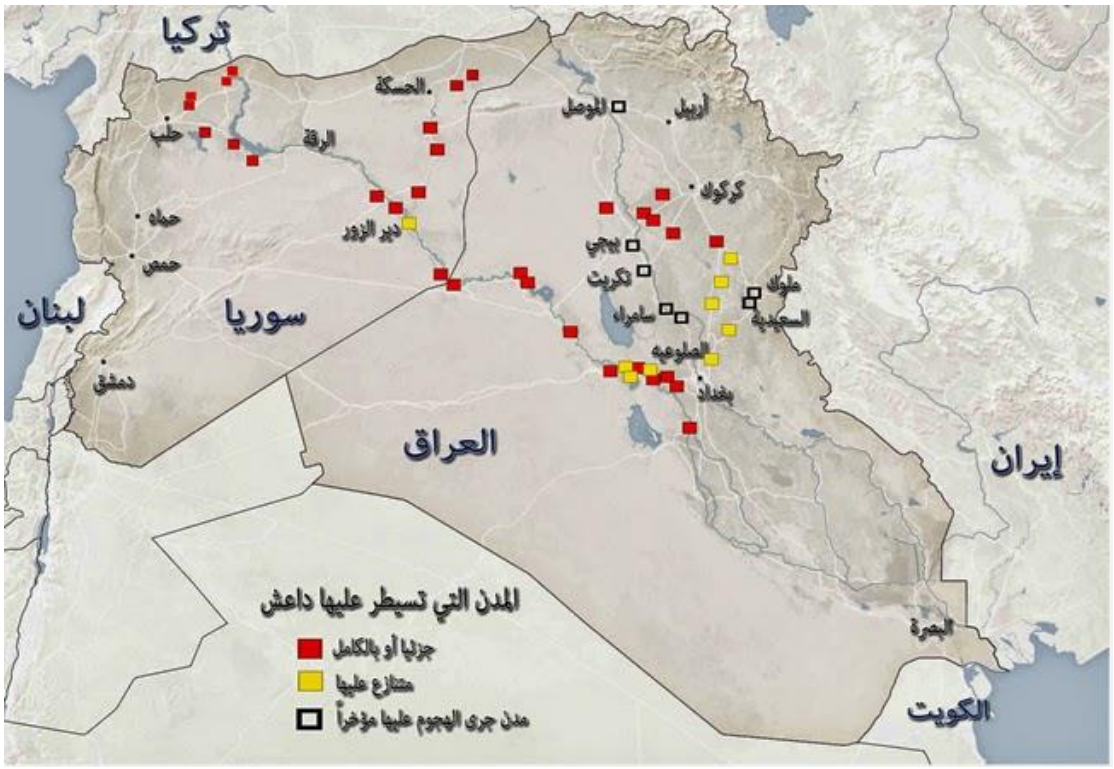

http://miscoflife.blogspot.com/2014/06/blog-post_3017.html#.VISkPsnMjhA

الملحق الثالث

مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الإسلامي

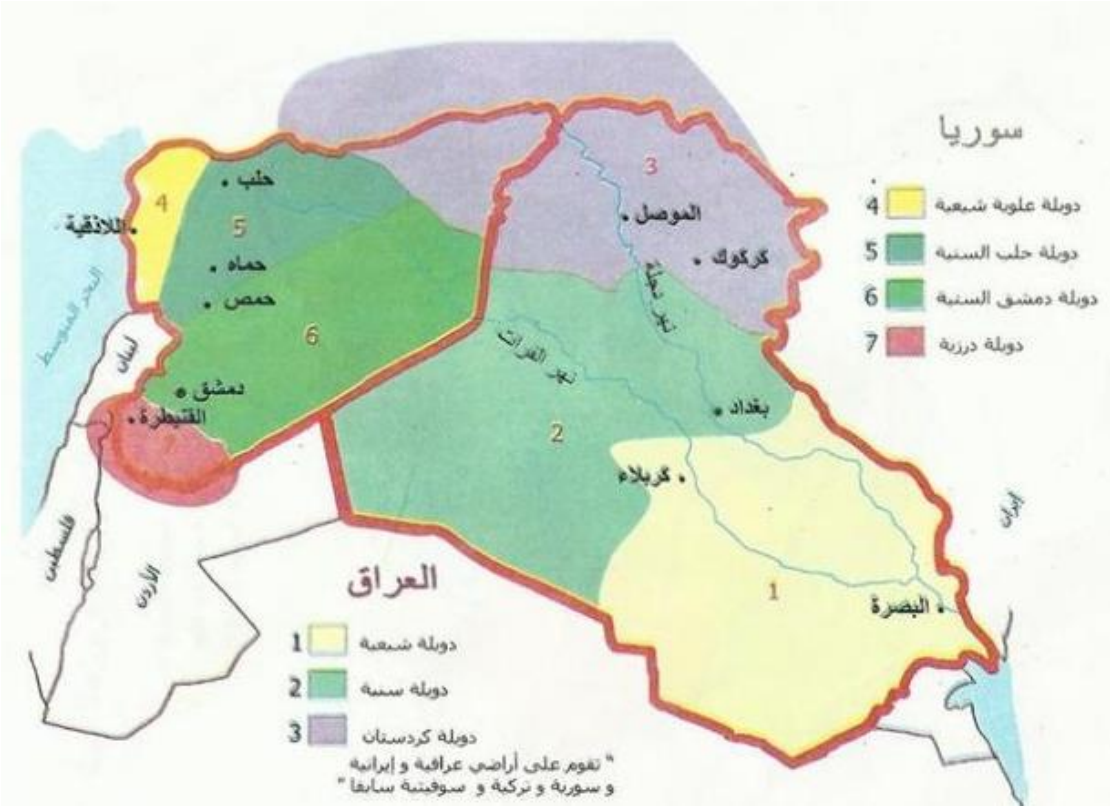

المعهد العربي

http://www.gazire.com/cms/news-action-show-id-6166.htm